حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

النظريات الإعلامية المعيارية

ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع؟!

د. عثمان بن محمد الأخضر العربي

قسم الإعلام - جامعة الملك سعود

الحولية السادسة عشرة ١٤١٦ - ١٤١٧هـ

الرسالة الثانية عشرة بعد المئة ١٩٩٥ - ١٩٩٦م

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس - البحرين دينار واحد - قطر ١٠ ريالات - الإمارات ١٠ دراهم - السعودية ١٠ ريالات - عمان ريال واحد - اليمن ١٠ ريالات - مصر ٣ جنيهات - لبنان ١٥٠٠ ليرة - الأردن ٧٥٠ فلسا سوريا ٥٠ ليرة - السودان جنيه واحد - ليبيا ديناران - الجزائر ١٠ دنانير - تونس دينار واحد - المغرب ١٥ درهما

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٣,— د.ك	٦,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	١٨,—
الدول العربية	أفراد	٤,— د.ك	٧,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	٢٠,—
الدول الاجنبية	أفراد	١٥,— دولارا	٤٠,— دولارا
	مؤسسات	٦٠,—	٧٠,—

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيسة هيئة تحرير الحوليات ـ ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية ـ الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩ فاكس ٤٨١٠٣١٩

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية السادسة عشرة الرسالة الثانية عشرة بعد المئة

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

الهيئة الاستشارية

أ.د حسن حنفي
أ.د عبد السلام المسدي
أ.د غانم هنا
أ.د محمد الجراش
أ.د لطفية عاشور
أ.د مصطفى سويف
أ.د محمود عودة

هيئة التحرير

أ.د فتوح عبد المحسن الخترش

رئيسة التحرير

ا.د. محمد رجب النجار

ا.د. مصطفى تركي

أ.م.د. فاطمة العبد الرزاق

د. منيرة الستار

قواعد النشر في
حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى ألا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١×٢٩سم(A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مائتي» كلمة تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د.ت.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د.ت.

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي :

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي :

ـ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١ .
ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠ .
ـ الشايب، ص ٤٠ .

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا .

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر .

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات .

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبعة الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف .

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه .

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى :

رئيسة تحرير حوليات كلية الآداب
كلية الآداب ـ جامعة الكويت
ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي : 72454
الكويت

الرسالة الثانية عشرة بعد المئة

النظريات الإعلامية المعيارية

ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع؟!

د. عثمان بن محمد الأخضر العربي
قسم الإعلام - جامعة الملك سعود

حولية كلية الآداب - الحولية السادسة عشرة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

المؤلف :

عثمان بن محمد الأخضر العربي

- أستاذ مساعد - قسم الإعلام - جامعة الملك سعود
- بكالوريوس صحافة - جامعة كلورادو في بولدر - ١٩٨٤م
- دكتوراه إعلام دولي - جامعة مينيسوتا في مينابولس - ١٩٩٠م

أعمال المؤلف :

أولاً : الكتب المنشورة :

١- الإعلام وتأثيراته : دراسات في بناء النظرية الإعلامية ، المؤلف : دنيس مكويل ، تعريب عثمان العربي ، ١٤١٢هـ .

٢ - الدعاية : النظريات والتوجهات الحديثة ، المؤلف : تيد سميث وآخرون ، تعريب عثمان العربي ، ١٤١٣هـ .

ثانياً : الأبحاث المنشورة أو التي قيد النشر :

١- النظريات الإعلامية المعيارية : ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع؟

٢ - العلاقات العامة الدولية : آخر ماتوصلت إليه الأبحاث .

٣ - نقد نظرية الاستخدامات والإشباعات الإعلامية .

٤ - دراسات القائم بالاتصال في الأبحاث الإعلامية .

محتوى البحث

ملخص البحث ١١
مقدمة البحث وأهميته ١٣
هدف البحث ومنهجه ١٦
الفصل الأول : النظرية الإعلامية المعيارية : مفهومها ومغزاها وأهميتها ١٩
الفصل الثاني : مراحل التنظير المعياري الغربي ٢٥
المرحلة الأولى : مرحلة ميلاد النظريات الأربع للصحافة ٢٦
التحليل النظري للنظريات الأربع للصحافة ٢٧
المرحلة الثانية : مرحلة إدخال التحسينات على نظريات الصحافة الأربع ٣٣
تصنيف رالف لوينستين ٣٥
تصنيف جون ميريل ٣٦
تصنيف ويليام هاكتن ٣٧
تصنيف دنيس مكويل ٣٨
تصنيف روبرت بيكارد ٤٠
تصنيف جولدنج وإليوت ٤٢
التحليل النظري للنظريات المطورة لنظريات الصحافة الأربع ٤٦
المرحلة الثالثة : مرحلة مفترق الطرق بين نظريات المقارنات ونظريات السياسات ٤٩
نظريات المقارنات الوظيفية ٤٩
نموذج حامد مولانا المقارن ٥١
نظريات المقارنات الأمبيريقية لحرية الصحافة في العالم ٥٤
مؤشر ريموند جاستيل المقارن ٥٥
التحليل النظري لنظريات المقارنات ٥٥
نظريات السياسات ٥٨

التوجهات النظرية لجيمس كيران وجون كين ٦٠
التوجهات النظرية لـ دنيس مكويل وجاك مكلاود وجير الدكوزيكي ودوجلاس مكلاود ٦٨
التحليل النظري لنظرية السياسات ٧١
الفصل الثالث : التنظير المعياري في دول العالم النامي ٧٧
نظرية الإعلام التنموي ٧٨
التحليل النظري لنظرية الإعلام التنموي ٧٩
نظرية التبعية الإعلامية ٨٣
التحليل النظري لنظرية التبعية الإعلامية ٨٦
العودة إلى نظرية السلطوية والديموقراطية ٨٧
نظرية الإعلام السلطوي ٩٢
التحليل النظري لنظرية الإعلام السلطوي ٩٧
الفصل الرابع : طريقة بناء نظرية إعلامية معيارية في دول العالم النامي ١٠١
تحديد الإطار التاريخي والاجتماعي للنظرية ١٠١
تحديد هدف النظرية ١٠٣
تحديد طريقة بناء النظرية ١٠٣
تحديد النموذج الذي تبنى عليه النظرية ١٠٥
تحديد المفاهيم التي تستخدمها النظرية ١٠٦
الخاتمة :إقتراح الباحث لطريقة بناء نظرية إعلامية معيارية مناسبة لدول العالم النامي ١١١
المراجع الإنجليزية ١١٣
المراجع العربية ١١٧

ملخص

قام الباحث بمراجعة تحليلية ناقدة لأدبيات التنظير الإعلامي المعياري في الغرب ، وكذلك لأدبيات التنظير الإعلامي المعياري لدول العالم النامي ، وقد استهدف الباحث من وراء تلك المراجعة التوصل إلى طريقة مناسبة لبناء نظرية إعلامية معيارية عن دور وسائل الإعلام في الدول النامية ، وقد استخدم الباحث في تحليله لهذه النظريات المعيارية إطاراً نظرياً موحداً يشمل النقاط التالية :

١ - تحديد الإطار التاريخي والاجتماعي للنظرية .

٢ - تحديد هدف المنظّرين من طرح النظرية .

٣ - تحديد طريقة بناء النظرية .

٤ - تحديد النموذج الذي بنيت عليه النظرية .

٥ - تحديد مادة مفاهيم النظرية .

وانطلاقاً من هذا التحليل توصل الباحث إلى عدد من النقاط المهمة المفيدة في تحديد طريقة بناء النظرية الإعلامية المعيارية عن دور وسائل الإعلام في مجتمعات دول العالم النامي ، وقد حرص الباحث على أن تكون هذه الاستفادة مثراةً بتجارب الغرب الحديثة في التنظير ونتاج بحوثه الأكاديمية الإمبريقية من جهة ، وأن تكون مراعية لخصوصية تاريخ وثقافات مجتمعات دول العالم النامي من جهة أخرى .

النظريات الإعلامية المعيارية
ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع ؟

تشكل الأدبيات الإعلامية التي تتناول القضايا المعيارية في أداء وسائل الإعلام جزءاً كبيراً من مجموع الدراسات الإعلامية ، فالتطورات الكبيرة التي شهدتها عملية تصنيع الصحافة وظهور وسائل الإعلام الإلكترونية صاحبه انشغال واهتمام الكثيرين بقضية ماتقدمه هذه الوسائل للمجتمع .

وقد بدأ الاهتمام بما تقدمه هذه الوسائل للمجتمع يتبلور حول ماينبغي أن تقدمه الوسائل لتخدم «الصالح العام» للمجتمع مصحوباً بانتقادات واسعة لمستوى الأداء الإعلامي ومطالبات بتحسينه ، ويمكننا القول بأن دخول المؤسسة الصحفية لمرحلة التصنيع في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وظهور الوسائل الإلكترونية : الإذاعة والتلفزيون واستخداماتهما ، عملا على إحداث ردود فعل وانتقادات حادة لأداء وسائل الإعلام ، فتصنيع الصحافة جعلها تعتمد على الدخول الإعلانية ، وكان لذلك أثره الكبير في التحول إلى صحافة تعتمد على الخبر والإثارة أكثر من اعتمادها على التعليق والتحليل ، ومن جراء ذلك ظهرت الصحف التي تسمى بالصحف الجماهيرية والتي بات همها اجتذاب القراء بكل الوسائل والعمل على رفع معدلات التوزيع للحصول على أقصى دخل إعلاني [1] ،

(١) يشير عدد من الدارسين إلى أن عملية تصنيع الخبر هي المسئولة عن ولادة المؤسسة الصحفية الحديثة واعتمادها على ما يسمى بباراديغم موضوعية الخبر ، وقد أدى ذلك إلى تعامل المؤسسة مع الخبر كسلعة يستهدف بيعها إلى أكبر عدد من المستهلكين ، ويعد العلماء هذا التحول أساساً للازدواجية القائمة الآن بين دور الصحافة كمؤسسة ديموقراطية ذات طبيعة عامة ووظيفة تنويرية والصحافة كمؤسسة خاصة هادفة للربح ذات طبيعة خاصة ووظيفة بيعية .

M. Gurevitch, M., Levy, and I. Roeh, "The Global Newsroom", in P. Dahlgren and C. Sparks (eds.), Communication and Citizenship: Journalism and the Public Sphere in the New Media Age. (London: Routledge, 1991);

D. Schiller, Objectivity and the News. (Philadelphia, University of Pennsylvania Press,1981);

M. Schudson, Discovering the News: A Social History of American Newspapers (New York: Basic Books, 1978).

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أثار استخدام الوسائل الإلكترونية في بداية هذا القرن - لنشر دعايات لمبادىء عنصرية كالفاشية والنازية وقيامها بتضليل الجماهير وممارسة الكذب عليها بشكل منظم - قلق المحللين والدارسين والمثقفين حيال دور وسائل الإعلام في المجتمع [٢] ، وهكذا ساهمت هذه الظروف في مراجعة التصورات المعيارية التفاؤلية السابقة التي كانت تتحدث عن دور وسائل الإعلام في تعليم الجماهير وتثقيفها وتزويدها بحقائق مجتمعاتها والعمل على تنوير الرأي العام وتعزيز إسهامه بشكل فعال وحيوي في تقرير أمور حياته [٣] .

ومن أهم وأول الدراسات التي استهدفت مراجعة دور الصحافة في المجتمع وذلك من خلال دراسة واقعها المهني وأدائها على أرض الواقع والوصول إلى توصيات تطويرية هي دراسة لجنة هتشنز عام ١٩٤٧م بعنوان «لجنة حرية الصحافة : نحو صحافة حرة ومسئولة» [٤] . وقد استهدفت هذه الدراسة تحسس واقع ممارسة الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الانتقادات الواسعة التي كانت توجه لها وفي ظل التساؤلات التي كانت مثارة عن الدور الذي تمارسه ، وقد كان لهذه الدراسة صدى واسع في العالم حفز اهتمام الدارسين والأكاديميين بالدور المعياري لوسائل الإعلام في المجتمع ، (أو بمعنى آخر الدور الذي ينبغي على وسائل الإعلام القيام به لخدمة المجتمع) .

ولم تكن هذه اللجنة المهتمة بهذا الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية تجربة وحيدة بأي حال من الأحوال ، بل زامنها لجان أخرى خارج الولايات المتحدة وكان لها نفس الاهتمامات والتساؤلات [٥] .

أما على المستوى التنظيري الأكاديمي فإن أولى هذه الدراسات المنصبة على فهم

(٢) J.M. Sproule, "Social Responses to Twentieth-Century Propaganda" in Ted J. Smith (ed.) Propaganda: A Pluralistic Perspective. (New York: Praeger, 1989).

(٣) Ibid. P.9.

(٤) R. Hutchins, " Commission on Freedom of the Press" A free and responsible Press. (Chicago: University of Chicago Press,1947).

(٥) Royal Commission On the Press 1947 - 9 Report (London: HMSO, 1949).

الدور المنوط بوسائل الإعلام في المجتمع كان كتاب : «النظريات الأربع للصحافة» وقد قدم الباحثون فيه تصنيفاً يعد الآن معلماً كلاسيكياً نافذاً لايستغنى عنه الدارسون ولا المهتمون بقضية دور وسائل الإعلام في المجتمع ، وقد احتوى هذا التصنيف على تقسيم للفلسفات التي تحكم دور وسائل الإعلام في العالم إلى أربع فلسفات هي : الليبرالية والمسئولية الاجتماعية والسوفيتية والسلطوية .

وقد تلا هذا العمل عدد من البحوث التي سعى مؤلفوها لتأطير نظريات إعلامية معيارية تساعد على فهم طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مجتمعاتها (٦) ولم تكن هذه المساعي مدفوعة بالرغبة في التنظير من برج عاجي فوق المجتمع بقدر ماكانت مقاربة جاهدة من العلماء والباحثين لفهم طبيعة الممارسة الإعلامية المهنية في المجتمعات المختلفة وفهم العوامل التي تسهم في تحديد شكل الوسائل الإعلامية ودورها في كل مجتمع .

وقد وجدت هذه النظريات في مجملها أن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في أي مجتمع مرتبط بعدد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحدد هذا الدور كما تحدد طبيعة التوقعات الاجتماعية من الوسائل بالإضافة الى تحديد علاقة المؤسسة الإعلامية بغيرها من مؤسسات المجتمع الأساسية (٧) .

وهذا هو محور اهتمامنا في هذه الدراسة حيث إننا نسعى هنا للإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

ما أفضل الطرق لتكوين نظرية معيارية إعلامية عن إعلام دول العالم النامي؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وضرورة فهم طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع ، وفهم العوامل المختلفة المؤثرة في الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام لخدمة المجتمع ، كما تأخذ هذه الدراسة أهمية خاصة نابعة من ضرورة وجود نظرية تفسر النواحي المعيارية لعمل وسائل الإعلام وأدائها في المجتمعات النامية .

(٦) W. Hachten, The World News Prism (Ames : Iowa State University Press, 1981); J.C. - Merril, and R.L. Lowenstein. Media Messages and Men. (New York: Mckay, 1971) D.Mcquail, Mass Communication Theory (London: Sage, 1994).

(٧) Mcquail,1944

وتعد هذه النظرية كما يقول مكويل - مهمة لسببين :

أولاً : لأنها تلعب دوراً مهماً في إعطاء البنية والشرعية للمؤسسة الإعلامية ، **وثانياً** : لأنها تؤثر في توقعات الجماهير والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في المجتمع عن دور وسائل الإعلام (٨) .

وتزداد أهمية توصلنا لأمثل طريقة لتكوين نظرية إعلامية معيارية في دول العالم النامي لأننا نعايش مرحلة زمنية فيها من المتغيرات العالمية والإقليمية والوطنية مايؤثر على دور وسائل الإعلام في مجتمعاتها وأهم هذه المتغيرات :

١ - تركز ملكية وسائل الإعلام على المستوى المحلي والعالمي ومايثيره ذلك من قلق ومخاوف عن تحكم القلة في الأخبار والمعلومات المتاحة للجماهير .

٢ - تعاظم دور التلفزيون واستلابه لأدوار مؤسسات اجتماعية رئيسية مما يثير القلق عن الأدوار المنوطة بهذه المؤسسة في مجالات التنشئة الاجتماعية ومدى ملاءمة نتاج الوسائل لهذه التنشئة .

٣ - البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية للدول النامية ومايثيره ذلك من قلق على ثقافات وهويات أفراد هذه المجتمعات .

٤ - انحدار المستوى الصحفي المهني وتوجيه الموارد المالية في حقل الإعلام العالمي إلى مايسمى بالأخبار الترفيهية (Infotainment) وغيرها التي تحط من قدرات الرأي العام بدلاً من تنويرها وتنشيطها (٩) .

هدف البحث ومنهجه :

يسعى الباحث إلى مراجعة أدبيات التنظير الإعلامي المعياري ومتابعة تطورها وتحليلها تحليلاً نظرياً شاملاً ، وذلك بهدف الخلوص إلى طريقة مناسبة لبناء نظرية إعلامية معيارية عن وسائل الإعلام في الدول النامية ، ويستخدم الباحث في ذلك

(٨) Ibid.
(٩) Ibid, P.133.

منهج البحث التوثيقي الوصفي (المكتبي) والتحليلي وذلك للوصول إلى طريقة بناء مناسبة تتميز بميزتين هامتين هما :

١ - أن تراعي هذه الطريقة الاستفادة من تجارب التنظير المعياري المطروحة في الساحة التنظيرية حتى الآن .

٢ - أن تراعي هذه الطريقة خصوصية الإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يحكم وضع وسائل الإعلام في دول العالم النامي .

ويستخدم الباحث في تحليله النظري للنظريات الإعلامية المعيارية القائمة الإطار التالي :

١ - تحديد الإطار التاريخي والاجتماعي لنشوء النظرية وتطورها

(Social Historical Context)

٢ - تحديد هدف النظرية (The Objectives of the Theory) .

٣ - تحديد طريقة بناء النظرية (The way of Constructing the Theory) .

٤ - تحديد النموذج الفلسفي الذي بنيت عليه النظرية

(The Philosophical Model of the Theory)

٥- تحديد مادة النظرية (The Substance of the Theory) .

ويتبع الباحث في هذه الدراسة الخطوات التالية :

الفصل الأول : النظرية الإعلامية المعيارية ، مفهومها ومغزاها وأهميتها .

الفصل الثاني : مراحل التنظير المعياري الغربي لوسائل الإعلام .

أ - **المرحلة الأولى** : مرحلة ميلاد نظريات الصحافة الأربع .

ب - **المرحلة الثانية** : مرحلة إدخال التحسينات والتعديلات على نظريات الصحافة الأربع .

ج - **المرحلة الثالثة** : مفترق الطرق بين نظريات المقارنات ونظريات السياسات .

الفصل الثالث : التنظير المعياري في دول العالم النامي .

الفصل الرابع : طريقة بنـــاء النظـرية الإعلامية المعيارية عن وسائل الإعلام في الدول الناميـة .

الخاتمـــــة .

* * * *

الفصل الأول

النظريات الإعلامية المعيارية

أولاً : النظرية الإعلامية المعيارية : مفهومها ومغزاها :

يعتمد التقدم العلمي على وجود عدد من المعارف التراكمية التي تفيد في تفهم الظواهر الإنسانية والكونية وتفسيرها ، والأداة الرئيسية التي ينبني عليها هذا التراكم المعرفي هي النظرية العلمية ، والنظرية هي «تفسير أو اعتقاد يتعلق بكيفية عمل شيء ما» (١٠) ، وهي مجموعة من المفاهيم المركبة والتعريفات والمقترحات المترابطة ، تقدم نظرة متسقة لظاهرة ما ، من خلال تحديد العلاقات بين بعض متغيراتها ، بهدف تفسير الظاهرة/ أو التنبؤ بها (١١) ، كما تعرف على أنها «نظم من المفاهيم المركبة (Constructs) التي يرتبط بعضها ببعض بعبارات تحدد العلاقات بينها ، ويشترط أن يوجد اتساق داخلي بين هذه العبارات»(١٢) ، وتعرف أيضاً على أنها : «مجموعة من التعميمات المنظمة والمحتملة التي تسعى لتفسير ظاهرة ملحوظة ، وذلك بربط مجموعة من المفاهيم المركبة من خلال قاعدة منظمة تكون متسقة داخلياً»(١٣) .

وتعني هذه التعريفات أن النظرية تقدم لنا مجموعة من المفاهيم Concepts وأنها تقدم لنا تفسيراً منظماً لطبيعة العلاقات بين هذه المفاهيم في سعيها لتفسير الظاهرة والتنبؤ بها ، ويقاس نجاح النظرية بقدرتها على توفير مفاهيم قوية وعلاقات متسقة بين

---

(١٠) محمد ابراهيم عايش «الإطار النظري» في محمد عايش (تحرير) مبادئ العلاقات العامة (الإمارات : جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٤١٥)

(١١) F. Kerlinger, Foundations of Behavioral Research (New York: Holt, Rinehrat & Winston, 1973).

(١٢) S.H. Chaffee, and C. R. Berger."What Communication Scientists do" In C.R.Berger and S.H. Chaffee (eds.) Handbook of Communication Science. (Newbury Park, Calif: Sage, 1987.

(١٣) Robert L. Heath & Jennings Bryant. Human Communication Theory and Research (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1992).

هذه المفاهيم ، الأمر الذي ينعكس على مدى مقدرة النظرية على استيعاب الظاهرة وتفسيرها [١٤] ، ويبدأ تكوين النظرية في العادة بتطوير المفاهيم ثم العمل على تحديد العلاقات بينها ، وأبسط الطرق التنظيرية لذلك هو نظمها في نموذج نظري (Model) ، ويفيدنا النموذج في إعطاء تصور للظاهرة وفهمها وتفسيرها من خلال صورة عامة ، وتختلف النماذج في أشكالها رغم اتحادها في هذا الهدف ، فهناك ثلاثة أنواع من النماذج :

١ - التصنيفات (Taxonomies) :

وهي أبسط أنواع النماذج وأكثرها بدائية ، فهي مكونة من قوائم من مفاهيم الظاهرة ، ولاتقدم التصنيفات مباشرة علاقات بين المفاهيم وإن كانت توحي عادة بوجود نوع من العلاقات بينها .

٢ - التمثيل التصويري للظاهرة (Pictorial Representation) :

وهي أنواع من النماذج أكثر تطوراً من التصنيفات ، فهي لاتكتفي بتصنيف مفاهيم الظاهرة في قوائم محددة وإنما تقدم وصفاً تفسيرياً للظاهرة من خلال تحديد العلاقات بين المفاهيم ، وتسمى هذه النماذج في أدبيات التنظير العلمي بنماذج «الإسباجيتي» ، لأنها دوماً تحتوي على أسهم وخطوط في جميع الاتجاهات ، وذلك بهدف تصوير نوعية العلاقات بين المفاهيم المقترحة ، وتعد هذه النماذج مهمة وكثيرة الاستخدام في العلوم الاجتماعية لأنها تمكن الدارسين من مناقشة العلاقات بين المفاهيم وتطوير الفرضيات العلمية القابلة للاختبار .

٣ - الصيغ الرياضية (The Mathematical Formula) :

وهي أكثر أنواع النماذج تطوراً ، فقد وصلت إلى درجة عالية من التحديد والدقة بحث يمكننا أن نحسب العلاقات بين المفاهيم بصيغ رياضية دقيقة ، ورغم أهمية هذا النوع من النماذج لاتتيح لنا الظواهر الإنسانية الاجتماعية بتعقد عواملها المتغيرة

(١٤) Chaffee and Berger, 1987

وبتعقد الطبيعة الإنسانية وتغيرها إمكانية الوصول إلى الدقة المطلوبة في العلاقات هنا(١٥) .

ومايهمنا في هذه الدراسة هو أن النظريات والنماذج ماهي إلا وسائل نسعى من خلالها لتفسير الظواهر وفهمها .

وقد توصل الباحثون والدارسون الإعلاميون إلى عدد كبير من النظريات والنماذج التي تقدم تفسيرات وتصورات مختلفة للعملية الإعلامية ومتغيراتها وعلاقتها بالمجتمع ، فهناك نظريات ونماذج تشرح طبيعة العملية الإعلامية وممارستها على أرض الواقع وتأثيراتها على أفراد ومؤسسات المجتمع ، بينما تهتم نظريات ونماذج أخرى بتفسير الأفكار والأساليب التي نستخدمها كجمهور لوسائل الإعلام عند استخدامنا المضامين الإعلامية المختلفة ، وفي هذا المجال يرى العالم دنيس مكويل الذي قام بمراجعة مكثفة لأدبيات التنظير الإعلامي أن النظريات الإعلامية الحالية تنقسم إلى أربعة أقسام :

١) النظرية الإعلامية كنظرية علم اجتماع : (Social Science Theory)

ويشمل هذا النوع الكثير من النظريات المحتوية علي عبارات توضح طبيعة وعمل وتأثيرات العملية الإعلامية ، وتكون هذه العبارات مبنية على الملاحظة الموضوعية والمنظمة لوسائل الإعلام والأطراف الأخرى المشاركة في العملية الإعلامية ، وهذا النوع هو أكثر الأنواع شيوعاً ، وقد تكوَّن بالفعل عدد كبير من هذه النظريات العلمية التي يهتم بعضها بتفسير وفهم مايجري في واقع المجتمع ، بينما يهتم بعضها الآخر بتطوير نوع من النقد لوسائل الإعلام ، ويهتم جزء ثالث بالجوانب العملية في عملية الإعلام .

٢) النظرية الإعلامية كنظرية معيارية : (Normative Theory)

ويهتم المنظرون هنا بدراسة المطلوب من وسائل الإعلام (واجبات وسائل الإعلام) إذا أريد تحقيق أهداف معيارية معينة ، والمقصود بالمعيارية هنا هو تطوير القيم أو

(١٥) Heath and Bryant, 1994

التوقعات الاجتماعية التي تتخذ أساساً لمحاكمة وسائل الإعلام (أو تتخذ معياراً لقياس أداء وسائل الإعلام) ودورها في المجتمع ، وغالباً تنطلق هذه النظرية من منطلقات فلسفة اجتماعة أو أيديولوجية أو عقيدة معينة .

٣) النظرية الإعلامية كنظرية تشغيلية : (Operational Theory)

يقصد بها الأفكار العملية التي جمعها وطبقها المهنيون والممارسون الإعلاميون عبر السنين في أدائهم المهني في وسائل الإعلام ، وتتشكل مثل هذه الخبرة العملية الإعلامية في المستويات المهنية والمؤسسية للإعلام ، وهي تتناول تنظيم الخبرات فيما يخص قضايا مثل كيف نختار الخبر؟ وكيف نعد الإعلان الفعال؟ وكيف نرضي الجماهير؟[١٦] وهكذا . .

٤) النظرية الإعلامية كنظرية بدهية : (Common - Sense Theory)

والمقصود بهذا النوع من النظرية : الأفكار والمعارف البدهية التي تتكون لدينا كجمهور نتيجة تعاملنا الطويل مع وسائل الإعلام ، هذه الأفكار التي تمكننا من فهم مايقدم في وسائل الإعلام ، واستخداماته في حياتنا اليومية ، وكيف نتعامل معه ، وكيف ننظر إليه ، والفروقات بين مختلف الوسائل ومختلف المواد الإعلامية ، ومختلف الأشكال والصيغ البرامجية ، وهكذا . . وعلى أساس هذه النظرية نتمكن نحن كجمهور من اتخاذ قرارات وخيارات منتظمة وتطوير أذواق محددة وإصدار أحكام عامة ، وتؤثر هذه النظريات التي يقتنيها الجمهور على ماتقدمه وسائل الإعلام فعلاً ، كما تؤثر على تأثيرات الوسائل في الجمهور [١٧] .

ولايعني تقسيم مكويل هذا للنظريات أنه لايوجد نقاط تطابق والتقاء بين أنواع هذه النظريات ، فالهدف الأساسي من التقسيم هو تقديم تصور عام عن الأشكال المثلى (Ideal Types) لحالات التصنيف ، فهو نفسه يذكر أن النظرية المعيارية رغم كونها «غير موضوعية» فإنها تُدرس بمناهج بحث «موضوعية» كتلك التي يُعتمد

(١٦) Mcquail, 1994
(١٧) Ibid.

عليها في العلوم الاجتماعية ، كذلك قد تتطابق بعض النظريات التشغيلية مع المعيارية مثل النظريات التي تدرس قضايا أخلاقيات المهنة الإعلامية (١٨) .

ومن بين هذه التصنيفات الأربعة تحتل النظرية المعيارية مكانة مهمة وخاصة في التنظير الإعلامي ، لأنها بالإضافة إلى دورها الكبير في إعطاء البنية والشرعية لوسائل الإعلام تقوم بدور كبير في التأثير على توقعات الجماهير من وسائل الإعلام وتوقعات المؤسسات الاجتماعية القوية من وسائل الإعلام (١٩) .

وقد انطلقت هذه النظريات المعيارية من محاولة تطبيق معايير محددة للأداء الإعلامي على وسائل الإعلام في الدول الغربية ، ثم تطورت تاريخياً في محاولة للوصول إلى نظريات معيارية عالمية ، وذلك بناء على مقارنات بين دور الوسائل الإعلامية في دول العالم المختلفة ، وقد مرت هذه النظريات في تاريخ تطورها بمراحل عديدة تميزت فيها كل مرحلة بمميزات خاصة بها .

* * * *

(١٨) Ibid.
(١٩) Ibid, P.121

الفصل الثاني
مراحل التنظير المعياري الغربي لوسائل الإعلام

تمثل بدايات عملية التنظير المعياري لوسائل الإعلام نوعاً من تنظير العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع الذي توجد فيه ، وفي هذا المجال يرى عدد من المنظرين المعروفين أن وسائل الإعلام في أي مجتمع هي مؤسسات وطنية تتلون وتستجيب لضغوط القوى السياسية والاجتماعية ولتوقعات جماهيرها ، فمكويل مثلاً يقول في هذا الشأن :

«وسائل الإعلام هي نتاج وانعكاس لتاريخ مجتمعاتها ، وهي بدورها تلعب دوراً فيه ، وعلى الرغم من تشابه المؤسسات الإعلامية عبر المجتمعات فإن وسائل الإعلام بحكم نشأتها وممارستها والأعراف التي تحكمها هي مؤسسات وطنية تستجيب للضغوط المحلية والسياسية منها والاجتماعية ، كما تأخذ في حسبانها توقعات جماهيرها المحلية » (٢٠) .

وكذلك يقول سيبرت وبيترسون وشرام في هذا المجال :

«تأخذ الصحافة دوماً أشكال وألوان التركيبات السياسية والاجتماعية التي تعيش فيها ، وتعكس الصحافة بشكل خاص نظام الضبط الاجتماعي في المجتمع الذي تضبط به وتُكيف به علاقات الأفراد والمؤسسات» (٢١) .

وفي نفس هذا التوجه يقول ميريل ولوينستين :

« وبطبيعة الحال فإن الأنظمة الإعلامية ترتبط إلى حد كبير بنوعية الحكومات التي تعيش في ظلها فهي في جوهرها عاكسة وداعمة لفلسفة الحكومة وتوجهاتها . .

(٢٠) Mcquail,1994

(٢١) F.Siebert, and T. Peterson, and W. Schramm. Four Theories of the press (Urbana, IL: U. of Illinois Press, 1956).

وعندما نقوّم وسائل الإعلام من خلال هذا التصور فإننا يمكننا أن نذهب إلى أن كل النظم الصحفية مستعبدة- أي مرتبطة تماماً بفلسفات الحكومة التي تعيش في كنفها وأنها مجبرة على أن تمارس عملها ضمن الحدود الأيديولوجية الوطنية» (٢٢) .

ويرى بعض المنظرين أنه على الرغم من الطابع المحلي (الوطني) الذي يصبغ المؤسسات الإعلامية بألوان وأشكال متميزة فإنه بالإمكان الوصول إلى قواعد لها صفة العالمية يقاس بها الأداء الإعلامي للمؤسسات الإعلامية في دول العالم المختلفة ، فهذا مكويل يرى أن :

«النظرية المعيارية تتعامل مع أفكار عما يجب أن تعمله وسائل الإعلام أو ماهو متوقع من وسائل الإعلام ، ورغم أن كل مجتمع وطني يملك شكلاً متميزاً وخاصاً ومعقداً من أشكال النظرية الإعلامية المعيارية إلا أننا يمكننا أيضا التعرف على قواعد عامة عن أداء وسائل الإعلام تنطبق على وسائل الإعلام الحديثة ، عبر حدود الأنظمة الوطنية » (٢٣) .

وفي الحقيقة فإن هذه الفكرة الأخيرة هي التي أصبحت محل جدل بين المنظرين الإعلاميين في بحثهم عن أطر ونظريات ونماذج عامة تحكم «أداء وسائل الإعلام» عبر حدود الأنظمة الوطنية المختلفة .

أ - المرحلة الأولى : مرحلة ميلاد النظريات الأربع للصحافة :

تتميز هذه المرحلة بظهور النظريات الأربع للصحافة التي طورها سيبرت وبيترسون وشرام عام ١٩٥٦ وتصدرها للساحة التنظيرية في مجال النظريات الإعلامية المعيارية ردحاً من الزمان ، وقد بلغ هذا العمل مكانة كبيرة في التنظير الإعلامي المعياري وترك آثاره الكبيرة على كل الأعمال التنظيرية التي تلته ، وفي هذا المجال يقول جون ميريل : «كل كتاب أو مقالة تتعرض للقواعد الفلسفية لعمل وسائل الإعلام لابد أن تشير إلي هذا الكتاب (النظريات الأربع) وتعلق عليه أو تقتبس منه» (٢٤) .

(٢٢) J. Merrill & R.L. Lowenstein, Media Messages and Men (New York: Mckay,
(٢٣) Mcquail, 1994.
(٢٤) Merrill. The Dialectic of Journalism: Towards a Responsible Use of Press freedom. (Baton Rouge: Lousiana State University, 1989), PP.97-98.

وينطلق المنظرون في كتابهم النظريات الأربع للصحافة من نفس المنطلق الذي أشرنا إليه آنفاً ، وأنه يمكننا أن نحدد قواعد عامة عن أداء وسائل الإعلام تنطبق على المؤسسات الإعلامية المختلفة في العالم ، وقد قدم المنظرون تصنيفهم المشهور للمؤسسات الإعلامية في العالم : النظرية السلطوية ، والنظرية السوفيتية الشيوعية ، والنظرية الليبرالية ، ونظرية المسئولية الاجتماعية .

وقد اعتمد المنظرون في اقتراح تصنيفهم ذلك على النماذج السائدة في العلوم السياسية في ذلك الوقت ، وقد كان النموذج السائد في العلوم السياسية آنذاك هو تقسيم العالم إلى نموذج ليبرالي ديموقراطي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ، والنموذج الآخر وتمثله الأنظمة الشمولية السلطوية (٢٥) ، ويرى المنظرون في كتابهم أن المؤسسات الإعلامية في العالم تنقسم تبعاً لنوع الأنظمة السياسية التي تحكمها ، وأن النظم السياسية الموجودة في العالم تعكس في الأساس نظريتين : السلطوية والليبرالية ، وأن النظريتين الأخريين هما مجرد تطورات وتعديلات على هاتين النظريتين الأساسيتين .

ويمكن إيجاز التصنيفات الأربعة على الوجه التالي :

١ - **السلطوية** : وهي فلسفة تتبنى قيام الحكومة بإصدار تراخيص وسائل الإعلام والرقابة عليها وذلك بهدف منع النقد وإيقافه للمحافظة على النظام الحاكم .

٢ - **الليبرالية** : وهي فلسفة تتبنى إبعاد كل أنواع سيطرة الحكومة وتحكمها في وسائل الإعلام (فيما عدا بعض التدخل فيما يخص قوانين القذف وقوانين الخلاعة) ، وذلك بهدف إنشاء سوق حرة للأفكار وإتاحة الفرصة لما يسمى بعملية التصحيح الذاتي للمجتمع التي تتم من خلال الحوار وتبادل الأفكار .

٣ - **السوفيتية الشيوعية** : هي فلسفة تعتمد تحكم الحكومة في وسائل الإعلام واستخدامها لغرض الوصول إلى التغيير الاجتماعي المنشود (المرحلة الشيوعية) في المجتمع .

(٢٥) H. J. Wiarda "Comparative Politics: Past and Present" In H.Wiarda (ed.) New Direction in Comparative Politics. (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985).

٤ - **المسئولية الاجتماعية** : وهي فلسفة تعتمد على مبادىء الليبرالية في إبعاد السيطرة الحكومية المباشرة عن الصحافة ، ولكنها في نفس الوقت تحمل الأفراد والهيئات والمؤسسات الإعلامية القائمة مسئولية تعليم الجماهير ودفع الحوار الاجتماعي وتوفير اهتمام كبير برأي المجتمع المحلي ومجموعات المواطنين الاستهلاكية وغيرها والتقيد بأخلاقيات المهنة الصحفية .

ويوضح الشكل رقم (١) تصنيفات سيبرت وبيترسون وشرام :

شكل رقم (١)

نظريات الصحافة الأربع لسيبرت وبيترسون وشرام

النظرية	السلطوية	الليبرالية	السوفيتية الشيوعية	المسئولية الاجتماعية
تاريخها	تطورت في أوربا في القرنين السادس عشر والسابع عشر .	ظهرت في إنجلترا في آواخر القرن السابع عشر وانتقلت إلى القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية	ظهرت في أوائل القرن العشرين .	ظهرت في منتصف القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية كتحسين على التقاليد الليبرالية .
مصدرها	منشأها القوة المطلقة للحاكم	منشأها من الفكر التنويري وحقوق الإنسان .	منشأها من فكر ماركس ولينين .	منشأها من كتابات لجنة حرية الصحافة وغيرها من الكتابات التي انتقدت الصحافة الليبرالية .
هدفها	دعم الدولة والحاكم	المساعدة للوصول إلى الحقيقة والعمل على إعلام الجماهير وتفسير الأحداث والمعلومات وإمتاعها وتسليتها .	نظرياً الهدف من الصحافة تحقيق إمتلاك الجماهير لها واستخدامها لمصلحتهم .	العمل على إعلام الجماهير وتعليمهم ودعم الوفاق والتقدم الاجتماعي .

النظرية	السلطوية	الليبرالية	السوفيتية الشيوعية	المسئولية الاجتماعية
خصائصها	١ - إخضاع الصحافة بإصدار التراخيص لها وسحبها والرقابة عليها ، والتحكم فيها بالقوة المباشرة ومن خلال القوانين . ٢ - لا يسمح للصحافة بأي نقد أو أي شئ يشكل خطورة على النظام . ٣ - الصحافة مملوكة للحزب الحاكم أو للأفراد .	١ - الاستقلالية التحريرية . ٢ - الفصل التام بين الدولة والصحافة . ٣ - الملكية الخاصة للصحافة الموفرة لسوق حرة من الأفكار ، الصحافة الخاصة خاضعة للقوانين المطبقة من المحاكم . ٤ - عدم خضوع الصحافة لأي رقابة قبلية .	١ - الحزب الشيوعي وحكومته تمتلك الصحافة . ٢ - الصحافة لا تستطيع أن تنتقد أهداف الحزب . ٣ - مملوكة «من قبل الناس»	١ - المسئولية الاجتماعية للصحافة أهم من حريتها . ٢ - الصحافة يحكمها : آراء المجتمع المحلي وآراء مجموعات المواطنين الاستهلاكية والأخلاقيات المهنية للصحافة والمجالس الصحفية التطوعية . . . الخ . ٣ - لا تنشر الصحافة المعلومات الضارة اجتماعياً أو تلك التي تمثل تعدياً على الخصوصية . ٤ - الملكية الخاصة للصحافة مصحوبة بخطر تدخل الحكومة في حالة إذا ما تقاعست عن قيامها بخدمة المجتمع عموماً .
مفكروها	هوبز وهيجل وماكيافيللي	لوك وميلتون ومييل وآدم سميث	ماركس ولينين وستالين وماو وكاسترو	كتابات لجنة حرية الصحافة .
أمثلة عليها	إيران وبارجواي ونيجيريا .	الولايات المتحدة ، واليابان ، وألمانيا .	الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا	لا يوجد مثال واحد حتى الآن ، وربما تحاول أن تنحو بعض الدول هذه المنحى مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

المصدر مستقى من : "Whitney R. Mundt" Global Media Philosophies" In John Merril (ed). Global Journalism (New York: Longman, 1991), p13.

وقد شهد عقد الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية مراجعات عدة للقيم الاجتماعية السائدة فيه ، ومع انتهاء ذلك العقد تبدد جزء كبير من التفاؤلية والثقة اللتين كانتا سائدتين قبلاً ، وظهرت مراجعات وتساؤلات عديدة عن فاعلية الديموقراطية الليبرالية ومغزاها للطبقات الاجتماعية المختلفة في البلد ، وقد ساهمت هذه الظروف في إعادة النظر في هذه التصنيفات ودراستها وفحص مدى مطابقتها للواقع الاجتماعي الجديد ، وهذا أدى بدوره إلى المرحلة الثانية من التنظير الإعلامي المعياري .

التحليل النظري للنظريات الأربع للصحافة :

(١) الإطار التاريخي والاجتماعي الذي ظهرت فيه النظريات الأربع للصحافة :

يمثل عقد الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية عقداً مفعماً بالتفاؤلية الاجتماعية ، فقد شهد هذا العقد نمواً اقتصادياً مطرداً في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا العقد شهد ميلاد ماسمى فيما بعد بالحرب الباردة بين الشرق والغرب وقد كانت الثقة الشعبية في النموذج الليبرالي الديموقراطي في أوجها آنذاك ، ونتج عن ذلك واقع تنظيري في شتى العلوم يمجد النموذج الليبرالي ويقدمه للعالم أجمع ، وأوضح مثال على ذلك كان في نظريات التنمية المطروحة في علوم الاجتماع والاقتصاد والسياسة وخاصة في مايسمي بمدرسة «التحديث» (Modernisation) ، فطبقاً لهذه المدرسة فإن التنمية السياسية لأي بلد في العالم تقاس بمقدار قربها من النموذج الليبرالي الديموقراطي الممارس في الولايات المتحدة الأمريكية [٢٦] .

(٢) هدف النظرية في النظريات الأربع للصحافة :

الهدف الذي قدمه المنظرون من تطوير هذه التصنيفات الأربعة للصحافة هو الخروج بتصنيف عالمي يوضح العلاقة المعيارية بين وسائل الإعلام والمجتمع ، فالهدف الأساسي هو تطوير نظام يحقق المقارنة (Comparative) بين الأدوار المناطة بوسائل

(٢٦) Ibid.

الإعلام في المجتمعات المختلفة والعوامل التي تحكم وجود هذه الأدوار ، ولكن هذا لم يكن الهدف الوحيد من طرح التصنيفات المختلفة ، بل هدف المنظرون أيضاً إلى إلقاء الضوء على كيفية تحسين أداء وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وهم في اهتمامهم هذا يشكلون في واقع الأمر امتداداً للنقاش والتحليل لهذه القضية من قِبل لجنة هتشنسون لحرية الصحافة .

(٣) طريقة بناء النظريات الأربع للصحافة :

الطريقة التي استخدمها المنظرون لبناء النظرية تعتمد الأسلوب الاستقرائي للوصول إلى أشكال مُثلى (Ideal Types) تعكس حالات التصنيف ، فالمنظرون من خلال استقرائهم للأوضاع العالمية ودور الصحافة في مختلف دول العالم توصلوا إلى هذا التصنيف الأولي لأنواع فلسفات الصحافة .

(٤) النموذج الذي بنيت عليه النظريات الأربع للصحافة :

يمكننا أن نقول إن النموذج الذي بنيت عليه النظريات يظهر ثلاث خصائص رئيسية :

أ - نقطة انطلاق التنظير هي تفوق النظام الليبرالي الديمقراطي كما هو مطبق في واقع الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها المختلفة .

ب - محور اهتمام النظرية هو العامل السياسي ، أو بمعنى آخر نوعية العلاقة السياسية بين المؤسسة الإعلامية والمؤسسة السياسية الحاكمة (الدولة) عبر الدول المختلفة ، ولأن هذا الاهتمام انحصر في العالم السياسيي فقد أخفق التصنيف في معالجة العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في العلاقة النظرية .

ج - بنيت التصنيفات على النموذج النظري التالي :

نموذج رقم (١)

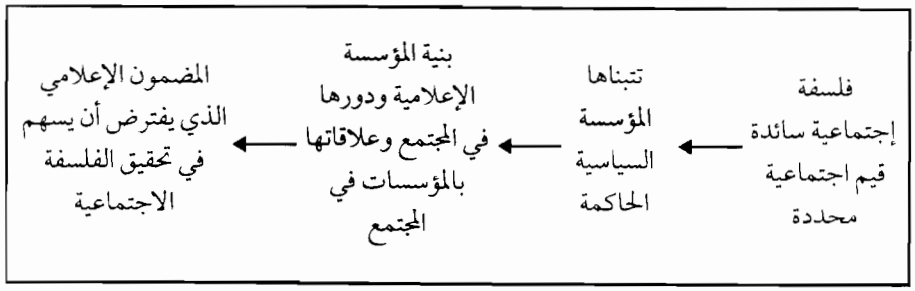

العلاقة المحورية في هذا النموذج هي كيفية ارتباط المؤسسة السياسية الحاكمة (التي تعتمد في شكلها وشرعيتها على فلسفة اجتماعية سائدة) بالمؤسسة الإعلامية ، فنوعية هذا الارتباط هو الذي يحدد بنية الوسائل ومضمونها وبالتالي أداءها الإعلامي (إسهامها في مصلحة المجتمع) . وهذا الارتباط في الحقيقة كما هو واضح من النموذج يعكس تأثيراً أحادي الاتجاه من المؤسسة السياسية الحاكمة على المؤسسة الإعلامية ، وهو المسئول عن الشكل أو البنية (Structure) التي تأخذها المؤسسة الإعلامية ، وهو المسئول أيضاً عن تحديد ماهو متوقع من المؤسسة الإعلامية من مضمون ، ذلك المضمون الإعلامي الذي يفترض أن يسهم في تحقيق التوقعات الاجتماعية كما تبنتها المؤسسة السياسية الحاكمة .

(٥) مادة النظريات الأربع للصحافة :

تتكون مادة النظريات الأربع للصحافة في الحقيقة من أبسط أنواع النظريات المعيارية وهي النماذج ، وعلى وجه التحديد فإن النظريات الأربع للصحافة لاتعدو كونها نموذجا تصنيفيا (Typological Model) لأنواع الفلسفات الإعلامية الوطنية في العالم .

ب-المرحلة الثانية مرحلة إدخال التحسينات والتعديلات على نظريات الصحافة الأربع :

تعرضت النظريات الأربع للصحافة لعدد من الانتقادات الاساسية ، وقد اتخذ الكثيرون من هذه الانتقادات نقاطاً للانطلاق لتطوير وتعديل تصنيفات جديدة ، وقد كانت أهم هذه الانتقادات منصبة على أن هذه الأصناف المقدمة في النظريات الأربع للصحافة لاتغطي كافة الأنواع الموجودة في أرض الواقع ، وأنها أيضا تركز على الجانب السياسي مهملة الجوانب الأخرى الاقتصادية والثقافية وغيرها ، غير أنه من المهم أن ننبه هنا على أن النموذج الأساسي الذي بنيت عليه النظرية (نموذج رقم ١) : وهو أن المؤسسة الصحفية في أي بلد تعكس وتدعم الأيديولوجية الحاكمة فيها لم يتعرض للمساءلة أو النقد من قبل هؤلاء المنظرين .

وأهم هؤلاء المنظرين الذين قدموا نماذج معدلة من تصنيفات الفلسفات الصحفية هم رالف لوينستين وجون ميريل ووليام هاكتن ودنيس مكويل وروبرت بيكارد (٢٧) وسنقوم باستعراض تصنيفاتهم على التوالي :

(١) تصنيف رالف لوينستين :

كانت أهم انتقادات لوينستين للتصنيفات النظرية الأربع أنها جامدة (غير مرنة) وأنها لاتنطبق على كل النظم الصحفية في العالم ، ولذلك فقد اقترح نموذجاً معدلاً لهذه التصنيفات عام ١٩٧١ (٢٨) .

ويعتمد نموذجه على توسيع مجال ملكية الوسائل الإعلامية ، فبدلاً من الاعتماد

(٢٧) J. Merrill and R. L. Lowenstein, 1979; J. Merrill, 1989; W. Hachten, 1987; D. McQuail, 1994; R.G. Picard, The Press and the Decline of Democracy. (Westport, Conn.: Greenwood press, 1985).

(٢٨) Ibid.

على نوعين من الملكية في التصنيف الرباعي الأساسي : الملكية الفردية والملكية الشمولية - يرى لوينستين أن الوسائل الإعلامية قد تكون مملوكة ملكية خاصة وهي تلك التي تعتمد على دخول الإعلان أو الاشتراكات ، أو قد تكون مملوكة ملكية حكومية وهي تلك التي تعتمد على تمويل الحكومة أو دعمها ، أو قد تكون مملوكة ملكية حزبية وهي هنا تعتمد على تمويل الأحزاب السياسية المتنافسة .

وبناءً على هذا يقترح لوينستين أربعة تصنيفات لنظم الصحافة في العالم ، وقد أبقى لوينستين على التصنيفين الأوليين من تصنيفات سيبرت وبيترسون وشرام : السلطوية والليبرالية ، واقترح بديلاً عن الفلسفة السوفيتية الفلسفة الاجتماعية المركزية وذلك ليوضح شمولية توجه الصحف في هذا الصنف ويشير أيضا إلى مركزيتها ، كما قام لوينستين بتعديل المسئولية الاجتماعية ليحل محلها ما أسماه بالفلسفة الليبرالية الاجتماعية وذلك ليزيل غموض مفهوم المسئولية الاجتماعية من جهة وليشير إلى ارتباط النظام بالليبرالية وأن وسائل الإعلام في هذا النظام تتعرض لبعض التنظيمات التي تمليها احتياجات المصلحة العامة للمجتمع .

وفي عام ١٩٧٩ عاد لوينستين لمراجعة نموذجه واقترح خمسة تصنيفات لنظم الصحافة في العالم مضيفاً تصنيفاً خامساً أسماه الفلسفة المركزية الاجتماعية ،وهي الفلسفة التي تسمح بالملكية العامة للصحافة وذلك من أجل تأكيد قيام الصحافة بدورها في تعزيز روح الفلسفة الليبرالية في المجتمع ، كذلك قام لوينستين بتعديل الفلسفة الاجتماعية الى السلطوية الاجتماعية ليشير إلى ارتباطها السلطوي (٢٩) .

(٢٩) Ibid.

الشكل رقم (٢)

تصنيفات لوينستين لفلسفات الصحافة في العالم

١ - **السلطوية** : وتعني سيطرة الحكومة وترخيصها لوسائل الإعلام ورقابتها عليها ، وذلك لإيقاف أي نقد منها ، والعمل من خلال هذه الوسائل على المحافظة على النخبة الحاكمة .

٢ - **السلطوية الاجتماعية** : وتعني ملكية الحكومة وتسخيرها وسائل الإعلام وصولاً لأهداف فلسفية أو اقتصادية وطنية .

٣ - **الليبرالية** : وتتميز بغياب السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام (فيما عدا تدخلها في القوانين التي تحكم قضايا القذف والخلاعة) ، ونتيجة لذلك تتاح الفرصة لوجود سوق حرة للأفكار وعمل ميكانيزمات التصحيح الذاتي للأفكار وصولاً إلى الحقيقة في نهاية المطاف .

٤ - **الليبرالية الاجتماعية** : وهي فلسفة تعتمد على حد أدنى من تدخل الحكومة في وسائل الإعلام ، وهو تدخل يستهدف تنويع وتوسيع قنوات الاتصال بالجماهير وذلك للتأكيد على إنعاش روح الفلسفة الليبرالية .

٥ - **المركزية الاجتماعية** : وهي فلسفة تدعو إلى ملكية الحكومة أو الملكية العامة للقنوات الإعلامية (التي تعد موارد محدودة في المجتمع) وذلك حتى يتسنى للفلسفة الليبرالية الانتعاش .

المصـــــدر :

J.Merril and R.L. Lowenstein. Media, Messages, and Men , (New York: Longman, 1971,1979)

ويوضح التصنيف الذي نراه في الشكل (٢) أن لوينستين قد قبل أساساً بالنموذج الأساسي (نموذج رقم ١) الذي بنيت عليه نظريات سيبرت وبيترسون وشـــرام .

(٢) تصنيف جون ميريل :

رغم وصف ميريل لتصنيفات لوينستين بأنها «أكثر تطويراً وواقعية» من تصنيفات سيبرت وبيترسون وشرام إلا أنه خص كليهما بالنقد ، ومأخذ ميريل على هذه التصنيفات هو أنها مبنية على ثنائية متطرفة من السلطوية والليبرالية ، وهي من خلال تصورها ذلك توهم القارىء بأن هذه النظم الموجودة هي نظم حصرية ومستقلة ، وهذا في الحقيقة عكس الواقع ، ولعلاج ذلك يقترح ميريل أن يكون الاتجاه من السلطوية إلى الليبرالية عبر دائرة بدلاً من طرفي نقيض ، الأمر الذي يتيح أن نضع الأنظمة الصحفية المختلفة في مكان ما على هذه الدائرة بناء على قربها أو بعدها عن أحد قطبي الدائرة [٣٠] ، ويمكن رؤية ذلك في الشكل رقم (٣) .

الشكل رقم (٣) تصنيفات ميريل لفلسفات الصحافة في العالم

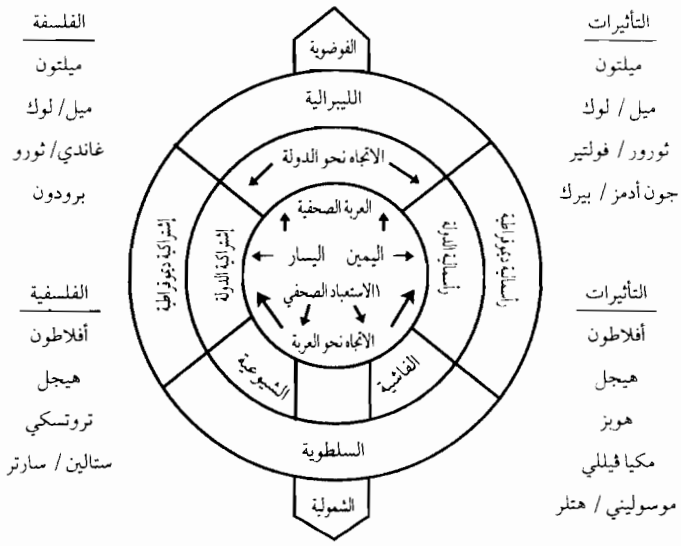

المصدر : **The Dialectic in Journalism J. Merill (Baton Rauge: Louisiana State University, (1989)**

ويوضح التصنيف الذي نراه في الشكل رقم (٣) أن ميريل لم يخضع النموذج الأساسي (نموذج رقم ١) الذي بنيت عليه نظريات سيبرت وبيترسون وشرام الأربع للنقد والمساءلة .

(٣٠) Ibid.

(٣) تصنيف ويليام هاكتن :

في مطلع الثمانينيات أدخل ويليام هاكتن تعديلات جديدة على النظريات الأربع للصحافة ، وقد أدخل تعديلاته تلك بعد انتقادات للنظريات الأربع للصحافة بأنها لاتستوعب كل النظم الموجودة في العالم ، وقد أبقى هاكتن على النظريتين السلطوية والشيوعية ودمج الليبرالية مع النظرية المتفرعة عنها المسئولية الاجتماعية وأسماها الغربية ، ثم أضاف بعد ذلك نظريتين جديدتين هما : الثورية والتنموية ، ويقصد هاكتن بالثورية : استخدام وسائل الإعلام بشكل تخريبي وغير قانوني من قبل الجماعات المختلفة وذلك بهدف الإطاحة بنظام حكم معين ، أما التنموية فتعني استخدام وسائل الإعلام بهدف بناء الوطن ، وهذا الاستخدام يعني تسخير وسائل الإعلام للإسهام في التنمية الاقتصادية ومحو الأمية والتعليم والصحة ، كما يعني هذا الاستخدام إخضاع الوسائل لهذا المنطق وأولويته على مبدأ حرية الصحافة (٣١) .

الشكل رقم (٤)

تصنيفات هاكتن الخمس لنظريات الصحافة

النوع	التحكم	السياسة	الممثلون لها
السلطوية	ملكية خاصة وعامة ولكنها كلها خاضعة للدولة .	تعمل وسائل الإعلام شريطة أن لا تنتقد أو تعارض الدولة ، تعمل الوسائل ضمن رقابة فعلية أو ضمنية .	الدكتاتوريات المعروفة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها .
الغربية الليبرالية والمسئولية الاجتماعية	ملكية خاصة للصحف ،وملكية خاصة وعامة لوسائل الإعلام الإلكترونية .	التركيز على الحرية من قيود الحكومة وتدخلها ، ولكن أيضاً مع وجود قدر من الاهتمام بأن يكون أداء وسائل الإعلام ضمن مسئولية اجتماعية .	الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، اليابان .
الشيوعية	وسائل الإعلام جزء من الحزب الشيوعي أو جزء من الحكومة ، لا يوجد هنا ملكية خاصة	التركيز على نقل السياسات ووجهات النظر الرسمية ، والتركيز ايضاً على حشد الجماهير وطاقاتها من أجل التقدم الاجتماعي .	الإتحاد السوفيتي ، كوبا ، والصين .

(٣١) Ibid.

النوع	التحكم	السياسة	الممثلون لها
الثـــــورية	للوسائل الإعلامية على الإطلاق . وسائل الإعلام التخريبية وغـيـر القـانونيـة ، لا تتحكم الحكومة في هذه الوسائل .	وسائل الإعلام سرية .	وسـائل الإعـلام السـرية المستخدمة أيام الاحتلال
التنمـــــوية	تحكم الحكومة أو الحزب في كل وسائل الإعلام .	حشد وسائل الإعلام لخدمة الاهداف الوطنية في التنمية ، أولوية استخدام الإعلام في الوحدة السياسية الوطنية ومكافحة المرض والأمية والفقر	دول العـالـم النامي غـيـر الصناعية وغير الشيوعية مثل كثيـر من دول العالم النامية .

W.R Mundt, "Global Media philosophies" In J.C Merril, Global Journalism: Survery of International Communication (New York: Longman, 1991) , P. 20.

ويوضح التصنيف الذي نراه في الشكل رقم (٤) أن هاكتن أيضا قد قبل كمسلّمة بصحـة النمـوذج الأسـاسي (نمـوذج رقـم ١) الـذي بنـيت عليـه نظـريات سيبرت وبيترسون وشرام .

(٤) تصنيف دنيس مكويل :

أدخل دنيس مكويل تعديلات جديدة على النظريات الأربع للصحافة عام ١٩٨٣ وقد أدخل تعديلاته تلك ليغطي النقص في التصنيفات التي جاءت في رأيه غـير مستوعبة لكل الحالات الموجودة على أرض الواقع ، وقد قدم مكويل تصنيفاته الست للنظريات الإعـلاميـة على النحو التـالي : فـقـد أبقى مكـويل على النظريات الأربع للصحـافة وأضـاف إليها نظريـتين أخريين : الأولى هي النظرية التنموية ، وهي مشـابهة إلى حد كـبير للنظرية التنموية التي اقتـرحـهـا هاكتن سلفـا ، أما النظرية السـادسـة والجديدة فهي تلك التي أسماها نظرية المشاركة – الديموقراطية ، وتقوم هذه النظرية في الأساس على نقد وسائل الإعلام الضخمة الحالية المملوكة لبيروقراطيات كبيرة في الدولة أو لمؤسسات تجارية ضخمة ، وتصف النظرية بأن هذه البيروقراطيات هي

السبب وراء عدم إتاحة الفرصة للمواطنين والجماعات المختلفة لكي يمارسوا حقهم في الاتصال ، وتركز هذه النظرية على استخدام وسائل الإعلام غير المملوكة للأحزاب أو البيروقراطيات في المؤسسات الضخمة ، وذلك لتحقيق مشاركة الجماهير على المستوى الشعبي في اتخاذ القرارات والسياسات التي تهم مجتمعاتهم المحلية ، كما تركز النظرية على إتاحة الفرصة للأفراد أو الجماعات والهيئات المحلية ليمتلكوا وسائل إعلام معبرة عن همومهم واحتياجاتهم (٣٢) ، (انظر الشكل رقم ٥) .

الشكل رقم (٥)

تصنيف دنيس مكويل لنظريات الصحافة الست

النظريات	الوسائل	طرق التحكم في وسائل الإعلام	أهداف التحكم	نوع الملكية	التقييدات على وسائل الإعلام
١- السلطوية	الطبقة الحاكمة أو ممثلوها أو من يحصل على ترخيص منها .	الحكومة وهيئاتها المختلفة تقوم بتنظيم وسائل الإعلام والترخيص لها والرقابة عليها .	الدعاية لسياسات الدولة .	عامة وخاصة	يمنع النقد للنظام أو طريقة عمله
٢- الليبرالية	كل من يملك الموارد المالية الكافية	قوى السوق والقوانين .	في معظمها تجاري بالإضافة إلى أهداف كالتنوير والإمتاع والرقابة على الحكومة .	خاصة في معظمها	تمنع الحالات التي تطالها قوانين القذف والخلاعة .
٣- الشيوعية السوفيتية	الحكومة أو الحزب الشيوعي	رقابة الحكومة وتدخلها المباشر .	الدعاية لسياسات الحزب محلياً وعالمياً .	عامة في معظمها	يمنع نقد مبادئ الحزب الأيدلوجية

(٣٢) Mcquail, 1994.

النظريات	الوسائل	طرق التحكم في وسائل الإعلام	أهداف التحكم	نوع الملكية	التقييدات على وسائل الإعلام
٤ - المسئولية الاجتماعية	يفسح المجال لكل من له أفكار نافعة	الرأي العام وأخلاقيات المهنة	نشر أفكار تنويرية صحية بين الناس .	خاصة	يمنع كل ما يهدد المصلحة العامة أو حقوق الأفراد الخاصة .
٥ - التنموية	المختصون الذين ينسقون مع المشرفين المنفذين لخطط التنمية يفسح المجال لكل مواطن	رقابة الحكومة وتدخلها المباشر .	تحقيق الأهداف التنموية	خليط من الخاص والعام	يمنع المواد التي تضر مجهودات التنمية وسياساتها .
٦ - المشاركة الديموقراطية	ويشمل ذلك كل جماعات المجتمع وأقلياته	تبادل الأدوار بين المرسلين والمتلقين والاهتمام بالاتصال الأفقي والثنائي .	خدمة كل الجماهير .	خاصة وذات نطاق صغير	الحد من المؤسسات الإعلامية الضخمة والتي تعتمد على المهنية المتخصصة والربحية والتعقيد .

المصدر :

M.S. Al. Ahmed, "The Six Normative Theories of the Press: Saudi Arabia A Case Study: (PHD Dissertation, University of Leicester, Leicester, England, 1987).p. 23

ويتضح لنا من خلال هذا الاستعراض أن مكويل أيضاً لم يبد اعتراضه على النموذج الأساسي (نموذج رقم ١) الذي على ضوئه انشئت نظريات سيبرت وبيترسون وشرام .

(٥) تصنيف روبرت بيكارد :

يقترح روبرت بيكارد -الذي انصب اهتمامه على الأحوال الاقتصادية لوسائل الإعلام في الدول الغربية وتأثيرات ذلك على الديموقراطية- إدخال تعديل على أحد

أصناف نظريات هاكتن الصحفية ، فبيكارد يرى أن التصنيف الغربي (Western) يجب أن يضم بالإضافة إلي الليبرالية والمسئولية الاجتماعية نظرية أخرى هي الاشتراكية الديموقراطية ، وفي الواقع تقترب كثيرا هذه النظرية من نظرية مكويل الصحفية التي أسماها المشاركة الديموقراطية ، لأن التركيز فيها علي أن تكون وسائل الإعلام متاحة لكل المواطنين وجماعات المجتمع وأقلياته (انظر الشكل رقم ٦) .

الشكل رقم (٦)

تصنيفات جيمس بيكارد لنظريات الصحافة

١ - **الغربية**

أ - الليبرالية . ب - المسئولية الاجتماعية جـ - الاشتراكية الديموقراطية

نشأتها : نشأت في القرن العشرين في أوروبا الغربية ، وقد نتجت عن مزج عدد من كتابات المفكرين والفلاسفة الغربيين .

من يباح له استخدام الوسائل الإعلامية : يفسح المجال لكل المواطنين فكلهم لهم الحق في استخدام الوسائل .

طرق التحكم في الوسائل : تبادل الأدوار بين المواطنين في إرسال الرسائل الإعلامية وتلقيها .

أهداف التحكم : الهدف هو توفير القنوات الكافية لتنويع الأراء المتاحة للناس ، والعمل على إنعاش الديموقراطية في شتى مناحي الحياة بما يشمل المناحي الاقتصادية .

نوع الملكية : ملكية عامة (غير حكومية) ، وملكية خاصة (غير هادفة للربح)

التقيدات : يمنع التدخل في حقوق الأفراد وحقوق الجماعات وحقوق المجتمعات المحلية والإضرار بها

٢ - التنموية .

٣ - الثورية .

٤ - الشيوعية .

٥ - السلطوية .

المصدر :

R.G: Picard, The Press and the Decline of Democray. (Westport, Conn: Greenwood Press, 1985)

(٦) تصنيف جولدنج واليوت :

يقترح جولدنج واليوت في محاولة منهما للتغلب على عدم المرونة الموجود في نظريات الصحافة الأربع أن تكون المقارنة بين نظم الإعلام في العالم مبنية على قيام وسائل الإعلام بأكثر من دور في آن واحد ، ويقترح جولدنج واليوت أربعة أدوار نظرية لوسائل الإعلام (وهذه الأدوار كما سنلاحظ ليست إلا امتداداً للنظريات الأربع للصحافة) .

١ - قيام وسائل الإعلام بدور السلطة الرابعة : وتصور وسائل الإعلام هنا على أنها مستقلة وتقوم بدور «الكلب الحارس» لحقوق الشعب .

٢ - قيام وسائل الإعلام بدور العلاقات العامة للنظام الحاكم القائم ، وتكون مهمة الوسائل هنا تسويق سياسات النظام القائم .

٣ - قيام وسائل الإعلام بدور واضح في دعم ونشر أيديولوجية معينة والدفاع عنها .

٤ - قيام وسائل الإعلام بدور المتفرج المحايد لما يجري في المجتمع .

ويقر جولدنج واليوت بأن هذه الأدوار ليست مستقاة من واقع ممارسة معينة بل هي مبنية على الاحتمالات النظرية لما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في دور أي مجتمع (٣٣) .

ويظهر الشكل رقم (٧) مجمل الإضافات التي أضافها المنظرون لنظريات الصحافة الأربع .

(٣٣) P. Golding and P. Elliott,. Making The News. (London: Longman, 1979).

الشكل رقم (٧)

مجمل الإضافات على نظريات الصحافة الأربع

الغربية			التنموية	الثورية	الشيوعية	السلطوية
الليبرالية	المسئولية الاجتماعية	المشاركة الديموقراطية أو المركزية الاجتماعية				
سيبرت وبيترسون وشرام (١٩٥٦) النظريات الأربع	سيبرت وبيترسون وشرام (١٩٥٦) النظريات الأربع	رالف لونستين (١٩٧٩) دنيس مكويل (١٩٨٣) جيمس بيكارد (١٩٨٥)	هاكتن (١٩٨١)	هاكتن (١٩٨١)	سيبرت وبيترسون وشرام (١٩٥٦) النظريات الأربع	سيبرت وبيترسون وشرام (١٩٥٦) النظريات الأربع

المصدر :

W.R.Mundt, "Global Media Philosophies "In J.C. Merrill. Global Journalism: Survey of International Communication (New york: Longman. 1991), P.25.

وهنا نلحظ في الحقيقة عدداً من الملاحظات على النظريات التطورية التي قدمها المنظرون في هذه المرحلة :

أولاً : لم تمس التعديلات النموذج الأساسي الذي بنيت عليه النظريات الأربع .

ثانياً : رغم الانتقادات التي وجهها عدد منهم إلى انطلاق التنظير في النظريات الأربع من وجهة نظر غربية فإن أياً من المنظرين في هذه المرحلة (ماعدا ويليام هاكتن)

لم يطـــور أي نظـرية تلائـم الأوضـاع الثقـافيـة والسـياسـية والاقتـصـادية في دول العالم النامي .

ثالثاً : رغم انتقادات المنظرين للنظريات الأربع لاهتمامها بالجانب السياسي وإغفالها الجوانب الأخرى فإن المنظرين في هذه المرحلة وقعوا في نفس الخطأ الذي وقعت فيه النظريات الأربع ، وانصب جل اهتمامهم على الجانب السياسي للعلاقة بين وسائل الإعلام والنظام السياسي الذي تعيش فيه ، وقد كان ذلك على حساب عدد من العوامل الثقافية والاقتصادية الهامة في دول العالم النامي .

وفي الحقيقة فإن النظريات المطورة تعرضت في هذه المرحلة إلى انتقادات واسعة من الباحثين الإعلاميين ، ووصلت حدة الانتقادات هذه المرة إلى أن شملت مناقشة الجدوى أو الهدف من مثل هذا التنظير كله ، ومن أمثلة هذه الانتقادات الهامة في نظرنا رأي ويلز الذي ينتقد التصنيف على عامل واحد فقط .

أحد أهم أسس النظرية المعيارية هو نوعية العلاقة بين الحافز الرئيسي للصحفي (هل هو هادف للربح أو لنشر أيديولوجية معينة) والقوى التي تتحكم في وسائل الإعلام ومضمونها (سواء كانت هذه القوى حكومات أو هيئات أو أفرادا) ، فأشكال عديدة من هذه العلاقة يمكن أن توجد بل وهي في الحقيقة موجودة حتى في المجتمعات الليبرالية المتقدمة التي يدعي سيبرت ومن تبعوه معرفتها حق المعرفة ، فمثلاً في بريطانيا توجد هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C) وهي محطة غير تجارية ، كما توجد أيضاً هيئة التلفزيون المستقلة (I.T.V) وهي محطة تجارية ، وبينما تعد الأولى متمتعة بعلاقة شبه مستقلة من الدولة فإن الثانية تعد مستقلة تماماً عن الدولة ، وبالإضافة إلى هذا كله فإنه يوجد في بريطانيا وسائل إعلام مطبوعة مملوكة للقطاع الخاص ، كذلك نعد من غير الواقعي أن نميز بين الأنظمة الإعلامية بناء على حافز واحد ، فإنه إذا أخذنا بلدا واحداً بعينه نجد فيه بسهولة مؤسسات إعلامية هادفة للربح وأخرى هادفة لنشر رسائل إديولوجية وثالثة تجمع عامل الربحية وبث الرسائل الإيديولوجية معا ، وقد اثبتت كثير من البحوث التي أجريت على الرسائل الإعلامية التي بثتها وسائل الإعلام

في بريطانيا أن هذه الوسائل الإعلامية تبث رسائل إيديولوجية محددة . . . وهكذا فإن هذا يدل على أن وسائل الإعلام تقوم بدور أيديولوجي في النظم التي تحسب على التجارية والموضوعية والديموقراطية والتي غالبا ماتصنف ضمن الليبرالية أو المسئولية الاجتماعية (٣٤) ، وكذلك يشارك مكويل ويلز رأيه خطأ بناء التصنيف على عامل واحد فيقول مكويل : يستحيل تقريباً الوصول إلى مايسمى «نظريات وطنية للإعلام» لأن أي محاولة لتكوين نظريات صحافة (Theories of the Press) منتظمة سيكون مصيرها الفشل ، ولايعود ذلك الفشل إلى اختلاف وتعدد المصالح والأيديولوجيات السياسية في أي مجتمع فقط وإنما يعود ذلك أيضا إلى أن فكرة إنشاء هذه النظريات قد تجاوزها الزمن وكثير من التغيرات التكنولوجية والمهنية والسياسية ، ففكرة إنشاء هذه النظريات نشأت من الفكرة البسيطة التي عفا عليها الزمن وهي أن «الصحافة» مؤسسة توفر الأخبار (السياسية في معظمها) والمعلومات ، ولهذا فشلت هذه النظريات في استيعاب التنوع الشاسع في أنواع وسائل الإعلام والتنوع الشاسع الذي طرأ على ماتقدمه هذه الوسائل من خدمات ، ذلك التنوع الذي أسهم فيه تغير الأزمان وتطور التكنولوجيا . ويرى مكويل أنه :

على سبيل المثال لاتقدم النظريات أي فائدة فيما يخص مايطبق على السينما وصناعة الموسيقى وسوق الفيديو أو مايقدم على التلفزيون من برامج رياضية ودرامية وبرامج التسلية المختلفة وهي التي تشكل ماينشغل به التلفزيون معظم الوقت ، فمن غير المرضي لنا أبداً أن تُترك مثل هذه البرامج الهامة خارج إطار التنظير الإعلامي المعياري خاصة وأن هذه البرامج بطبيعتها خصبة للتفكير والخطاب المعياري (٣٥) .

وهكذا فإن هذه الانتقادات وغيرها نبهت الباحثين الإعلاميين إلى تساؤلات أساسية عن النظريات الإعلامية المعيارية ، وتركز هذه التساؤلات على الهدف الأساسي من مثل هذا التنظير وجدواه وفائدته العلمية والعملية .

(٣٤) A. Wells, Mass Communication: A World View. (London: Mayfield, 1974).
(٣٥) Mcquail, 1994, P. 132-133.

ونتيجة لمثل هذه التساؤلات ظهر لنا التنظير في المرحلة الثالثة والحالية والتي انقسم فيها المنظرون إلى فريقين :

١- فريق يقدم نظريات معيارية يقصد بها هدف المقارنة (Comparative) فقط .

٢ - وفريق آخر يقدم نظريات معيارية يقصد بها هدف تقديم سياسات وتوصيات (Policies & Recommendations) لتحسين أداء وسائل الإعلام في نطاق وطني بعينه .

ويهمنا هنا أن نوالي تحليلنا النظري لنظريات هذه المرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من التنظير الغربي .

التحليل النظري للنظريات المطورة لنظريات الصحافة الأربع :

(١) الإطار التاريخي والإجتماعي للنظريات :

لقد مثل عقدا السبيعنيات والثمانينيات للولايات المتحدة الأمريكية عقدي المراجعة الذاتية والانكفاء على النفس ، فعلى المستوى الاقتصادي توقف النمو المتوالي الذي شهدته البلد بعد الحرب العالمية الثانية وتعرضت الولايات المتحدة الأمريكية ، لحالات ركود اقتصادي مؤثر ، وشهد عقد السبيعنيات تخلي الولايات المتحدة عن استعمال الذهب كأساس للعملة ، وبذلك بدأت تشارك دول العالم الأخرى في التعرض لنوبات التضخم والركود المتوالية ، وعلى المستوى السياسي شهدت السبيعنيات هزيمة الولايات المتحدة في جنوب شرق أسيا وانسحابها منها كما شهدت عملية تنافس قوي من الاتحاد السوفيتي في مجال بسط النفوذ الأمر الذي كلفها كثيراً فيما ينفق على سباق التسلح بينهما . . وعلى المستوى المحلي للولايات المتحدة تراجعت الليبرالية التفاؤلية وبدأت تظهر محلها محافظة سياسية تحاول استرجاع الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية بسياسات محافظة اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية ، وعوضاً عن السياسات الخارجية التي كانت تسعى لمد العون للدول النامية تحت شعار التحديث (Modernisation) سنت الإدارات المتوالية للولايات المتحدة سياسات

محافظة تدعم التوجهات المحافظة في العالم متمثلة في نصح دول العالم النامي بضرورة اعتمادها على قوى السوق والاهتمام بإيجاد ميزات تنافسية لها في السوق العالمية ، وقد تتوجت هذه السياسات في انسحاب الولايات المتحدة من المؤسسات العالمية التي تهتم بالمحافظة على ثقافات العالم النامي وبإنمائها مثل اليونسكو .

وفي ظل ظروف اجتماعية وتاريخية كهذه لم يكن من المستغرب أن تكون معظم المراجعات التي انصبت على النظريات الأربع مهتمة بالدرجة الأولى بالتأكيد عليها من جهة (أي التأكيد على الليبرالية كمعيار) والعمل من جهة أخرى على إيجاد نظريات بعث الحياة في الديموقراطية المترهلة في المجتمعات الغربية ، وهكذا شهدنا مراجعات من ميريل ولونستين (٣٦) ، (٣٧) ، (٣٨) ، ومكويل (٣٩) وبيكارد (٤٠) تؤكد على الليبرالية كمعيار عالمي من جهة وتقترح نظريات جديدة لإنعاش دور المؤسسة الإعلامية في الديموقراطية مثل نظرية المركزية الاجتماعية ونظرية المشاركة الديموقراطية ونظرية الاشتراكية الديموقراطية ، وهكذا ورغم انطلاق معظم المراجعات من نقد النظريات الأربع إلا أنها هي نفسها لم تقدم أي جديد في الخلوص من هذه النظرة الغربية (Ethnocentric) لمعيارية الصحافة ولم تأخذ في حسبانها عوامل هامة كتاريخ وثقافة بلدان العالم النامي ودور ذلك في معيارية الصحافة فيها وقد كان المنظّر ويليام هاكتن في هذه المرحلة الاستثناء الذي يثبت القاعدة في تقديمه لنظريتين حديثتين تأخذان في الحسبان بعض أوضاع العالم النامي : (نظريتي التنموية والثورية) ومع مايمكن أن يثار من تساؤلات وانتقادات حول هاتين النظريتين فإن اهتمام هاكتن باقتراحهما لاشك يعد خطوة تنظيرية متقدمة .

(٣٦) Merrill, 1989.
(٣٧) Merrill and Lowenstein, 1971.
(٣٨) Merrill and Lowenstein, 1979.
(٣٩) Maquail, 1994.
(٤٠) Picard, 1985.

(٢) تحديد هدف النظرية :

استهدفت التعديلات على النظريات الأربع تجاوز الانتقادات الموجهة لها وتقديم نظريات أكثر واقعية وتطبيقا ومرونة ، ويمكننا أن نقول إن تحديد الهدف من النظرية في هذه المرحلة شهد بداية الشد (Tension) بين تحقيق الهدفين الأساسيين في التصنيفات : هدف المقارنات وهدف تحسين الأداء من خلال وضع السياسات والتوصيات ، ولذلك نجد نظريات ميريل ولوينشتين ومكويل وبيكارد تنحو نحو تحقيق الهدف الثاني ونظريات هاكتن نحو تحقيق الهدف الأول .

(٣) طريقة بناء النظرية :

لم تختلف الطريقة التي توصل بها المنظرون لإدخال التعديلات عن الطريقة الأولى التي لجأ إليها سيبرت وبيترسون وشرام ، وهي الطريقة التي تعتمد على الأسلوب الاستقرائي للوصول إلى أشكال مثلى (Ideal Types) تعكس حالات التصنيف ، والذي اختلف في هذه المرحلة هو إدخال عوامل اجتماعية (اقتصادية) في مجال الاستقراء بدلا من التركيز فقط على العامل السياسي في النظرية .

(٤) النموذج الذي بنيت عليه النظريات المطورة :

يتميز النموذج الذي بنيت عليه النظريات المطورة بـ ٣ خصائص هي :

أ - لاتزال نقطة انطلاق التنظير هنا هي تفوق النظام الليبرالي الديموقراطي كما هو مطبق في مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية .

ب - تغير محور اهتمام المنظرين إلى العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الصحفية (الوطنية) فشمل اهتمام المنظرين عوامل أخرى غير العامل السياسي وأهم هذه العوامل التي شملتها النظريات العامل الإقتصادي ، غير أن اهتمام المنظرين لم يشمل عوامل أخرى نعدها هامة في فهم أداء وسائل الإعلام في مجتمعاتها ، مثل تاريخ هذه المجتمعات ، وتاريخ استيعاب المؤسسات الإعلامية بها ، ونوعية الثقافة السائدة ، ومكانة هذه المؤسسات في الثقافة ، وطبيعة الدور المعطى لها من النخب السياسية والثقافية المختلفة .

جـ - لاتزال كل النظريات المطورة مبنية على النموذج الأحادي (نموذج رقم ١) ، وهو النموذج الذي يحدد علاقة تأثيرية أحادية من المؤسسة الحاكمة في المؤسسة الإعلامية الوطنية (٤١) .

(٥) مادة النظريات المطورة :

تتكون مادة النظريات المطورة كسابقتها من تصنيفات تشكل في مجملها نموذجاً نظرياً تصنيفياً (Typological Model) ، ويهدف هذا النموذج لتصنيف أنواع الفلسفات الإعلامية الوطنية في العالم .

ج - المرحلة الثالثة : مرحلة مفترق الطرق بين نظريات المقارنات ونظريات السياسات :

إذا كانت المرحلة الثانية تميزت بأنها مرحلة تطوير وتحسين للنظريات الأربع فإن هذه المرحلة تتميز بكونها مفترق طرق في عملية التنظير الإعلامي المعياري ، ففي هذه المرحلة التي ازدهرت فيها الأبحاث الإعلامية وقطعت فيها دراسات الإعلام عموماً شوطاً كبيراً من التقدم انقسمت فيها أنواع النظريات المعيارية الإعلامية إلى مدرستين رئيسيتين :

١ - **المدرسة الأولى** : وهي امتداد منطقي لمدرسة النظريات الأربع حيث انصب اهتمام المنظرين على تطوير تصنيفات تمثل مقارنة ممارسة الإعلام في دول العالم المختلفة واقتصر اهتمام فئة منهم على مقارنة معيارية الحرية في مختلف دول العالم . وقد تبلورت اهتمامات هذه المدرسة في شكل مجال إعلامي متخصص يهتم بدراسات مقارنات النظم الإعلامية في العالم (Comparative Mass Media System) وذلك ضمن إطار دراسات تشكل في مجموعها جزءاً هاماً من دراسات الإعلام الدولي (International Communication) (٤٢)(٤٣)(٤٤) .

---

(٤١) Hachten, 1981.

(٤٢) R. D. Gastil, Freedom in the world: Political and Civil Liberties, 1988-1989. (New York: freedom House, 1989).

(٤٣) R. L. Lowenstein, "Press Freedom as a Barometer of Political Democracy" In H. D. Fisher and J. C Merrill, International and Intercultural Communication. (New York: Hasting House, 1976).

(٤٤) H. Mowlana, "A Paradigm for comparative Mass Media Analysis" In H. D. Fisher and J. C Merrill, International and Intercultural Communication. (New York: Hasting House, 1976).

٢ - **المدرسة الثانية** : وهي المدرسة التي ثار فيها المنظرون على منطق التصنيف بعد اعتراضهم عليه ونقدهم له كوسيلة علمية مناسبة لفهم القضايا المعيارية التي تحكم ممارسة الإعلام في العالم ، وقد انصب اهتمام المنظرين في هذه المدرسة على دراسة وفهم العوامل التي تؤثر وتتحكم في أداء وسائل الإعلام في إطار وطني بعينه والسعي لتطوير توصيات وسياسات (Policies & Recommendations) لتحسين أداء هذه الوسائل (أو للعمل على مساعدة هذه الوسائل في تحقيق ما هو متوقع منها) ، ولهذا تخير المنظرون كنقطة انطلاق لنظرياتهم مفاهيم هامة كانت تأخذها النظريات الأربع للصحافة كمسلمات ثم عملوا على تطوير نظريات لها ، وهكذا اختار العلماء مفاهيم مثل «دور الإعلام في الديموقراطية» و «دور الإعلام في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع» ثم قاموا بتشريح الوضع الحالي لدور وسائل الإعلام في المجتمع وقياس مدى أداء الوسائل الإعلامية لهذه الأدوار واقتراح التوصيات والسياسات العلاجية التحسينية لذلك . ويفترض المنظرون في هذه المدرسة أن أفضل طريقة لفهم الظواهر المعيارية هي تحليل الظاهرة الإعلامية في إطارها المجتمعي التاريخي ، وأن أية محاولة للخروج بتعميمات عن الظاهرة خارج سياقها المجتمعي التاريخي لن يكتب لها النجاح . ويمثل هذه المدرسة منظرون مثل جون كين (٤٥) وجيمس كيران (٤٦) ومكلاود وكوزيكي ومكلاود (٤٧) ودنيس مكويل (٤٨) .

وسنقوم نحن بدورنا بتقديم أهم التوجهات النظرية التي تمثل المدرستين على التوالي ، ولن يكون هدفنا حصر كل التوجهات بل استعراض أهمها وذلك للتعرف على خصائصها الرئيسة :

(٤٥) J. Keane, "Democracy and the Media-Without Foundations" Political Studies No. 22 (Special Issue), 1992.

(٤٦) J. Curran, "Mass Medial and Democracy" In J. Curran and M. Gurevitch. Mass Media and Society (London: Arnold, 1991).

(٤٧) J. M. Mcleod, and G. M. Kosicki, and D. M. Mcleod, "The Expanding Boudnaries of Political Communication Effects" In J. Bryant and D. Zillmann, Media Effects: Advances in Theory and Resarch. (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1994).

(٤٨) McQuail, 1994.

١ - التوجهات النظرية للمدرسة الأولى :

أ - النظريات التي تستهدف المقارنة العلمية الإعلامية عبر العالم :

تتعدد في الحقيقة هذه النظريات وإن كانت كلها تصب في خانة الاهتمام بمقارنة عملية الإعلام عبر دول العالم ، وتستخدم هذه التوجهات النظرية أساساً نظريات الصحافة الأربع أو المطورة أو التقسيم العام إلى عالم أول وثان وثالث لمقارنة أجزاء من العملية الإعلامية عبر دول العالم .

وأهم محاولة تنظيرية في هذا المجال تهتم بإيجاد نموذج شمولي (Com-prehensive) مقارن للعملية الإعلامية عبرالعالم هي محاولة حامد مولانا (٤٩) .

وفي هذه المحاولة يقترح مولانا نموذجه التحليلي الوظيفي كأساس للمقارنة بين وسائل الإعلام المختلفة ، ويصور نموذجه الوظيفي العملية الإعلامية على أنها تتكون من مرحلتين :

المرحلة الأولى : مرحلة إعداد الرسالة الإعلامية .

المرحلة الثانية : مرحلة توزيع الرسالة الإعلامية .

ويوضح مولانا أن كل مرحلة من هذه المراحل تحتوي على ثمانية عناصر تحليلية :

(١) نوع الملكية . (٢) نوع التحكم .

(٣) مصادر التشغيل .

(٤) تنظيم ترتيبات الدخل ورأس المال .

(٥) مدى التعقد البيروقراطي للوسائل .

(٦) الأهداف المتوقعة للوسيلة .

(٧) الرسائل الإعلامية .

(٨) ونوعية المضمون الناتج من الوسائل . ويمكننا تصور ذلك كما في الشكل رقم (٨) .

(٤٩) Ibid.

الشكل رقم (٨)

نحو باراديغم يضم للدراسة المقارنة لوسائل الإعلام

المصدر : Mowlana, H."A paradiam for Comparative Mass Media Analysis". In H.D Fisher and J.C., Merrill. International and Intercultural Communication. (New York: Hasting House. 1976). P.478,479

وقد استخدمت عناصر من هذه النظرية لعقد عدد من المقارنات الفعلية بين وسائل الإعلام في عدد من دول العالم (٥٠)، (٥١) .

ب - النظريات التي تستهدف تطوير مؤشرات إمبريقية لقياس معيارية حرية الصحافة في العالم :

لاتختلف التوجهات النظرية هنا كثيراً عن تلك التي تستهدف المقارنات العالمية إذ إن الهم الأول لمنظريها منصب على المقارنات العالمية ، غير أن مايميز هذه التوجهات أنها تسعى لتأطير هذه المقارنات العالمية على شكل مؤشرات إمبريقية وأنها تنحصر في عامل واحد هو حرية الصحافة .

وتعتمد هذه المؤشرات على عدد من العوامل التي يعتقد أنها تقيس مدى الحرية التي تتاح للصحافة : ١-العوامل القانونية ، ٢ - العوامل اللاقانونية ، ٣ - قوانين القذف ، ٤ - التنظيمات الذاتية للصحافة (مجلس الصحافة . . . .إلخ) ، ٥ - تخصيص الصحافيين ، ٦- تفضيل الحكومة لصحف على أخرى ، ٧-مدى إتاحة الحكومة للصحافة استخدام وكالات الأنباء المحلية ، ٨ - سيطرة الدولة على وكالات الأنباء المحلية ، ٩-منح الحكومة الرخص لإنشاء الصحف المطبوعة ، ١٠-تحكم الدولة في التوزيع والاشتراك ، ١١-درجة نقد الصحافة للحكومة المحلية ، ١٢- درجة نقد الصحافة للحكومة الوطنية ، ١٣- ملكية الحكومة للصحافة ، ١٤- منع صحف المعارضة ، ١٥- تملك الشركات والسلاسل للصحافة ، ١٦- سيطرة الدولة على حبر الطباعة ، ١٧- تحكم الدولة في آلات النشر ، ١٨- إعانة الحكومة للصحف ، ١٩- إقراض الدولة للصحف ، ٢٠- اعتماد الصحافة علي إعلانات الحكومة ، ٢١- الضرائب على الصحف ، ١٩- إقراض الدولة للصحف ، ٢٠- اعتماد الصحافة على إعلانات الحكومة ، ٢١- الضرائب على الصحف ، ٢٢- الضغوط على

(٥٠) J. Martin and A. H Chaudhary, (eds.) Comparative Mass Media Systems (White Plains, N.Y: Longman, 1983).

(٥١) Martin and R.E. Hiebert, Current Issues in International Communication, (White, Plains, N.Y. : Longman, 1990)

الصحافة من قبل الاتحادات العمالية والمهنية ، ٢٣- عدد وسائل الإعلام المهددة بالإفلاس .

وتستخدم هذه العوامل لبناء استفتاء يرسل إلى محكمين وذلك لإعطاء رأيهم في مدى حرية الصحافة في دولة ما .

ويعود استخدام مثل هذه المؤشرات مثل مؤشر مايسمى بـ : «مؤشر استقلالية الصحافة» (Press Independence) إلى الستينيات والسبعينيات ، وقد طور ريموند جاستيل المسئول عن مؤسسة «بيت الصحافة» المهتمة بشئون الحريات السياسية والمدنية في العالم مؤشراً حديثاً يعتمد على تحسينات أدخلها على مؤشر يدعى «مؤشر استقلالية الصحافة وقدرتها على النقد» ، وقد استخدم هذا المقياس لترتيب دول العالم حسب درجة حريتها ، فأعطى رقم (٢) لأكثرها حرية ورقم (١٤) لأقلها حرية ، وتتولى مؤسسة «بيت الحرية» إصدار هذه النتائج سنوياً مبرزة التغيرات الطارئة على الدول المختلفة من حيث تقدمها أو تقهقرها على هذا المقياس (٥٢) .

التحليل النظري لهذه التوجهات النظرية :

١- الإطار التاريخي والاجتماعي لها :

تمثل هذه التوجهات النظرية التي تفترض تفوق الفلسفة الليبرالية امتدادا للنظريات الأربع وتعاني من كل عيوبها ونقائصها ، وقد استمر وجود مثل هذه التوجهات النظرية في الحياة الاجتماعية التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك كاستمرار للأرثوذكسية النظرية ، وإن كانت هذه الأرثوذكسية في الستينيات والسبعينيات ردود فعل دفاعية على الانتقادات الموجهة للنموذج الليبرالي إلا أنها في الثمانينيات والتسعينيات استردت موقعها القيادي في الحياة الفكرية والاجتماعية ، وذلك في ظل انبعاث المحافظة وانتصار نموذج السوق وانهيار التوجهات المرتبطة بالدولة .

(٥٢) Gastil, 1989.

٢ - تحديد هدف النظرية :

استهدفت هذه النظريات نفس الهدف الذي كانت تهدف إليه نظريات الصحافة الأربع وهو الوصول إلى نموذج يشكل مقارنة الظاهرة الإعلامية عبر دول العالم ، وهو الهدف الأول الذي ذكرناه سابقا والذي كان يسعى إليه كل من سيبرت وبيترسون وشرام ، ولكننا نلاحظ هنا أن الهدف الثاني وهو تحديد عدد من المفاهيم المعيارية المعبرة عن التوجهات المعيارية في العالم (Common Norms) قد هُمِّشَ تماما في هذه النظريات .

٣ - طريقة بناء النظرية :

تتلخص طريقة بناء النظرية في هذه التوجهات في اختيار قائمة من العناصر التي تتخذ أساساً للمقارنة الشاملة ، ولايوفر الأساس البنائى لهذه التوجهات استهداف المقارنة للوصول إلى مفاهيم معيارية معبرة بقدر ماهو في الحقيقة مقارنة لغرض المقارنة الوصفية لنظم الإعلام في العالم .

٤ - النموذج الذي بنيت عليه النظرية :

يتصف النموذج الذي بنيت عليه هذه التوجهات النظرية بنفس الصفات التي اتصفت بها النظريات الأربع للصحافة وهي :

١ - انطلاق التنظير من نقطة تفوق النظام الليبرالي الديموقراطي كما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - اقتصار التنظير على العلاقة بين الدولة ووسائل الإعلام على أساس أن هذه العلاقة هي أهم علاقة تحدد مدى حرية وسائل الإعلام .

٣ - لايزال النموذج الأساسي (نموذج رقم ١) عن نوعية واتجاه التأثير هو النموذج الذي يتخذ أساسا للبناء النظري ، وكل ماعملته هذه التوجهات الحديثة هو الاهتمام بحصر العوامل المختلفة الممثلة للعملية الإعلامية ذاتها .

٥ - مادة التوجهات النظرية :

تتكون مادة هذه التوجهات النظرية من قوائم للعوامل المتعددة التي تتخذ أساسا لفهم ووصف الظاهرة الإعلامية عبر الدول أو التي تتخذ أساسا لقياس مدى الحرية المتاحة للصحافة في دول العالم المختلفة .

وتمثل هذه التوجهات النظرية في رأينا نهاية المطاف في هذا الخط التنظيري ، ويؤخذ على هذا الخط التنظيري عدة مآخذ رئيسية مهمة :

١ - يؤخذ على هذه النظريات هنا تمحورها حول الذات (Ethnocentricity) ، وذلك ناتج من انطلاقها من نقطة تفوق الليبرالية الديموقراطية كما هي مطبقة في الولايات المتحدة وبالتالي عدم تصور أي تطبيق آخر لمفهوم الديموقراطية قد يكون أكثر مناسبة لأحوال المجتمعات الأخرى وظروفها .

٢ - المأخذ الآخر (والمنطلق من الأول أيضا) هو اقتصار المدى التنظيري على العلاقة بين الدولة والوسائل واعتبارها أن هذه العلاقة هي الوحيدة المحددة لما يسمى بـ «حرية الصحافة» ، ويشكل هذا تمحوراً حول الذات في تحديد مفهوم «حرية الصحافة» ، والذي يفترض أن يكون منطلقا من ثقافة ومجتمع الوسيلة وتاريخها ، ويعني هذا التمحور حول الذات أنه لايمكن تصور أي نوعية من العلاقة بين الدولة وحرية الصحافة بحيث تكون الدولة داعمة لحرية الصحافة أو داعمة لدور الصحافة في المجتمع ، كما يعني ذلك أيضا أن العوامل الأخرى في المجتمع من قوى اقتصادية واجتماعية ومفاهيم وممارسات ثقافية لادور لها .

٣ - المأخذ الثالث - وهو من أهم المآخذ على هذه التوجهات - هو اتباعها للنموذج رقم (١) في بنائها ، هذا النموذج الذي أصبح موضع تساؤل كبير في الوقت الحالي نظراً لمخالفته نتائج عدد كبير من البحوث الإعلامية الحديثة (٥٣) .

---

(٥٣) P. Bruck, "Strategies for peace, Strategies for news research". Journal of Communication No 39 (1989).

٤ - ويعاب على هذه التوجهات النظرية أيضا عدم تطويرها لمفاهيم معيارية محددة فالهدف الأساسي هو تقديم مقارنات وصفية لا أكثر ولا أقل ، ولذلك فهي غير قادرة على تحسين فهمنا وتصورنا للعملية المعيارية في الإعلام .

ولهذه المآخذ الرئيسية والمهمة فإننا لن نعير هذه التوجهات النظرية اهتمامنا ، وسنركز اهتمامنا على النظريات الأخرى في هذه المرحلة : نظريات السياسات ، فهذه النظريات من وجهة نظرنا أكثر اهتماما وأكثر التصاقا بقضايا المعيارية في العملية الإعلامية ، وهي لذلك يمكن أن تفيدنا في تطوير طريقة أفضل لبناء نظرية إعلامية معيارية تناسب ظروف العالم النامي واحتياجاته .

٢ - التوجهات النظرية للمدرسة الثانية :

تنطلق هذه النظريات من القطيعة مع النظريات الأربع للصحافة ، وذلك لأن كل عنصر من عناصر هذه النظريات والذي كان يؤخذ كمسلمة من مسلمات النظرية أصبح اليوم خاضعاً للمساءلة ، فوسائل الإعلام نفسها والتي كانت تفهم على أنها الجانب الإخباري من الصحافة المطبوعة تختلف اليوم كثيرا عما كانت الحال عليه في الخمسينيات من هذا القرن ، فالجانب الإخباري أصبح لايشكل إلا جزءاً صغيراً مما يُقَدَّمُ على مائدة الإعلام ، والصحافة المطبوعة نفسها خسرت جماهيريا أمام وسائل الإعلام الإلكترونية ، ليس هذا فحسب بل تتعرض وسائل الإعلام عموماً إلى موجات كبيرة من التغير التكنولوجي والتنظيمي المتلاحق ، وتشمل هذه التغيرات الانتشار الواسع والثري للقنوات الإعلامية المتنوعة وتشابك أنواعها إلى درجة يكاد يختفي فيها الفارق بين الوسيلة المطبوعة والمرئية وشمول تغطيتها لأنحاء وجماهير عالمية وامتلاكها من قبَل مؤسسات عملاقة ذات أنشطة صناعية وخدماتية متنوعة وازدياد تجاريتها (Commercialization) ، كل هذا أسهم إلى حد كبير في ازدياد الخلاف الاجتماعي حول نوعية المعايير (Norms) التي يجب أن تحكمها وهذا أدى إلى مزيد من المطالبة بالليبرالية في التعامل معها ، ويقول مكويل في هذا الشأن :

« يوجد في الساحة الإعلامية اليوم عدد من العوامل الهامة التي تقوض صحة وشرعية أي تأطير منظم أو موحد للمعايير التي تنطبق على نظام إعلامي وطني بعينه ، ولاتقتصر هذه العوامل المهمة على التدهور النسبي لوسائل الإعلام المطبوعة وتقهقرها أمام وسائل الإعلام الإلكترونية بل تشمل عوامل أخرى أهمها : انتشار وسائل الإعلام . . وتشابكها . . وتحولها إلى نظم عالمية في الملكية والتنظيم والتمويل والإنتاج والتوزيع والمضمون والاستقبال . . . وامتلاكها من شركات ومؤسسات عملاقة . . ويرافق هذه التوجهات (Trends) التي ذكرناها والتي حدثت بشكل رئيسي نتيجة التطور التكنولوجي والتطورات في دنيا الأعمال والاقتصاد اختفاء الإجماع عما يجب أن نتوقعه من وسائل الإعلام في دورها كمؤسسة مجتمعية عامة» (٥٤) .

أما عن الدور الديموقراطي للوسائل فلم يسلم هو الآخر من التساؤل والجدل والاختلاف حوله ، فالإجماع الاجتماعي الذي كان يفترض أنه موجود (الإجماع على نوعية من المعايير التي تحكم أداء وسائل الإعلام) قد اختفى وحل محله جدل كبير بين جماعات المجتمع المختلفة ، وقد انعكس هذا الجدل على نوعية السياسات التي يجب أن تحكم قضايا هامة كمصير هيئات الإذاعة العامة (Public Broadcasting) أو إلى أي حد يجب أن يحكم منطق السوق الممارسة الإعلامية (٥٥) .

وهكذا فإن هذه النظريات ظهرت أساساً لتعيد تحديد مفهوم معيارية وسائل الإعلام (ديموقراطية - مسئولية - خدمة عامة) بالشكل الذي يتناسب مع الواقع الاجتماعي الحديث من جهة ، ومن جهة أخرى لتحدد إلى أي مدى تبتعد أو تقترب هذه الوسائل من الوصول إلى هذه المعيارية ، أي بمعنى أن المنظرين هنا يقارنون بين ماتخبره الدراسات والأبحاث عن واقع عمل وأدوار وسائل الإعلام وبين المعيارية لهذه الوسائل ، ولهذا يحرص المنظرون أن تكون هذه المقارنة ضمن إطار مجتمعي وثقافي واحد لأن هذا السياق المجتمعي والثقافي هو الذي يعطي العملية الإعلامية معناها ومغزاها حسب وجهة نظرهم .

---

(٥٤) Mcquail, 1994.

(٥٥) P. Scannell, "Public service broadcasting and modern public life." Media, Culture and Society, No 11 (1989) .

وتتلخص هذه التوجهات النظرية في نوعين رئيسيين هما :

أولاً : التوجهات النظرية لجيمس كيران وجون كين [٥٦] .

ثانياً : التوجهات النظرية لدنيس مكويل [٥٧] وجاك مكلاود وجيرالد كوزيكي ودوجلاس مكلاود [٥٨] .

أولاً : التوجهات النظرية لجيمس كيران وجون كين :

ينطلق المنظران في تنظيرهما من تبني مفهوم «المجال العام» (Public Sphere) لهابرماس عن دور الصحافة في الديموقراطية ، ومفهوم المجال العام استخدمه هابرماس ليصف الدور التاريخي الذي قامت به الصحافة المستقلة من إنعاش الديموقراطية وتوفيرها لما أسماه بالمناقشات السياسية الناقده ، ويعني الباحث بالمجال العام على وجه الدقة والتوفير الصحافة لمساحة محايدة تسمح بانسياب المعلومات المتنوعة إلى الجمهور وتسمح كذلك بالنقاشات السياسية الحرة البعيدة عن سيطرة الدولة وسيطرة القوى الاجتماعية القوية في المجتمع ، وتلعب الصحافة دوراً كبيراً في توفير هذا المجال العام وبالتالي تسهم في تحويل الفرد الخاص إلى مواطن يسهم في إنشاء رأي عام مشارك وفعال .

وانطلاقا من استخدام هذا المفهوم ينتقد المنظران الاتجاه الكلاسيكي الذي يسلم بأن الصحافة تسهم بشكل عام في دعم الديموقراطية في المجتمع الحديث ، ويصب المنظران جل انتقاداتهما على الاتجاه الكلاسيكي (تيار السوق) الذي يُعرف حرية الاتصال وإسهام الإعلام في الديموقراطية بمفاهيم كلاسيكية محددة ، وسنوالي ذكر هذه المفاهيم والانتقادات التي وجهها لها المنظران .

(٥٦) Curran, 1991; Keane, 1992.
(٥٧) Mcquail, 1994.
(٥٨) Mcleod, Kosicki, and Mcleod, 1994.

١ - مفهوم أن وسائل الإعلام ينبغي أن تكون خاصة الملكية وذات وظيفة مراقبية عامة :
(Privately Owned Media Carrying a Public Watchdog Role :

هذا المفهوم عن تفسير حرية الاتصال ودور الإعلام في المجتمع يدافع عنه الكثيرون في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، ويساق دوماً كمبرر لعملية خصخصة الوسائل الإعلامية كلها ، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الدور بني على فرضية قديمة عفا عليها الزمن ، فربما كان مثل هذا الدور صحيحا على أرض الواقع يوم أن كانت وسائل الإعلام مسيسة ناقدة ، أما اليوم فإن معظم وسائل الإعلام تقدم مواد يغلب عليها طابع الترفيه ، ولذلك لايمكن أن نأخذ دور وسائل الإعلام من الأشياء التي لاتعملها معظم الوقت ، بل علينا أن ننطلق من الأشياء التي تعملها وسائل الإعلام اليوم معظم الوقت ، ويعاب أيضا على هذا المفهوم أن المراقبة المتصورة فيه كانت منصبة على مراقبة الدولة ومؤسساتها وموظفيها ، وربما كان هذا الدور مقبولاً في زمن كانت فيه الدولة سلطوية وغير ممثلة للمواطنين ، ولهذا استخدم هذا المفهوم في حرية الصحافة كدافع ضد التسلط ، ولكن هذا لاينطبق على واقعنا الحالي لأنه يوجد في المجتمع الآن قوى كبيرة في القطاع الخاص تمارس الاستغلال والتسلط على العامة .

لهذا كله فإن هذا المفهوم ومابنى عليه من دعوة للجوء إلى السوق كسياسة اتصالية (Communication Policy) منعشة للديموقراطية مردود عليهما .

وقد كشفت الأبحاث التي أجريت خلال السنوات العشرين الماضية عن أن الصحافة الخاضعة لشركات عملاقة ليست مصدراً للمراقبة الشعبية الجماهيرية على الدولة بل هي كما ذكرنا قبلاً وسيلة تستغلها القوى الاقتصادية النافذة لممارسة ضغوط على الدولة لمصالحها ، وقد وجدت الأبحاث كثيرا من وسائل الإعلام تحجم عن انتقاد أو إجراء تحقيقات في أنشطة الشركات الكبرى التي هي جزء منها أو أن الشركات نفسها تتدخل بشكل سافر لقمع أي انتقادات لها ولمصالحها (٥٩) .

(٥٩) Curran, 1991; and Keane, 1992.

٢ - مفهوم أن وسائل الإعلام ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة لتوفر السيادة لجمهور مستهلكيها :

(Privately Owned Media Representing Consumer Sovereignty)

هذا المفهوم الذي يتبناه تيار السوق يقول إن أفضل ترتيب لوسائل الإعلام هو الملكية الخاصة القادرة على مجاراتها توجهات الجماهير وإشباعها ، وأن وسائل الإعلام في هذه الحالة مثلها مثل باقي السلع المصنعة يجب أن ترضي احتياجات الجماهير لتنجح ، ولهذا فإن القنوات الإعلامية تتنوع تبعا لتنوع احتياجات وأذواق الجماهير .

والانتقادات التي يسردها المنظران لهذا المفهوم عديدة أهمها :

أ - واقع سيطرة مجموعة من الشركات الكبرى على السوق يقلل من التنوع ويحد من خيارات الجماهير أو من فرصة تحكمهم فيما يعرض عليهم من مواد .

ب - ضخامة الاستثمار المبدئى في صناعة وسائل الإعلام يؤدي إلي تقييد عدد الداخلين في السوق ، وهذا يؤدي بدوره إلى التشكيل السابق للنتاج الإعلامي على ضوء المنافسة .

ج - لم تعد الوسائل الإعلامية اليوم ممثلة لتوجهات ايديولوجية تعكس توجهات جماهيرها ، فجمهور كثير من وسائل الإعلام الآن خليط من الجماهير ذات التوجهات المختلفة .

د - القول بأن وسائل الإعلام تدار بشكل براغماتي اليوم مستهدفة الربح لايعني في الحقيقة أن يحرص مالكو هذه الوسائل على تحقيق الربح فقط ، فكثير منهم يدير هذه الوسائل ليحصل على الربح بالإضافة إلى تحقيق أغراضه وتوجهاته السياسية ، والمثال على ذلك روبرت مردوخ وتوجهاته المحافظة .

هـ - تكشف الأبحاث الإعلامية أن المحررين والصحفيين لايكتبون وينتجون لجماهيرهم بقدر ماهم يستجيبون لضغوط منظمة بيروقراطية ، وأنهم قادرون على مقاومة ضغوط جماهيرهم من خلال منظماتهم الإعلامية .

و - يهمل القائلون بفكرة سيادة الجمهور دور الإعلان ، فالمعلنون يشكلون مضمون الوسائل من خلال ثقل القيمة الاقتصادية للجماهير فنرى معظم البرامج والمواد توجه لخدمة جماهير عالية المستوى الاقتصادي ، ونظراً لأن المعلنين يهتمون بكثرة عدد الجماهير فإن هذا في حد ذاته يشكل ضغوطاً على الوسائل الإعلامية لتستهدف التوجهات العامة للمجتمع ولتبتعد عن مناقشة أي موضوع يحتمل أن يثير جانباً من هذه الجماهير (٦٠) .

٣ - مفهوم أن وسائل الإعلام ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة لتمارس دورها في توفير المعلومات للمواطنين :

(Privately Owned Media Carrying out Informational Role)

يدافع أتباع السوق عن هذا المفهوم ويقولون إن وسائل الإعلام الخاصة هي الوحيدة التي تملك أن تكون مصدراً للمعلومات المستقلة المهمة لنقل المعلومات بين الحاكم والمحكوم وبين الجماعات المختلفة في المجتمع ، وإنها بشكلها ذلك توفر منطقة محايدة لتكوين رأي عام مستنير .

وينتقد المنظران هذا المفهوم على النحو التالي :

١ - وسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة لاتقوم اليوم بتوفير الأخبار والمعلومات بقدر ماتقوم بالترفيه .

٢- حتى عندما تقوم هذه الوسائل بتقديم الأخبار فإن الأخبار التي تقدمها على أنها سلعة سوقية تتميز بالخصائص التالية : مبسطة ومسطحة ومركزة ومشخصنة (تتمحور حول الشخصيات) وغير مزودة بسياق يعطيها معنى ومتحيزة للفعل (Action- Oriented) ، وهي أيضا تنساق مع التصوير بدلا من التجريد ومع التنميط بدلا من الفهم الواقعي للطبيعة الإنسانية المعقدة .

ولهذا فإن السوق لايعد الوسيلة المثلى لتنظيم الوسائل الإعلامية .

(٦٠) Ibid.

٤ - مفهوم أن وسائل الإعلام ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة وتمارس مسئولية مهنية :

(Privately Owned Media taking Professional Responsibility Role)

يتركز هذا المفهوم في تحديد المسئولية المهنية للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية الخاصة ، وتتلخص هذه المسئوليات المقترحة في لجنة هتشنسون وغيرها في الآتي : الحيادية والبعد عن التحيز والالتزام بالحقيقة ، ويكون ذلك عبر إجراءات محددة للتأكد من الحقيقة كالاعتماد على مصادر عديدة والحرص على تقديم تفسيرات مختلفة . .

وينتقد المنظران هذا المفهوم على الشكل التالي : يتساءل المنظران كيف يمكن للصحفيين أن يحققوا مثل هذه الاستقلالية المهنية المزعومة في منظمة لايكون هدفها ذلك ، كما يتساءل المنظران عن أسس هذه المهنية ومفهومها ويقولان إن المهنية في حد ذاتها غامضة وجدلية وبذلك لايمكن أن تكون أساساً للسلوك الصحفي .

٥ - مفهوم أن وسائل الإعلام مملوكة ملكية عامة وذات وظيفة رقابية :

(Pubic Media taking a Watchdog Role)

يتعرض المنظران لجملة الانتقادات التي تتعرض لها هيئات الإذاعة العامة من تيار السوق وهي :

١- عزوف وابتعاد هذه الوسائل عن تحقيق رغبات وأذواق الجماهير ، والمثال على ذلك التنوع المتناهي في أذواق الجماهير الموسيقية .

٢ - نظراً لضغوط الحكومة عليها وخوفها من المقاضاة فإن الهيئة تعرض قضايا السياسة والعنف بشكل ممل .

٣ - توجهات الهيئة أبوية وفوقية فهي تعتمد على عدد من المحللين والخبراء الذين يدعون تمثيلهم للجمهور بحكم ظهورهم في الوسائل بشكل منتظم .

٤ - وآخر وأهم انتقاد هو تعرض هذه الوسائل للتحكم من قبل الحكومة ويكون ذلك بعدة أساليب منها : تعبئة مناصب الهيئة بأشخاص مؤيدين للحكومة والضغط بإيقاف الإعلانات والتهديد بتشريع قوانين تلغيها من الوجود وهكذا .

ويعترف المنظران كلاهما بأن هذه الانتقادات صحيحة إلى حد كبير ولكنهما يذكران القارىء بأن الوسائل المملوكة للشركات العملاقة أكثر خضوعا للتحكم بها والسيطرة عليها من الوسائل العامة ، إذ إن ملاكها يملكون ملكية مطلقة حقوق التعيين والفصل للموظفين وإدارة البرمجة والحذف . . . إلخ ، وهم في ذلك غير مقيدين بقرارات بيروقراطية حكومية كما هو الحال في الهيئات العامة .

ويقر المنظران بأن هذه الهيئات قد انحرفت عن نموذجها الديموقراطي (الذي تصوره مؤسسوها الأوائل) وأنها تحتاج إلى عملية دقرطة من الداخل (أي جعلها ديموقراطية) ، وأن هذه الدقرطة قد تكون على الطريقة الألمانية (مثل مشاركة ممثلي الأحزاب المختلفة) .

وتتلخص مجمل انتقادات المنظرين للاتجاهات الكلاسيكية فيما يلي :

١ - تهمل هذه الاتجاهات البنية السياسية الحديثة وتركز على الفرد مهملة دور الأحزاب السياسية وجماعات الضغط .

٢ - تتجاهل هذه الاتجاهات الفرق بين المعلومة وتمثيل الجماعات المختلفة ، فتقيس المعلومة بثراء ونوعية الرسائل الإعلامية أو عدد القنوات الإعلامية ، وهذا في الحقيقة يخرج المعلومة من سياقها الاجتماعي حيث إنها في الحقيقة اختلاف بين الجماعات على المعاني ، ووسائل الإعلام تلعب دور الحكم بين مصالح الجماعات المختلفة التي تدعم مزاعم مختلفة .

٣ - تبالغ هذه الاتجاهات في درجة رشد الجماهير وتتناسى دور المواد الإعلامية التي ليس لها صفة معلوماتية كالمواد الترفيهية التي تشكل حيزاً كبيراً من المواد الإعلامية .

٤ - لاتفرق هذه التوجهات بين الحق القانوني في النشر والقدرة المالية على النشر (٦١) .

ويقترح المنظران لعلاج هذه المشكلات ونقاط الضعف في تنظيمات الوسائل الإعلامية إعادة النظر (مراجعة شاملة) لكل الترتيبات الموجودة ، وتشمل هذه المراجعة إنشاء تشكيلة أو كومنولث من أنظمة الوسائل المتنوعة التي ينبغي ألا تكون خاضعة لسيطرة الدولة أو تحكم قوى السوق ، وهذه الأنظمة يجب أن تحقق الأهداف التالية : يجب أن تغطي قيم ومعايير في الترفيه كما في الأخبار ، وتعطينا مجموعة من التصورات والفهم للأحداث ، وتمكننا من تفسير تجربتنا الاجتماعية ، وتعمل على تمثيل الجماعات المختلفة في المجتمع .

ويقترح المنظران تصوراً قريباً من التصور التالي (انظر الشكل رقم ٩) :

الشكل رقم (٩)

تصورات كيران وكين عن البنية الإعلامية القادرة على إنعاش الديموقراطية

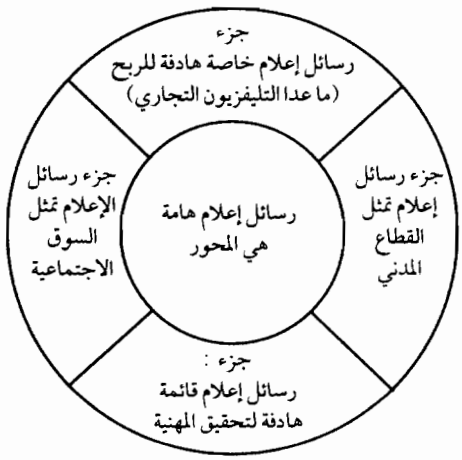

المصدر : J. Curran, "Mass Media and Democracy", In J. Curran M. Gurevitch, Mass Media and Society. (London: Arnold, 1991) p.105.

(٦١) Ibid.

١ - جزء محوري : وتتكون من عدد من المحطات العامة المتنافسة ، والمدفوعة من خلال اشتراك جماهيري عام ، ويجب حل مشكلة بعدها عن الجماهير وتحكم الدولة بها وذلك عن طريق :

أ - اشتراك ممثلي الأحزاب في إدارة البث .

أو ب - اتباع نظام خدمة مدنية مرؤوسي بيروقراطي محايد .

ولكن القضاء على فوقية النظام باشتراك الأحزاب (النظام الألماني) أفضل ويسمح بالتعددية ومهمة هذا الجزء مكونة من ثلاثة أجزاء : جزء للأحزاب السياسية وجزء للجماعات الثقافية وجزء للجماعات المهنية أو المنظمات .

٢ - جزء مدني : وهو مكون من ثلاثة أجزاء ، جزء للأحزاب السياسية وجزء للجماعات الثقافية وجزء للجماعات المهنية .

٣ - جزء مهني : المهنية هنا الحيادية والاستقلالية ، ولكن المهنية تحتاج إلى بيئة منشأة لهذا الغرض ، والمحطات التي تنشأ لهذا الغرض يمكن أن تقوم بتمويل البرامج بدلاً من صناعتها مباشرة ، فأعضاء إداراتها يمكن أن ينتخبوا من العاملين ، وتمويل هذه المحطات يمكن أن يكون من خلال ضرائب سنوية على المحطات التجارية .

٤ - جزء خاص هادف للربح : يوازن هذا الجزء الأجزاء الأخرى العامة والمدنية والمهنية ، وهو بتمثيله للاتجاه اليميني ، يضيف للتنوع المنشور ، ولكن يجب منع التلفزيون التجاري لأنه يجذب الإعلانات التي يجب أن تستغل في قنوات أخرى .

٥ - جزء خاص بالسوق الاجتماعية : والمقصود به التدخل الحكومي بنظام معونات معقد وذلك لإبقاء الصحف المختلفة في السوق ضماناً للتنوع ، وهذا النظام يشبه النظام السويدي الذي يشجع التنوع بدون أن يسمح للدولة بالتدخل في حرية الصحافة ، وضمن هذا الموضوع يمكن اقتراح ثلاثة مقترحات :

أ - إنشاء قنوات إعلامية جديدة في تنظيمها مثل قناة رقم (٤) في بريطانيا وهي ممولة من إعلانات ودخول القنوات التجارية الأربع .

ب - إنشاء مؤسسة عامة للتمويل الإعلامي تساعد الوسائل .

ج - المحاربة المالية للاحتكار .(٦٢)

(٦٢) Ibid.

ثانياً : التوجهات النظرية لـ دنيس مكويل وجاك مكلاود وجير الدكوزيكي ودوجلاس مكلاود :

ينطلق المنظرون هنا في تنظيرهم من استحداث مجموعة من المعايير الأساسية التي يقاس على ضوئها أداء وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية ، فمكويل يقترح عددا من المعايير التي يراها ممثلة لـ «المصلحة العامة» (Public Interest) التي يجب على وسائل الإعلام العمل على تحقيقها ، ويرفض مكويل ابتداء تبني مفهوم المصلحة العامة الذي يعني تدخل الدولة ، كما يرفض أيضا تبني مفهوم المصلحة العامة الذي يعني «مايصلح للعامة ويهمهم» (What interests the Public) ويقول مكويل في هذا الشأن :

« يعني هذا المفهوم / مفهوم المصلحة العام/ عمليا أن وسائل الإعلام ليست كأي مشروع خدماتي أو صناعي آخر في المجتمع ، بل هي تتحمل مسئولية القيام ببعض الواجبات والتبعات التي تصب في مجموعها لنفع المجتمع كله ، وتتركز هذه المسئوليات والتبعات في المسائل الثقافية والسياسية ، وتشكل هذه المسئوليات والتبعات أولوية خاصة فهي تأتي قبل تحقيق المؤسسات الإعلامية لأهدافها المؤسسية زمنا وأهمية . . . والمقصود بالمصلحة العامة نتاج عملية الحوار الديموقراطي ، ولذلك فهي ليست شيئا ثابتا وإنما هي أمر متغير على الدوام وخاضع للتطور والمفاوضة [٦٣] .

أما المنظرون الآخرون جاك مكلاود وزملاؤه فهم أيضا يقترحون تبني مجموعة من المعايير والتي يقاس على ضوئها مدى إسهام وسائل الإعلام في الديموقراطية في المجتمعات الغربية ، ويستخدم هؤلاء المنظرون لهذا الغرض معايير سبق أن طورها الباحثان جيرفيتش وبلومر عن دور الإعلام في الديموقراطية[٦٤] ، وسنوالي عرض هذه المعايير .

(٦٣) Mcquail, 1994.
(٦٤) Mcleod, Kosicki, and Mcleod, 1994.

أولاً : معايير المصلحة العامة لمكويل :

يتبنى مكويل هنا خمسة معايير ، وهذه المعايير هي عبارة عن مجموعة من القيم الاجتماعية الأساسية التي يدور حولها الحوار الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة ، وتشمل هذه القيم : ١-الحرية ، ٢-المساواة والتنوع للمواد والأشكال الإعلامية ، ٣-مدى جودة المواد الإعلامية ، ٤-إسهام الوسائل في التلاحم والاستقرار الاجتماعي ، ٥- إسهام الوسائل في ازدهار الثقافة وأصالتها وجودتها .

وتحوي كل قيمة من هذه القيم مجموعة متطلبات على الشكل التالي :

معايير مكويل لأداء وسائل الإعلام (١٠) الشكل رقم (١٠) .

(١) الحرية الإعلامية ومتطلباتها :

١ - امتناع الحكومة عن إصدار التراخيص والرقابة بكافة أشكالها للمواد الإعلامية .

٢ - الإقرار بحق المواطنين في الاستقبال الحر للمعلومات والأخبار وحقهم في توفير فرص لهم للتعبير عن آرائهم .

٣ - الإقرار بحق وسائل الإعلام في أخذ المعلومات من المصادر المناسبة .

٤ - غياب سيطرة المالكين لوسائل الإعلام والمعلنين على العملية الصحفية .

٥ - وجود سياسة تحريرية ناقدة وسياسة نشرية تشجع الإبداع .

(٢) المساواة والتنوع الإعلامي ومتطلباتهما :

١ - أن تعكس وسائل الإعلام في تركيبتها ومضمونها كل الحقائق الثقافية والاجتماعية للمجتمع .

٢ - أن تتبع وسائل الإعلام الفرصة بالتساوي لأصوات الأقليات الثقافية والاجتماعية .

٣ - أن تصبح الوسائل منبراً للحوار والمناقشة وملتقى للمصالح والاتجاهات ووجهات النظر المختلفة .

٤ - يجب أن توفر الوسائل عددا من الخيارات في وقت واحد وكذلك عددا متنوعا من الخيارات البرامجية على المدى الطويل .

(٣) جودة المعلومات ومتطلباتها :

١ - شمولية التغطية الإعلامية .

٢ - موضوعية المعلومات بمعنى أنها دقيقة وأمينة وكاملة ومقاربة للواقع وموثوقة ومعزولة عن الرأي .

٣ - أن تكون المعلومات المقدمة متوازنة وعادلة .

(٤) إسهام الوسائل في التلاحم والاستقرار الاجتماعي ومتطلباته :

١ - إيجاد وسائل اتصال بين الأقليات المختلفة لكل منها .

٢ - إيجاد وسائل اتصال تسعى لتحقيق التلاحم والتقارب الاجتماعي .

٣ -سعي الوسائل لبث احترام القانون .

٤ -سعي الوسائل لبث احترام الأمن .

٥ - سعي الوسائل لبث احترام الأعراف والتقاليد .

(٥) إسهام الوسائل في ازدهار الثقافة وأصالتها ، ومتطلباته :

١ - أن تعكس وسائل الإعلام لغة وثقافة البلد .

٢ - أن تعطي الوسائل أولوية للدور التعليمي .

٣ - أن تعطي الوسائل أولوية للإبداعية الثقافية والأصالة .

المصدر : D. McQuail, Mass Communication Theory (London: Sage, 1994)

ثانيا : معايير دور الإعلام في الديموقراطية التي استخدمها جاك مكلاود وجيرالد كوزيكي ودوجلاس مكلاود(٦٥) :

ويقترح المنظرون هنا ثمانية معايير أساسية مطلوبة من وسائل الإعلام ، هي :

١ - مراقبة أحداث البيئة التي تؤثر على المواطنين .

٢ - التعرف على قضايا المجتمع والمساعدة في حلها .

٣ - توفير منصة للدفاع عن قضايا وجماعات .

٤ - نشر المضمون الإعلامي المتنوع بين فئات المجتمع .

٥ - مراقبة صناع القرار ومؤسساتهم الحكومية- ومراقبة المؤسسات الأخرى الخاصة في المجتمع .

٦ - تقديم معلومات وحوافز تحفز المواطنين على المشاركة الواعية في العملية السياسية .

٧ - مقاومة أي قوة تسعى لهدم استقلالية وسائل الإعلام .

٨ - احترام الجماهير ومعاملتهم كمواطنين راشدين مهتمين بأمور مجتمعهم (٦٦) .

ويوضح الشكل رقم (١١) هذه المعايير الديموقراطية وأداء وسائل الإعلام وتأثيرات الأداء على المستوى الفردي والمجتمعي .

التحليل النظري لهذه التوجهات النظرية :

١ - الإطار الاجتماعي والتاريخي لها :

نشأت هذه التوجهات النظرية في ظل الجدل القائم بين التوجهات المحافظة والتوجهات الليبرالية الإصلاحية عن أفضل الطرق لتنظيم وسائل الأعلام بشكل يكفل تقديمها أفضل خدمة للمجتمع ، وقد جرى هذا الجدل في ظل عودة التيار

(٦٥) Ibid.

(٦٦) Ibid.

الشكل رقم (١١) معايير مكلاود وكوزيكي ومكلاود عن دور الإعلام في الديموقراطية

المعيار الديموقراطي	التقييدات الأعراف	الأداء	التأثيرات الفردية (أفراد الجماهير)	التأثيرات النسقية (المجتمع)
١ - مراقبة الأحداث التي تهم المجتمع .	ميزانية محدودة ، وموظفين محدودين .	تغطية روتينية للأحداث السياسية غير الهامة وذلك لقيمتها الترفيهية ، تغطية الأحداث المصطنعة .	عدم معرفة الأحداث الهامة وعواقبها ، النظر إلى الأخبار السياسية على أنها غير ذات بال .	تركيز الحملة الانتخابية على الأحداث (بدلاً من القضايا) وتصنيع الأحداث .
٢ - تحديد القضايا الأساسية .	وضع الشبكة المؤسسية لمراسلي الأخبار ، الحاجة إلى صور فيديو مشوقة .	تغطية القضايا - يتبع أولويات مؤسسية ، تغطية مقطوعة السياق وبدون تاريخ للأحداث .	اعتماد أولويات وسائل الإعلام .	الآنية والمظهرية تحل محل الخطاب السياسي .
٣ - توفير منبر للدفاع عن قضايا وجماعات	أيديولوجيا الموضوعية واستقلالية الصحافة .	صعوبة وصول الجماعات الضعيفة في المجتمع لوسائل الإعلام ، أما الجماعات القوية فتتاح لها الفرصة لاستخدام وسائل الإعلام ولكن بعد أن تصيغ أخبارها طبقاً لمتطلبات وسائل الإعلام .	تعزيز ودعم الوضع القائم في المجتمع ، وتعزيز ودعم القوى الاجتماعية التي تشكل التيار الغالب في المجتمع ، عزوف الناس عن الإدلاء بدلوهم في استخدام منبر الصحافة ، وعزوف القادة عن إتخاذ مواقف مدافعة عن قضايا أو جماعات .	تعزيز قوة المؤسسات الاجتماعية القوية والجماعات المشكلة للتيار الغالب في المجتمع ، المشاركة السياسية تصبح حكراً على أعضاء النخبة .

المعيار الديموقراطي	التقييدات الأعراف	الأداء	التأثيرات الفردية (أفراد الجماهير)	التأثيرات النسقية (المجتمع)
٤ - نشر خطاب سياسي متنوع .	الإعتماد على مصادر رسمية .	المضمون الإعلامي ممثل وجهات نظر التيار الغالب في المجتمع ويهمل وجهات النظر الأخرى .	عدم القدرة على تصور بدائل رسمية .	تضييق حدود ما يسمى بـ «سوق الأفكار» .
٥ - مراقبة المؤسسات	تبادل الاعتمادية بين الصحافة والمؤسسات .	تغطية محدودة لمشاكل النظام ، إيقاع اللوم على الأفراد بدلاً من النظام .	لوم الأفراد وعدم القدرة على التعرف على الجذور البنيوية لمشاكل المجتمع .	تستمر التركيبات الاجتماعية غير الفعالة وغير الوظيفية في البقاء ، وتهمل جذور المشكلات .
٦ - تنشيط المشاركة الواعية .	أيديولوجية التوعية واستقلالية الصحافة .	الافتقار إلى المعلومات المحركة التعبوية وذلك لتجنب الاتهام بالتحيز .	نشوء السلبية السياسية .	محدودية التغذية الاتصالية من الجمهور لصناع القرار ،
٧ - المحافظة على استقلالية الوسائل	إمتلاك شركات صناعية لوسائل الإعلام .	المضمون يعكس أولويات النخبة وتوجهات نخبوية ، الوسائل تنشر دعايات مؤسسة رسمية على أنها أخبار .	تعزيز الوضع القائم في المجتمع .	وتركز قوة اتخاذ القرار في النخبة . سيطرة أولويات النخبة ، سيطرة قيم ومعايير تتفق مع الرأسمالية المؤسسية .
٨ - أخذ قدرات الجماهير في الاعتبار .	السعي لإكثار عدد جماهير الوسيلة الإعلامية لأقصى درجة .	ينظر إلى عموم الجماهير على أنهم قليلو الخبرة والتعليم ، ولذلك فطبيعة تفضيلاتهم فجة	عدم الإكتراث بالسياسة ، وفهم سطحي للأحداث والقضايا .	الخطاب السياسي محدود ومبسط وعاطفي ، وتزايد نسبة المتفرجين بدلاً من المشاركة في اللعبة السياسية .

المحافظ في الثمانينيات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ، وقد استخدم هذا التيار المحافظ الأزمات الاقتصادية لاقتصاديات الدول ليدفع بأولوياته الأيديولوجية إلى الساحة الاجتماعية والثقافية والسياسية ، ويهمنا من توجهاته تلك رؤيته للمعايير التي يجب أن تحكم عمل وسائل الإعلام ، وقد كرس هذا التيار عددا من المفاهيم المعيارية التي تمثل وجهة نظره في حرية وسائل الإعلام ومسئولياتها وملكيتها وتركيبتها في المجتمع ، وأهم هذه المفاهيم التي كرسها هي أن وسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة هي الوحيدة القادرة على تقديم خط صحفي مستقل حر وخدمة صحفية ذات جودة عالية ومتنوعة للجماهير ، وهكذا فقد دافع ممثلو هذا التيار عن انطلاق المشروع الخاص للإعلام بدون ضوابط أو حدود باعتباره النموذج الأمثل للأداء .

وتنطلق النظريات التي تحدثوا عنها من عدم تبني أي من النموذجين على علاته : النموذج الخاص أو النموذج العام (الملكية الخاصة أو الملكية العامة) ويرى المنظرون هنا أن أفضل طريقة لمعرفة النموذج الأمثل لاتكون عبر الانطلاق من مسلمات أيديولوجية عن وسائل ودورها في الديموقراطية ، بل على العكس من ذلك يرى هؤلاء العلماء أن هذا الدور الديموقراطي يجب أن يوضح على شكل معايير موضوعية مجردة ، وبعد أن يتم ذلك تكون المقارنة بين النموذجين الخاص والعام على أساس ماحققه كل منهما على أرض الواقع وبناءً على الدراسات الإمبريقية الموضوعية لهما .

٢ - تحديد هدف النظرية :

استهدفت هذه النظريات تطوير معايير محددة عن أداء وسائل الإعلام الديموقراطي(أو خدمتها للمجتمع) ، واستخدم المنظرون هذه المعايير لمعرفة الصورة الحالية لواقع ماهو عليه دور وسائل الإعلام اليوم في المجتمعات الغربية ، ومن خلال هذه الصورة العامة- التي توضح نقاط الضعف والقوة في دور وبنية وأداء الوسائل يقترح المنظرون خطوات علاجية وسياسات (Prescriptive Policies) تسهم في رفع أداء هذه الوسائل .

٣ - طريقة بناء النظرية :

اعتمد المنظرون على استنراء المفاهيم الشائعة والمستخدمة في الخطاب السياسي للتيارات المختلفة عن الدور المنوط بوسائل الإعلام في المجتمع ، ومن خلال اختيار هذه المفاهيم على أرض الواقع الاجتماعي (بالاستفادة من نتائج البحوث والدراسات الإعلامية) ، توصل المنظرون إلى الوصول إلى عدد من المعايير التي يمكن الاحتكام إليها لتفسير دور وسائل الإعلام في المجتمع . وتكمن أهمية هذه المعايير في أنها توفر مايمكن تسميته بالتعريف الإجرائي (Operational Definition) لدور وسائل الإعلام الديموقراطي ، هذا التعريف الذي يحول الجدل حول الدور الديموقراطي للوسائل من جدل إيديولوجي إلى مسألة اختبار إمبريقي ، فالنموذج أو مجموعة النماذج التي تحقق أكبر عدد من هذه المعايير ستكون أفضل معياريا من غيرها .

٤ - النموذج الذي بنيت عليه النظرية :

يتميز النموذج الذي بنيت عليه التوجهات النظرية هنا بالمميزات التالية :

١ - عدم قبول مسلمة أن وسائل الإعلام في الدول الغربية تقوم بدور ديموقراطي على علاتها .

٢ - الانطلاق من أن مؤثرات عديدة ثقافية وتاريخية واجتماعية تحدد المعايير التي يتخذها المجتمع لقياس أداء وسائل الإعلام ، وتشمل هذه المؤثرات المؤسسات العامة والخاصة والمفاهيم الثقافية والتطورات التاريخية لدور الوسائل .

٣ - بدأت هذه النظريات مساءلة النموذج رقم (١) الذي يقدم العلاقة الأحادية بين المؤسسات السياسية الحاكمة المختلفة ووسائل الإعلام ، ففي هذه النظريات يوجد مجال للوسائل الإعلامية نفسها للتأثير في الديموقراطية والعمل على إنعاشها وتوسيع نطاقها . . وهكذا فإن النظريات هنا تسمح بتصور وسائل الإعلام في وضع المؤثر في القوى الإجتماعية الأخرى بالإضافة إلى وضعها الكلاسيكي كمتأثر بالقوى الاجتماعية الأخرى .

٥ - مادة التوجهات النظرية :

تتكون مادة هذه التوجهات النظرية من محاولة جادة من المنظرين لتجاوز الجدل حول معيارية وسائل الإعلام والعمل على تقنين هذه المعيارية على شكل مواد معينة ، وتمثل هذه المواد مقاييس موضوعية يمكن بها مقارنة الواقع الاجتماعي لوسائل الإعلام .

وتمثل هذه التوجهات في نظرنا تقدما كبيرا على النظريات المتمحورة حول الذات التي كانت في بداية تطور التنظير المعياري عن الوسائل ، وقد قطع هذا التنظير شوطاً كبيراً حتى استطاع التخلص من بعض العيوب التي صاحبت تطوره وجعلته ذا قيمة محدودة تنظيرياً وإمبريقياً .

ويحقق هذا التنظير عددا من النقاط التي نعتقد أنها مهمة لأي محاولة تنظيرية عن دور وسائل الإعلام في المجتمع هي :

١ - تجاوز الثنائية في التنظير - ديموقراطية/ سلطوية .

٢ - التعامل مع مفهوم الديموقراطية بدلا من جعله داخل صندوق نظري (Black Boxing The Concept) .

٣ - الاعتراف بأهمية العوامل الثقافية والتاريخية التي تعطي لدور وسائل الإعلام معناها ومغزاها .

٤ - الخروج من أحادية التأثير المتصورة في النموذج رقم (١) والتي تصور الوسائل كمتلقية للتأثيرات فقط ، واستخدام ثنائية وتبادلية التأثير بين الوسائل والقوى المختلفة في المجتمع .

وتشكل هذه النقاط من وجهة نظرنا عناصر ضرورية لأي محاولة تنظيرية عن دور وسائل الإعلام في المجتمع .

* * *

الفصل الثالث
التنظير المعياري في دول العالم النامي

إذا كانت منطلقات التنظير الإعلامي المعياري عند الغرب هي هاجس تأثيرات وسائل الإعلام على الأفراد وحرياتهم وهموم «الديموقراطية» عموماً فإن منطلقات التنظير الإعلامي المعياري عند دول العالم النامي هي الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تحسين المستوى المعيشي الاجتماعي والسياسي لمجموع المواطنين فيها (أي دور وسائل الإعلامي في التنمية الشاملة) .

وهكذا فإن النظرية الأولى التي تحدثت عن علاقة وسائل الإعلام بالمجتمع في دول العالم النامي كانت نظرية إسهام وسائل الإعلام في التنمية فيما يطلق عليه أحياناً الإعلام التنموي (Development Communication) وقد لعبت هذه النظرية دوراً كبيراً في تأطير عدد كبير من الدراسات الإعلامية التي بحثت دور الإعلام في الدول النامية ،ويعد ليرنر [٦٧] ، وباي [٦٨] ، وشرام [٦٩] مؤسسي هذا الاتجاه النظري ، ويمكننا أن نقول إن هذا النظرية ظلت هي المسيطرة على التنظير الإعلامي المعياري فترة تجاوزت ربع القرن ، وهي الفترة التي امتدت تاريخياً من تاريخ استقلال كثير من الدول النامية من الخمسينيات من هذا القرن إلى عقد السبعينيات حتى أصبحت بذلك نظرية عظمى (Grand Theory) .

ورغم أننا لا نعد هذه النظريات إنتاجاً فكرياً لعلماء العالم النامي إلا أننا نجد أنه من الضروري التعرض لها لما لها من تأثير على التنظير المعياري عن دور وسائل الإعلام في المجتمعات .

---

(٦٧) D. Lener, The Passing of Traditional Society: Modernising the Middle East. (New York: Free Press, 1957).

(٦٨) L. W. Pye, (ed.) Communication and Political Development, Princeton: Princeton University Press 1963).

(٦٩) W. Schramm, Mass Media and National Development, (Stanford: Stanford University Press, 1964).

أولاً : نظرية الإعلام التنموي (Development Communication)

الدور المعطى لوسائل الإعلام في هذه النظرية التحديثية (Modernisation Theory) هي أن وسائل الإعلام في أي نسق اجتماعي تعد المؤشر (Index) والعامل الرئيسي (Agent) للتغير فيه ، وهكذا فإن المتوقع من وسائل الإعلام تغيير اتجاهات الناس وتعليمهم التوحد (empathy) أو الحراك النفسي (Psychic Mobility) المهم والضروري لعملية التغير الاجتماعي (التنمية) (٧٠) .

وتهتم النظرية بعملية تحديث اتجاهات الأفراد وقيمهم وذلك حتى يمكن أن يسهموا في إيجاد تنمية اقتصادية حديثة ، أما التنمية السياسية فقد أخذت دوراً ثانوياً في هذه النظرية واقتصر مفهومها على : «تقوية مركز الحكومة الرسمية وإنشاء ميكانيزمات تهدف لإعطاء المؤسسة السياسية مزيداً من التناسق والتناغم» (٧١) . أي بمعنى آخر العمل على تطوير البيروقراطيات الإدارية المركزية وغيرها من التنظيمات الهادفة لتوحيد الدولة .

وتخلص النظرية بإيجاز إلى أهمية البنية التحتية الإعلامية (Mass Media Infra Structure) في حد ذاتها كمؤشر على مدى حداثة الدولة وتطورها(٧٢) ، وقد استخدم هذاالمفهوم أساساً لكثير من الدراسات التي اهتمت بالدور المعياري لوسائل الإعلام في الدول النامية ، وأهم هذه الدراسات هي دراسات نيكسون (٧٣) وكنت (٧٤) وويفر (٧٥) ، وتشترك كل هذه الدراسات في اعتمادها على المقولة بأن البنية التحتية الإعلامية تعد مؤشراً لمدى التنمية الوطنية (التطور في البنية التحتية يعكس حتماً التطور الوطني) .

(٧٠) Lerner, 1957.

(٧١) Pye, 1963.

(٧٢) Farace, : A Study of Mass Communication and National Development, "Journalism Quartely, No 43 (2). (1966).

(٧٣) R. B Nixon, "Factors Related Freedom in National Press Systems. "Journalism Quarterly, No 37 (1), 1964) .

(٧٤) K.E. Kent, "Freedom of the press: An Empirical Analysis of One Aspect of the Concept" Gazette. 23. (3).

(٧٥) D. Weaver, "The press and Government Restrictions: A Cross National Stydy over Time, " Gazette. 23 (3).

وقد توصلت هذه الدراسات المبنية على هذه المقولة إلى أن حرية الصحافة وازدهارها (مقترن بالحريات السياسية الأخرى) يعتمد على مدى ارتفاع معدل الدخل القومي (٧٦) .

وتعليقنا على هذه النظرية والدراسات التي انبثقت منها يتفق تماماً مع مجموعة الاستنتاجات التي توصل لها الباحث جاكيونج لي عند مراجعته لها :

١ - يمكننا أن نستنتج أن مقولة ليرنر من أن البنية التحتية الإعلامية مؤشر وعامل في التنمية تفترض افتراضاً مهماً هو أن مستوى حرية الصحافة يمشي يداً بيد مع معدل التنمية الاقتصادية للبلد . وهكذا فإن الدارسين ضمن نطاق هذه النظرية يعدون حرية الصحافة النتاج الطبيعي لنمو البنية الإعلامية .

٢ - بسبب اهتمام المنظرين والدارسين هنا بالتنمية البيروقراطية وقضايا الوحدة الوطنية الضروريتين لنجاح المشاريع التنموية لم تعط العمليات السياسية الديموقراطية نصيبها من الاهتمام .

٣ - يتميز هذا الاتجاه النظري باعتماد نظرة «فوقية» و «منفعية» للاتصال ، فالمنظرون هنا يركزون على «استخدامات» وسائل الإعلام من قبل «القادة» أو «الصفوة» لتوعية وتعليم الناس . وهذه النظرة قد وفرت للنخب السلطوية في الدول النامية الشرعية النظرية لتبرير وضع وسائل الإعلام تحت السيطرة الحكومية المحكمة .

٤ - يعيب هذا الاتجاه النظري إدعاؤه عالمية تطبيق هذه النظرية على بلدان العالم النامي كلها ، هذه العالمية التي تتجاهل دور عوامل مهمة كالسياق التاريخي والسياق الثقافي الذي تزرع فيه وسائل الإعلام ، كما تتجاهل هذه العالمية الساذجة تأثير دور علاقات القوة (Power Relations) في أي مجتمع من المجتمعات في تنظيم وسائل الإعلام والإفادة منها ، وهذا العامل في الحقيقة من

(٧٦) Nixon, 1960.

أهم العوامل التي لها دورها الهام في تحديد الأنظمة السياسية والحريات السياسية والإعلامية في المجتمعات النامية(٧٧) .

وهكذا يمكننا القول إن الانتقادات الرئيسية للنظرية تركزت حول نقطتين هامتين :

١ - الاعتماد على النموذج الاقتصادي في النظرية وإهمال دور العوامل الأخرى .

٢ - النظر إلى أن حرية الصحافة حتمية كنتاج للتنمية الاقتصادية .

وقد تبين ضعف النظرية وعدم مواكبتها للواقع عندما وجد الباحثون أن تاريخ تطور وسائل الإعلام في عدد من دول العالم النامي مثل كوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا والبرازيل يناقض تماماً مقولات النظرية ، ففي هذه الدول تماشت التنمية الاقتصادية مع تنمية البنية التحتية لوسائل الإعلام ، لكن حرية الصحافة والحريات السياسية الأخرى خذلتها (٧٨) ، وقد أدى هذا إلى مطالبة الباحثين والمنظرين إلى التخلي عن هذه النظرية وفرضيتها الرئيسية وهي «أن التنمية الاقتصادية للبلد ستترجم حتماً إلى حريات معطاة للصحافة والجماهير» (٧٩) ، والعمل على طرح نظريات تكون أكثر تفهماً لواقع دول العالم النامي وتاريخها . ومن جراء ذلك ظهرت نظرية التبعية (Dependency) كنظرية عظمى منافسة ، ولكننا قبل أن نناقش هذه النظرية نوالي التحليل النظري لنظرية الإعلام التنموي .

(١) الإطار التاريخي والاجتماعي للنظرية :

نشأت هذه النظرية في عقد الخمسينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وهو العقد الذي ذكرنا فيه قبلاً أن الجو الاجتماعي والثقافي في المجتمع الأمريكي شهد انتشار التفاؤلية الاجتماعية ، وتنصب هذه التفاؤلية على فكرة أن ما حدث من تطور اقتصادي سريع في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك يمكن نقله إلى المجتمعات البائسة

(٧٧) J.K. Lee, " Press Freedom and National Development: Towards a Reconceptualization". Gazette. No. 48. (1991).

(٧٨) Ibid.

(٧٩) Ibid.

في دول العالم النامي ، وجوهر النظرية ينصب على عملية التحديث (Modernisation) في مجالات الاقتصاد أولاً ، وتعني عملية التحديث هنا نقل المجتمعات من حالات التخلف الاقتصادي إلى حالات الإنتاج الصناعي الكبير أو ما يسمى بالإنتاج الاستهلاكي .

(٢) هدف المنظرين في النظرية :

استهدف المنظرون تقديم نظرية عملية لحل مشكلات الدول النامية ، ولذلك فقد تركز اهتمام المنظرين على تنظير أسباب حالات التخلف وكيفية علاجها ، وقد افترض المنظرون هنا أن هذه البلدان تعاني من التخلف بسبب تخلف مؤسساتها وبناها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية وأن الطريقة (الحل) للخروج من هذا التخلف هو مباشرة عملية التحديث (Modernisation) لمؤسسات المجتمع وبناه المختلفة ، ومن أهم هذه المؤسسات التي اقترحتها نظرية الإعلام التنموي هي المؤسسات الإعلامية والتكنولوجيا الإعلامية والتنظيمات الإعلامية . . . وبطبيعة الحال فقد كان المثال الذي يحتذى في هذه الحالة هو الدور التحديثي لهذه المؤسسات والتكنولوجيا في الولايات المتحدة نفسها .

(٣) طريقة بناء النظرية :

الطريقة التي استخدمها المنظرون لبناء النظرية هي القياس (Analogy) لعدد من المفاهيم والتطبيقات ونقلها إلى سياق دول العالم النامي ، وأهم هذه المفاهيم كان مفهوم التنمية الاقتصادية وأهم هذه التطبيقات هو الدور المفترض لمنظمات ومؤسسات وتكنولوجيا الإعلام في تسريع التنمية عن طريق تنشئة الفرد الحديث (Modern Man) وإنشاء المؤسسات الحديثة (Modern Institutions) وهكذا .

(٤) النموذج الذي بنيت عليه النظرية :

يمكننا أن نقول بشكل موجز إن النموذج الذي بنيت عليه النظرية هو نموذج اقتصادي في أساسه .

(٥) مادة النظرية :

استخدم المنظرون سياقاً مرحلياً نهائياً في تصور عملية التنمية ، وذلك من خلال تصورها على أنها مراحل : ١ - بدائية ، ٢ - انتقالية ، ٣ - متطورة . وهذه الأخيرة تعكس الحالة التي تعيشها الولايات المتحدة) ، وكذلك استخدم المنظرون مفاهيم هي في أغلبها نفسية لتصوير إسهامات النمو الكمي لتكنولوجيا ومؤسسة الإعلام في التنمية الاقتصادية . وأهم هذه المفاهيم التوحيد (Empathy) والحراك النفسي (Psychic Mobility) وغيرها .

ثانياً : نظرية التبعية : (Dependency)

نشأت نظرية التبعية كرد فعل على النظرية الليبرالية ونظرتها إلى مسببات التخلف وكيفية القيام بالتنمية ، وقد نشأت هذه النظرية في دول أمريكا اللاتينية ، وهي تمثل مجهوداً تنظيرياً من مفكري دول العالم النامي ، وتنطلق النظرية من نقد ما تقترحه النظرية التنموية الليبرالية والتي تركز على أن أسباب تخلف الدول النامية هو في تخلف وسائلها الإنتاجية وتخلف أفرادها ومؤسساتها . . وفي هذا المجال ترى نظرية التبعية أن نوعية العلاقات الاقتصادية السياسية العالمية بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية هي نفسها مسئولة عن إبقاء هذه الدول في وضع متخلف ، وأن هذا الوضع كان قائماً عند استعمار تلك الدول للدول النامية وبقي كذلك حتى بعد أن نالت معظم هذه الدول استقلالها ، كما أكدت هذه النظرية أن تنمية الدول النامية لا يمكن أن تكون مجرد تقليد ممسوخ لمؤسسات الدول الصناعية وإنما يجب أن تكون تنمية مستقلة مختارة طوعاً ومبنية على الثقافات الأصلية والغنية والتاريخ الأصيل لهذه الدول النامية . ولهذا كان ينظر من خلال هذه النظرية إلى المساعدات التكنولوجية الغربية إلى الدول النامية باشتباه حيث أنها كانت تسهم - طبقاً لهذه النظرية - في تعزيز تبعية اقتصاديات هذه الدول لاقتصاد الدول الصناعية المتقدمة ولهذا أيضاً اقترح أحد المنظرين قيام الدول النامية بقطع علاقات التبعية للنظام

الرأسمالي العالمي وذلك حتى يتسنى لهذه الدول إنشاء تنمية مستقلة وحماية الثقافة الأصلية للبلد النامي (٨٠)، (٨١) .

وفي ظل هذه النظرية العظمى (Grand Theory) ظهرت مدرسة التبعية الثقافية والإعلامية أيضاً كرد فعل على نظرية الإعلام التنموي الليبرالية ، وسنعرضها تالياً .

ثالثا : نظرية التبعية الإعلامية (Media Dependency)

يقدم منظرو مدرسة التبعية الإعلامية (الإمبريالية الثقافية/ الإعلامية) نظريتهم التي تقع في حقيقة الأمر في إطار نظرية التبعية العظمى ، وتتلخص نظرة هذه النظرية في أن ما تقدمه الدول الصناعية من تكنولوجيا إعلامية وأنظمة وممارسات مهنية إعلامية ومواد وبرامج إعلامية للدول النامية لاستهلاكها يعمل على صنع وتعميق التبعية الإعلامية لهذه الدول النامية وزيادة اعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة ويقول أهم منظري هذه النظرية شيللر (٨٢) وماتللارات (٨٣) وبويدباريت (٨٤) إن هذه التكنولوجيا والأنظمة والممارسات والمواد الإعلامية المنقولة من دول العالم المتقدم للاستهلاك في دول العالم النامي تعمل على تشويه البيئات الثقافية في دول العالم النامي وتسهم في إحداث سلبيات عالمية هامة مثل خلق الثقافات المهجنة (Homo-genisation) والتغريب الثقافي (Alienation) والسيطرة الثقافية والغزو الثقافي (Cul-tural Domination/Invasion) .

(٨٠) F.H Cardoso and E. Faletto, Dependency and Development in Latin America, (Berkeley: University of California press, 1979).

(٨١) S. Amin, Delinking, (New York: Monthly Review press, (1990).

(٨٢) H. Schiller, Communication and Cultural Domination (White Plains: International Arts, 1976).

(٨٣) A. Mattelart, Multinational Corporations and the Control of Culture, New Jersy: Humanities Press, 1979).

(٨٤) Boyd-Barrett, "Media Imperialism: Towards An International framework for the analysis of media systems," In J. Curran, M. Gurevitch and J. Woollacotte, (eds). Mass Communication and Society. (London: Arnold, 1977).

وقد أجريت دراسات إمبريقية عديدة في إطار هذه النظرية ، ووجدت هذه الدراسات بعض الدلائل العلمية التي كشفت عن وجود تدفق غير متساو للمواد الإعلامية - الأخبار [٨٥] والأفلام [٨٦] والبرامج التلفزيونية [٨٧] ، كما وجدت الدراسات دلائل إمبريقية تثبت تصدر الدول المتقدمة للأشكال التنظيمية الإعلامية [٨٨] وتصدير الممارسات المهنية [٨٩] إلى دول العالم النامي . كما قامت دراسات أخرى بتوثيق تأثيرات البرامج التلفزيونية المستوردة من الدول المتقدمة على مواطني الدول النامية ، ولكن معظم هذه الدراسات التي أجريت لم تجد نتائج قاطعة عن تأثيرات سلبية محددة لعرض هذه البرامج على المواطنين [٩٠] .

وقد انصب اهتمام المنظرين هنا على بيان الأشكال المختلفة للاعتمادية (التبعية) التي تعاني منها دول العالم النامي وعلى بيان دور العوامل التاريخية التي كان لها تأثيرها في إيجاد هذه التبعية وإبقائها ، وتعتبر النظرية في الحقيقة إضافة علمية مهمة حيث إنها نبهت الباحثين والعلماء إلى دور العلاقات الدولية والعوامل التاريخية في تخلف (تنمية) الدول النامية ، وبذلك قدمت النظرية منظوراً مكملاً للمنظور الذي قدمته النظرية الليبرالية التي كانت تقصر اهتمامها على بحث العوامل الداخلية العاملة في الدول النامية .

(٨٥) J. Galtung and M. Ruge, "The strcuture of foreign News" , Journal of Peace Research, (1965).

(٨٦) T. Guback and T. Varis, Transnational Communication and Cultural Industries. Reports and Papers on Mass Communication No, 92 (Paris: UNESCO, 1992).

(٨٧) T. Varis, International flow of T.V Programmes, Reports and papers on Mass Communication, No. 100, (Paris: UNESCO, 1982).

(٨٨) E. Katz and G. Wedell, Broadcasting in the Third world, (Massachusetts: Harvard university press, 1977).

(٨٩) P. Golding, "Media Professionalism and the Third World", In J. Curran M. Gurevitch, and J. Woollacott (eds). Mass Communication and Society, (London: Arnold, 1977).

(٩٠) Biltereyst. "Reception Analysis and International Communication Research: evaluating Qualitative Audience Research on Transnational Media Impact. Paper Presnted at the IAMCR conference, Seoul, Korea, (July,1994).

وإننا في هذا البحث لسنا في مجال عمل تقويم شامل لكل الدراسات التي قدمت في إطار هذه النظرية ، فمثل هذا نجده في البحوث التالية (٩١) ، (٩٢) ، (٩٣) ويهمنا هنا أن نذكر أن هذه النظرية كان لها تأثيرها الكبير على الدراسات الإعلامية في دول العالم النامي ، وقد تعرضت النظرية في مجملها لعدد من الانتقادات الهامة :

١ - لم تختلف هذه النظرية كثيراً عن منافستها (الإعلام التنموي) في اعتمادها أساساً على نموذج اقتصادي .

٢ - كذلك لم تختلف هذه النظرية كثيراً عن منافستها في اهتمامها بشكل التنمية وابتعدت عن تنظير ماهية مادة التنمية .

٣ - اعتمدت النظرية وما زالت على مفهوم قوة وسائل الإعلام في إحداث تأثيرات على الجماهير ، ولم تهتم النظرية بإثبات هذه التأثيرات اهتمامها ببيان الخلل في التدفق الإعلامي لصالح الدول المتقدمة ، وقد أظهرت البحوث الإعلامية الحديثة أن أي تأثيرات للبرامج الإعلامية يكون في سياق دور نشط للمتلقي (Active Audience) سياق تفسيراته (Interpretation) واحتياجاته واشباعاته الداخلية (Uses and Gratifications) (٩٤) (٩٥) (٩٦) .

٤ - أغفلت النظرية دور العوامل الداخلية في وضع الترتيبات والتنظيمات الإعلامية والإفادة منها ، وهكذا أغفلت النظرية حقيقة أن السياسات الإعلامية الوطنية رغم تأثرها بمؤثرات خارجية إلا أنها قرارات وطنية أولا وتعكس الأوضاع الاجتماعية السياسية الداخلية للبلدان .

---

(٩١) A . Sreberny- Mohammadi, "The Global and the Local in Intenational Communication "In J. Curran and M. Gurevitch (eds.) Mass Media and Society, London: Arnold, 1991).

(٩٢) Biltereyst, 1994.

(٩٣) O. Araby, "Media Imperialism: Theoretical Considerations." Paper presented at the ICA conference in Honolulu, (May, 1985).

(٩٤) I. Ang, "Culture and Communication: Towards an Ethnogaophic Critique of Media Consumption in the Transnational Media System. "European Journal of Communication 5 (2-3), (1990).

(٩٥) T. Liebs & E. Katz, The Export of Meaning: Cross-Cultural Readings of "Dallas" (New York: Oxford University Press, 1990).

(٩٦) S.Livingstone, Making Sense of Television (Oxford: Pergramon Press, 1990).

وقد شهد عالم التنظير بعد الجدل التاريخي والأيديولوجي القائم بين النظريتين التنموية والتبعية ونتيجة له عودة إلى الاهتمام بظاهرة سلطوية دول العالم النامي وبتفسيرها وتحليلها وفهم أسبابها ودواعيها ، وكانت النظريتان قد قدمتا تفسيرات مختلفة حولها ، فالنظرية التنموية اعتبرت السلطوية ظاهرة تمثل جزءاً من مظهر التخلف السياسي لدول العالم النامي ، وأن الحل يكمن في التنمية السياسية وهي تعني الأخذ بأشكال ومؤسسات الدول الصناعية المتقدمة في الدول النامية . أما مدرسة التبعية فقد اعتبرت السلطوية نتاجاً لعلاقات التبعية ، وأن التبعية من الأطراف للمراكز تتطلب إيجاد نوع من السلطوية في الأطراف .

وهكذا فقد شهد المجال التنظيري عودة إلى قضية السلطوية/ الديموقراطية مرة أخرى وظهرت نظريات حديثة تتناول هذا الموضوع .

التحليل النظري لنظرية التبعية الإعلامية :

(١) الإطار التاريخي والاجتماعي للنظرية :

ظهرت هذه النظرية في دول العالم الثالث (دول أمريكا اللاتينية) في حقبة ما بعد الاستقلال ، وتمثل نظرية التبعية الإعلامية جزءاً من نظرية التبعية العظمى ، وهي النظرية التي ظهرت في تلك الفترة مبنية على فكرة بنيوية (Structuralist) تفسر سبب تخلف الدول النامية وعدم نموها ، وقد قدمت هذه النظرية لتنافس نظرية التحديث وربيبتها نظرية الإعلام التنموي ، ولاشك أن النظرية بنشوئها في تلك الفترة كانت محاولة لإلقاء المسئولية على الدول المتقدمة أو الصناعية في قضية استنزاف موارد الدول النامية وتشكيل اقتصاديات تخدم الدول المتقدمة ، وقد نجحت النظرية في توجيه اهتمام الباحثين إلى العوامل الخارجية في الدول النامية وتفاعل تلك العوامل مع العوامل التاريخية والداخلية لها .

(٢) هدف المنظرين في النظرية :

استهدف المنظرون تقديم نظرية تعطي تفسيراً منافساً للتفسير الذي وفرته نظرية الإعلام التنموي والتي قننت إيجابياً كل أنواع استهلاك الدول النامية للتكنولوجيا

والأنظمة والمؤسسات والمواد الإعلامية وقد أوضح المنظرون هنا أن هدفهم هو التنبيه إلى ضرورة اتخاذ سياسات اتصالية وطنية تعالج أمر هذا «التدفق الاستهلاكي» الذي عده المنظرون أداة للهيمنة والغزو وتعزيز التبعية ومسخ الثقافات الأصيلة .

(٣) طريقة بناء النظرية :

استخدم المنظرون أساساً لنظريتهم الفكرة البنيوية (Structuralist) ، وهي تلك التي تقول إن العلاقة البنيوية بين دول الأطراف (Peripheries) ودول المركز (Center) تعمل بطبيعتها على تخلف الدول النامية وإبقاء هذه الدول في حالة تخلف ، وهذا التخلف ناتج عن حالة التبعية المالية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية وهكذا .

(٤) النموذج الذي بنيت عليه النظرية :

تعتمد النظرية في بنائها على نموذج اقتصادى بنيوي ، فأساس النظرية هو تبعية الدول النامية الاقتصادية للدول المتقدمة ، تلك التبعية الناتجة عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية .

(٥) مادة النظرية :

تتكون هذه النظرية من مفاهيم في أساسها بنيوية ناقدة ، فالعلاقة البنيوية العالمية هي الأساس في النظرية بينما تشكل مفاهيم التأثيرات المختلفة للتكنولوجيا والمواد الإعلامية على ثقافات الدول النامية مفاهيم مفترضة (Assumed) فمفاهيم تهجين الثقافات وتوليفها والتغريب والسيطرة الثقافية هي كلها مفاهيم مفترضة ومأخوذة من النظرية الناقدة التي تقول إن هناك علاقة أكيدة بين الحقائق الاجتماعية/ الاقتصادية والمضامين الثقافية الصادرة منها (أو بمعنى آخر أن النصوص الثقافية تعكس علاقات القوة الاجتماعية والهيمنة الاقتصادية) .

ثالثاً : العودة إلى نظرية السلطوية/ الديموقراطية :

لم تساير نظريات الإعلام التنموي والتبعية الإعلامية الواقع الذي عايشته الدول النامية بعد استقلالها ، فمنظرو نظرية الإعلام التنموي فوجئوا في فترة معينة

بالسلطويات المنتشرة في دول العالم النامي ، تلك السلطويات التي قدمت للحكم على أساس القيام بأعباء التنمية الاقتصادية والتوحيد الوطني ولكنها فشلت في تحقيق أي من الهدفين ولذلك اضطر المنظرون إلى إعادة الاهتمام بالجانب السياسي (السلطوية/ الديموقراطية) وتأثيراته على الجوانب المعيشية لمواطني دول العالم النامي .

أما منظرو نظرية التبعية الإعلامية فقد فوجئوا أن السلطويات التي كانت تشكل جزءاً هاماً من نظريتهم قد اختفت في عدد من الدول النامية التي كان يضرب بها المثل في تبعيتها الاقتصادية للدول المتقدمة ، كما فوجئوا أيضاً بتجاوز النظريات الإعلامية لنظرية التأثير القوي والمباشر لوسائل الإعلام (Bullet Theory) وظهور نظريات تتحدث عن دور المتلقين النشط (Active Audiences) وتفسيراتهم (Interpretations) واستخداماتهم واحتياجاتهم (Uses & Gratificiations) كما أثبتت البحوث الامبريقية بما لا يدع مجالاً للشك أن العامل الأساسي في اتخاذ القرارات أو السياسات الاتصالية الوطنية هو تفاعل مجموعة العوامل الداخلية أو ما يسميه بالنظام الاجتماعي السياسي (Sociopolitical Order) (وليس علاقات التبعية) ، فقد وجد ابراهيم البعيز في معرض مقارنته للسياسات الاتصالية البرامجية أن ما يسمى النظام الاجتماعي السياسي (Sociopolitical Order) يوفر تفسيراً أفضل من علاقات التبعية العالمية للسياسات البرامجية ولإدخال الإعلانات التجارية . ولذلك أوصى الباحث بضرورة الاهتمام بهذه العوامل وإعطائها الأولوية في التحليل الإعلامي ، كما أوصى بضرورة الاهتمام بجعل مستوى الدراسة الإعلامية على المستوى الوطني (National) بدلاً من المستوى العالمي (International) الذي تقترحه نظريات التبعية والإمبريالية [٩٧] . وهذا المستوى هو الذي عاد المنظرون الآن للاهتمام به ودراسته دراسة متأنية واعية .

ويمكننا القول إن جذور هذه النظرية تمتد إلى دراسات الموجة الأولى (First Wave) من الديموقراطية في دول العالم بأجمعها وقد كان الاهتمام منصباً على البحث عن

(٩٧) A. Beayeys, "An Analytical Study of Television and Society in Three Arab States: Saudi Arabia, Kuwait, and Bahrain". (Phd. Dissertation, Colombus, Ohio: Ohio State University, 1989).

متطلبات استقرار الديموقراطيات والظروف الضرورية لوجودها ، وفي هذا المجال بحث علماء متميزون مثل سيمور مارتن ليبست [٩٨] وجابيريل ألموند وسيدني فيربا [٩٩] وبارنغتون مورجونيور [١٠٠] وروبرت داهل [١٠١] .

أما الموجة الثانية (Second Wave) من الدراسات الديموقراطية فتميزت بالتركيز على دراسة أحوال دول العالم النامي وأنظمتها السياسية والمقارنة بينها[١٠٢] ، وقد بحث في هذا المجال علماء متميزون أهمهم الفرد ستيبان [١٠٣] وجيلليرمو أودونيل [١٠٤] في السبعينيات من هذا القرن . أما الموجة الثالثة (Third Wave) من دراسات الديموقراطية وهي التي تهمنا بشكل كبير هنا فقد ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن استجابة لظروف عالمية هامة كتفكك الاتحاد السوفيتي وتحول كثير من الدول التي كانت تحت نفوذه إلى الديموقراطية . وتعتبر أولى الدراسات الرائدة التي قادت هذا التوجه النظري دراسة جيلليرمو أودونيل وفيليب شميز بعنوان : الانتقال من الحكم السلطوي : استنتاجات تقريبية عن الديموقراطيات القلقة :

---

(٩٨) S.M. Lipset. "Some Social Requisites of Democracy." American Political science Review, No. 53 (March, 1959).

(٩٩) G. Almond and S. Verba, The Civic Culture (Princeton: Princeton University Press, 1963).

(١٠٠) B. Moore, Jr. Social Origins of Democracy and Dictatorship (Boston: Beacon Press, 1966).

(١٠١) R.A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press 1971).

(١٠٢) (اهتم العلماء في هذه المرحلة بتطوير مفاهيم تخرجهم من دائرة النظرة المتمحورة حول الذات لتصور الديموقراطية ، ولذلك قدم المنظرون هنا مفاهيم مثل الدول «العضوية» (Organic) أو الدولة المتعاونة وكلها مفاهيم تعتمد على احتواء الدولة النامية على عدد من المصالح والجماعات(Corporatist) الاجتماعية في شكل بيروقراطي محدد ، والأمثلة على الدراسات التي تناولت هذه المفاهيم كثيرة خاصة في تلك التي اهتمت بدراسة الدولة في أمريكا اللاتينية (انظر الملاحظتين رقمي ١٠٣ ، ١٠٤) .

(١٠٣) A. Stepan, The State and Society: Peru in Comparative Perspercive (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

(١٠٤) G.O'Donnel, Modernisation and Bureaucratic Authoritarianism (Bekeley: University of California, 1979).

Transition from Authoritarian Rule: Tentative Concluseions about uncertain Democracies [١٠٥] .

وقد تلا ذلك عدد ضخم من الدراسات الكثيرة المتنوعة ، فقد وجد الباحث دوه تشول شين أن سبع عشرة دورية بحثية متخصصة قد أفردت لهذا الموضوع عدداً خاصاً منذ أول التسعينيات حتى الآن [١٠٦] وعلى عكس الاهتمام السابق في الموجات السابقة بتعريف الديموقراطية على أنها نتاج التحديث والثراء وبنية المجتمع والقيم التسامحية في المجتمع والاستقلال الاقتصادي . فإن العلماء في هذه الموجة عرفوا الديموقراطية على أنها نتاج التفاعلات الاستراتيجية والترتيبات بين النخب السياسية ، كما عرفوها على أنها اختيار واع من النخب لخيار معين بين أنواع مختلفة من الدساتير الديموقراطية والنظم الحزبية والانتخابية [١٠٧] .

(١٠٥) G. O'Donnell and P.C Schmitter, Transition from Authoritarian Rule Tentative Conclusions About Uncertain Democracies (Baltimore: John Hophins University, 1986).

(١٠٦) يذكر الباحث دوه تشول في مراجعته الشاملة لدراسات الديموقراطية أنه منذ مطلع التسعينيات خصصت الدوريات المتخصصة عدداً أو أكثر من الأعداد الخاصة حول موضوع «الديموقراطية» وقد بلغ عدد هذه الدوريات سبع عشرة دورية وهي التالية :

Alternatives: (Summer, 1991); American Behavioral Scientist: (March - June, 1992); Annals of the American Academy of political and Social Sciences, : (Winter, 1990; Spring, 1990); Daedelus: (Fall, 1990); Studies in Comparative Communism: (September, 1991); Studies in Comparative Internation Development, : (Spring, 1990); Government & Opposition: (Autumn, 1992) ; International Social Science Journal: (May 1991; May 1993; August 1991); Journal of International Affairs: (Summer, 1991); Journal of Conflict Resolution: (June, 1992); Orbis: (Fall, 1993); Political Quarterly: (April - June, 1993); Political Studies: (1992, Special Issue) ; Politics and Society: (December 1992) ; Social Research: (Summer, 1991); World Development: (August, 1993); World Politics: (October, 1991).

وبالإضافة إلى هذه الدوريات شهدت هذه الفترة أيضاً ولادة عدد من الدوريات المتخصصة في الموضوع مثل دوريات : Democratisation, Journal of Democracy

ولمزيد من التوسع راجع :

D.C. shin, "On The Third Wave of Democratisation:
A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research "World Politics No 47, (October, 1994) pp 135 - 170

(١٠٧) Ibid.

كما اختلف التنظير في هذه الموجة عما قبلها فقد اهتم المنظرون بديناميكيات الانتقال الديموقراطي وكيفية تعززه واستقراره بدلاً من الاهتمام السابق بشروط ومتطلبات الديموقراطية ، وهكذا فإن الاهتمام هنا منصب على النظر إلى عملية الديموقراطية على أنها عملية وحدث (Process and action)(١٠٨)

وتعتبر مقالة دانييل لافين «الباراديغم المفقود : من التبعية إلى الديموقراطية "Paradigm Lost: Dependence Ot Democracy" (١٠٩) الإيذان الرئيسي لبداية انحسار قوة نظريات التبعية وصعود نظرية الديموقراطية . ويمكن إجمال نظرية الديموقراطية في النقاط التالية :

١ - تعريف عملية الدقرطة : التعريف المأخوذ به هو التعريف الاجرائي Procedual أو ما يسمى بالحد الأدنى (Minimalist) وهو تعريف يعطي الديموقراطية شكلاً خاصاً نابعاً من خصوصيات كل بلد بعينها ، وهو يعتمد (Contingent) على ما تتصوره النخب السياسية وتجمع على أنه يشكل الديموقراطية السياسية (١١٠) .

٢ - مراحل عملية الدقرطة : الدقرطة عملية تاريخية معقدة تتكون من عدد من المراحل المتميزة تحليلياً والتي قد تتطابق إمبريقياً على أرض الواقع . وهذه المراحل هي ١ - تدهور النظام السلطوي ، ٢ - مرحلة الانتقال إلى الديموقراطية ، ٣ - مرحلة تعزز وتماسك الديموقراطية ، ٤ - مرحلة وصول النظام الديموقراطي للنضج . وهذه المراحل ليس من الضروري أن تسير على توجه تاريخي خطي (Linear) بل هي قابلة للانتكاسة ، كما أنها ليست بالضرورة عملية عقلانية راشدة (١١١) .

---

(١٠٨) (109) D.H.Levine, "Paradigm lost : Dependence to Democracy: World Politics No, 22 (April, 1988).

(١٠٩) Shin, 1994.

(١١٠) Ibid.

(١١١) Ibid.

٣ - مسببات عملية الدقرطة : تقوم النخب السياسية بدلاً من العامة بدور كبير في عملية الدقرطة ، ولا توجد في الواقع أسباب أو شروط لعملية الدقرطة وإنما توجد عوامل مسهلة وعوامل معوقة وقد وجدت البحوث أن بزوغ الديموقراطية في أي بلد هو نتاج مجموعة (Combination) من العوامل وأنها تختلف من بلد لآخر . وأهم هذه العوامل :

١ - **عوامل داخلية** :

أ - التدهور المستمر في شرعية الحكم السلطوي .

ب - انتعاش المجتمع المدني وهي الهيئات والمؤسسات والجماعات والأحزاب التي تسهم في بناء الديموقراطية .

جـ - دور الصفوة في العملية الانتقالية .

٢ - **عوامل خارجية** :

أ - ضغوط الدول الخارجية .

ب - انتشار الحركة الديموقراطية وتقليد الديموقراطيات الناجحة (١١٢) .

٤ - نموذج مؤسسات الديموقراطية : لا يوجد نموذج واحد يمكن أن يقال عنه إنه أفضل نموذج لكل دولة من دول العالم ، فمميزات وعيوب النماذج الديموقراطية ينبغي أن تحدد بناء على التاريخ السياسي للبلد وتنوع ثقافاته وتعدد أعراقه وطريقة حياته الاجتماعية الاقتصادية (١١٣) .

نظرية دور الإعلام في تعزيز السلطوية في دول العالم النامي :

لقد توصل عدد من الباحثين في دول العالم النامي إلى أن الإعلام يقوم بدور خاص في تعزيز سلطوية النظم الحاكمة به ، ويمكننا إطلاق اسم نظرية الإعلام

(١١٢) Ibid.
(١١٣) Ibid

السلطوي عليها ، وتتلخص هذه النظرية في النقاط التي أجملها الباحث محمد سيد محمد وهي أن الحكم السلطوي في دول العالم النامي يعتمد على ثلاث ركائز أساسية هي :

١ - قوة عسكرية من الجيش والشرطة يعتمد عليها النظام لقمع من يحاول تغييره .

٢ - ايديولوجيات مقبولة من الجماهير ولو شكليا .

٣ - وسائل الاتصال الجماهيري التي يعتمد عليها النظام في تأييده ومساندته ، ويقول محمد سيد محمد : «إن هذا الاعتماد من السلطة على وسائل الاتصال الجماهيري يفسر لنا توجه الدبابة الأولى في معظم الانقلابات إلى الإذاعة لاحتلالها والسيطرة عليها (١١٤) .

كذلك قدم كل من الباحثين كورنيليس برات (١١٥) وجاكيونع لي (١١٦) نظرية الإعلام السلطوي حيث أكدا فشل نظرية الإعلام التنموي والمجهودات التي قادتها هذه النظرية وذلك بسبب الطبيعة السلطوية لنظم الحكم في دول العالم النامي وقد قام الباحثان بمراجعة شاملة وتقييم شامل لمجهودات الإعلام التنموي في دول العالم النامي ، وتوصلا إلى أن فشل هذه المجهودات يعود بالدرجة الأولى إلى تجاهل نظريات الإعلام التنموي ، العوامل السياسية المتحكمة في دور الإعلام في دول العالم النامي ، ويتوصل الباحثان في ختام مراجعتهما وتقييمهما إلى أن الدور المنوط بنظام الإعلام في الدول النامية هو تعزيز سلطة النظام السياسي القائم .

وهكذا ورغم أن العودة إلى نظرية الإعلام السلطوي قد تبدو وكأنها تمثل عودة إلى التصنيفات الأربعة الرئيسية التي اقترحها سيبروبيترسون وشرام إلا أن ما يميز هذه العودة في هذه المرحلة هو اختلاف تحليل أسباب هذه السلطوية وعدم اعتبار

(١١٤) محمد سيد محمد ، الإعلام والتنمية ط ٤ (القاهرة : مكتبة دار الفكر العربي ١٩٨٨) .

(١١٥) C.B Partt, "Fallacies and Failures of Communication for development: A Commentary on Africa South of the Sahara, Gazette No. 52 (1993).

(١١٦) Lee. (1991) pp. 149 - 163.

الديموقراطية مسلمة من المسلمات ، وفي هذا المجال يقترح الباحث جاكيونغ لي أن نأخذ في حسباننا عند تحليل دور وسائل الإعلام في الدول النامية عوامل مهمة : القوة السياسية والعلاقات الأيديولوجية والسياق التاريخي ، كما أكد الباحث أهمية معرفة دور المجتمع المدني في الدول النامية لأنه قنن وجهة نظره أن : «حرية الصحافة تعكس تاريخ وظروف المجتمع المدني في أي مجتمع» ، ويضيف جاكيونغ لي أن أفضل طريقة لفهم دور الإعلام في أي بلد يتطلب : «معرفة مؤسسات الاتصال الجماهيري التقليدية الخاصة التي يتميز بها كل مجتمع» وأن «معرفة الوظائف المختلفة التي تقوم بها هذه المؤسسات الاتصالية - سواء كانت وسائل للاتصال العمودي أو الأفقي - ومعرفة الفلسفة وراءها» تفيد في فهم معيارية الإعلام ومدى الحرية الإعلامية المتاحة في المجتمع (١١٧) . ويمكننا إجمال النقاط الرئيسية لنظرية الإعلام السلطوي فيما يلي :

١ - إن الدول النامية لا تقل في حاجتها إلى نظم ديموقراطية عن الدول المتقدمة .

٢ - إن استخدام وسائل الاعلام في التنمية لا يبرر السلطوية ، وأن النخب السياسية التي صاغت الدور السلطوي للإعلام بحجة القيام بالتنمية قد جعلت من القيمتين : حرية الإعلام والتنمية قيمتين متضادتين لا يمكن الحصول على إحداهما إلا بالتضحية بالأخرى ، بينما الواقع والمنطلق يقولان بإمكانية الحصول عليهما معاً كما دلت على ذلك تجارب الدول الصناعية .

٣ - لا يمكن فصل موضوع القوة والمصلحة الأيديولوجية السياسية عن موضوع حرية وسائل الإعلام في الدول النامية ، فوسائل الإعلام سلاح أيديولوجي هام في يد النخب السياسية الحاكمة .

٤ - لا يمكن فصل دور وسائل الإعلام في المجتمع عن وضع وتاريخ وظروف «المجتمع المدني» في الدول النامية فالدول التي تحوي شبكة نشطة من المجتمع المدني نتوقع أن تكون أكثر ديموقراطية من غيرها ، كما نتوقع أن تكون لديها صحافة مستقلة أكثر من غيرها ، أما الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الشبكات فإننا نتوقع فيها حدوداً دنيا من الديموقراطية ومن الصحافة المستقلة .

(١١٧) Ibid

وتتميز هذه النظرية بعدة مميزات نجملها فيما يلي :

أ - إعادة التركيز على العلاقة السياسية بين النظام الإعلامي والنظام السياسي للبلد .

ب - تعريف النظام الإعلامي كمؤسسة سياسية هامة في عملية التنافس السياسي في المجتمع .

جـ - إعادة تأطير النظام الإعلامي ضمن مؤسسات «المجتمع المدني» وأن وجودها داخل هذا المجتمع المدني أو خارجه دلالة على مدى حيوية المجتمع المدني أو خضوعه للدولة .

د - استخدام مفهوم نسبي إجرائي للديموقراطية وإخراج هذا المفهوم من الإطار الثقافي السياسي للمجتمعات الغربية ، وربط هذا المفهوم بإحياء «المجتمع المدني» في البلد .

وقد ظهرت دراسات عديدة في ظل هذه النظرية تناقش دور الإعلام في المجتمع المدني وعلاقة ذلك بالمعيارية التي يفترض أن يقاس بها أداء هذه الوسائل ، وتركزت هذه الدراسات في دول أمريكا اللاتينية (١١٨) ودول شرق آسيا (١١٩) .

أما عن إفرازات هذه النظرية في المجتمعات العربية الإسلامية فقد تعددت ردود فعل الباحثين والمنظرين ، ففي الوقت الذي اكتفى بعضهم بالتعليق على الأنظمة الإعلامية القائمة بأنها «سبب ومظهر لأزمة الديموقراطية في العالم العربي» (١٢٠) ، تهرب آخرون من الموضوع بكليته بقولهم «إن تحديد الرؤية الإسلامية لفلسفة عمل وسائل الإعلام يعتمد على نفي ما يخالف العقيدة . . أكثر مما يعتمد على إثبات أو تحديد ما هو صالح» ، والنظرة الإسلامية لا تنبثق من ثنائية القيد والحرية ولكنها تعتمد

(١١٨) E.Fox (ed). Media and Politics in Latin America. (London: Sage, 1988).

(١١٩) H. Gonzalez, Mass Media and the Spiral of Silence: the Philippines from Marcos to Aquino. " Journal of Communication No. 37 (4), (1988)

(١٢٠) راسم محمد الجمال ، الاتصال والاعلام في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١) .

على ثنائية الحلال والحرام» [١٢١] ، بينما لجأ آخرون إلى اقتراح تبني نظرية المسئولية الاجتماعية (النظرية الليبرالية المعدلة) المتمثلة في عنصرين هامين : ١ - تقديم التغطية الإعلامية الشاملة في ظل الرقابة المهنية والذاتية ، ٢ - العمل كسلطة رابعة لمراقبة أعمال الحكومة وذلك بعد أن تكون معتمدة على الإعلان التجاري الذي سيضمن حرية الكلمة واستقرار السياسة [١٢٢] .

ولا ترقى في الحقيقة معظم هذه التعليقات إلى تقديم أي تنظير حول معيارية وسائل الإعلام في المجتمعات العربية الإسلامية ، فالتعليق الأول لا يفسر لنا كيف تكون الوسائل سبباً ومظهراً لأزمة الديموقراطية؟ كما لا يفسر الدور المطلوب من أي (إعلام) في أي ديموقراطية .

أما التعليق الثاني فهو يعطي نظرة شديدة السلبية عن دور الإسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وفي الحقيقة فإن النظرة الإسلامية وإن كانت لا تنبثق من ثنائية القيد والحرية إلا أنها وبلاشك لها رأيها في ثنائية القيد والحرية ، والتشريعات الإسلامية لها مقاصدها الهامة التي تعود بالتأثير بشكل مباشر في ثنائية القيد والحرية سواء بالنسبة للحاكم والمحكومين أو بالنسبة للأفراد والجماعات والمؤسسات .

أما التعليق الثالث والذي يقترح تبني نظرية المسئولية الاجتماعية فقد سبق أن أوضحنا أن مثل هذه المفاهيم التي أصبحت كلاسيكية تعرضت للنقد والمساءلة الشديدين في الغرب ، إذ لم تعد الرقابة المهنية أو الذاتية كافية في ظل مؤسسات ليست مؤسسة لتهدف إلى ذلك ، وكذلك لم يعد الإعلان ولا المؤسسة الخاصة ضماناً لحرية الكلمة في ظل امتلاك الصحافة من قبل مؤسسات تجارية ضخمة تسعى هي بدورها للبحث عن مصالحها الذاتية [١٢٣] .

(١٢١) حمدي حسن ، الوظيفة الاخبارية لوسائل الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩١) .

(١٢٢) بسيوني إبراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣) .

(١٢٣) انظر آراء المنظرين جيمس كينس وجيمس كيران في تنظيمات وسائل الإعلام ضمن نظريات السياسات .

وفي نظرنا أن أهم الإفرازات الجادة والمثمرة هي تلك التي قدمت في ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية» وإن كانت معظم الكتابات فيها لم تتناول على وجه الخصوص الارتباط بين وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ، وقد تعرض فيها الباحثون إلى تأصيل مفهوم «المجتمع المدني» ليعني عدة مفاهيم كالطوعية والمؤسسية الوسيطة ومحاضن الحماية الاجتماعية واستهداف التكافل . . .[١٢٤] . وهذه المحاولات التنظيرية تكاد تكون الأولى والوحيدة في مجال تأصيل هذا المفهوم وتأهيله للاستخدام في ظل المجتمعات العربية الإسلامية .

ورغم محاولات المنظرين تحديد دور العلاقة بين وسائل الإعلام ومفهوم «المجتمع المدني» لا تزال النظرية قاصرة في هذا الشأن .

التحليل النظري لنظرية الإعلام السلطوي :

(١) الإطار التاريخي والاجتماعي للنظرية :

ظهرت هذه النظرية في إطار الاهتمام العالمي بالعودة إلى الديموقراطية والذي ظهر على شكل موجات ثلاث أهمها وأكبرها هي الموجة الثالثة من العودة إلى الديموقراطية ، وقد تأخر المنظرون الإعلاميون كثيراً وراء نظرائهم في علم السياسة في تنظير العلاقة بين وسائل الإعلام والدقرطة ، وتشكل نظرية الإعلام السلطوي في مجملها نقاط انطلاق نظرية نشأت من فشل النظريات السابقة التي سعت لتفسير دور الإعلام في الدول النامية .

(٢) هدف المنظرين في النظرية :

استهدف المنظرون هنا الخروج من دائرة الاهتمام التنظيري المنحصر في دراسة العلاقة بين التنمية ووسائل الإعلام ، وقد ظل اهتمام الكثيرين من المنظرين منحصراً

(١٢٤) سيف الدين إسماعيل «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة ، في سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (١٩٩٢) ؛ برهان غليون «بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية» ، في سعيد بن سعيد العلوي وآخرون .

في دراسة دور وسائل الإعلام في تنمية الدول النامية ، سواء كان ذلك الاهتمام ليبراليا كما في نظرية الإعلام التنموي أو ناقداً كما في نظرية التبعية الإعلامية ، ولهذا أعاد المنظرون تأطير دراسة عملية التنمية في ظل العلاقة الديموقراطية أو السلطوية الموجودة في دول العالم النامي .

(٣) طريقة بناء النظرية :

أعاد المنظرون ترتيب أولويات المفاهيم ، فدفعوا بمفهوم التنمية إلى الوراء وقاموا بتقديم مفاهيم الديموقراطية ، ومن خلال هذا التقديم عملوا على إعادة تعريف مفهوم الديموقراطية كمفهوم نسبي وديناميكي (الديمقراطية كعملية وحدث) ، ولهذا استخدم المنظرون مفاهيم وسيطة مثل مفهوم «المجتمع المدني» الذي يعتبره المنظرون مفهوماً في غاية الاهمية ، ورغم توصية معظم المنظرين بضرورة الاهتمام به فإن تفسيره وربطه بمفاهيم الإعلام يحتاج إلى جهد بحثي ونظري كبير .

(٤) النموذج الذي بنيت عليه النظرية :

تعتمد النظرية على نموذج خاص يظهر خصائص رئيسية هي :

١ - الصحافة جزء من «المجتمع المدني» والذي يحدد بعلاقته مع الدولة مدى الديموقراطية أو السلطوية .

٢ - «المجتمع المدني» مفهوم سياسي وتاريخي ومتغير ، والتغير الذي يطرأ عليه تاريخياً هام جداً في تصور الدور المخصص للصحافة في المجتمع .

٣ - الصورة العامة لمجتمعات دول العالم النامي لا تزال هي السلطوية ، أي بمعنى أن النظام الإعلامي كجزء من «المجتمع المدني» مسخر لخدمة مؤسسات الدولة ، ولكن هذه الصورة ليست ثابتة فهي متغيرة بتغير الظروف التاريخية وبتغير المجتمع المدني نفسه .

٤ - بدأ النموذج الخطي الذي أشرنا إليه سابقاً بـ نموذج رقم (١) يتغير ، وبدأ النموذج العام للنظرية يتجه نحو الدائرية .

النموذج رقم (٢)

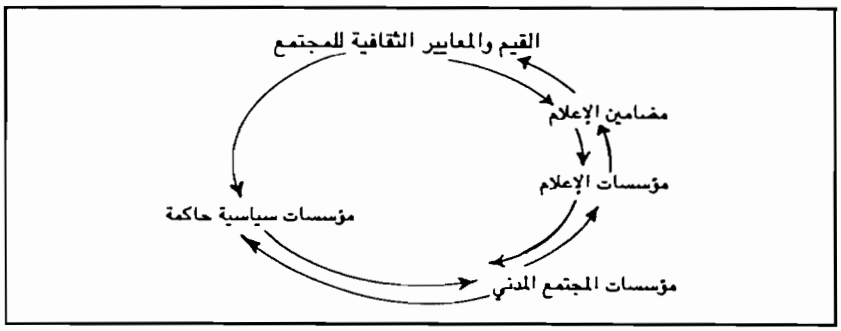

النموذج رقم (٣)

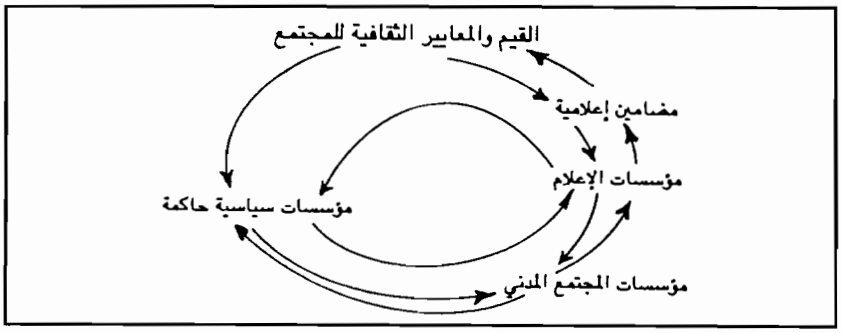

ولكننا كما نلاحظ في الشكل رقم (٢) فإن ثنائية التأثر والتأثير لا تصل إلى العلاقة بين مؤسسات الصحافة والمؤسسات السياسية القائمة .

٥ - مادة بناء النظرية :

استخدم المنظرون مفاهيم مأخوذة من نظرية الديموقراطية في بناء نظريتهم ، وأهم هذه المفاهيم مفهوم «المجتمع المدني» الذي استخدم كمفهوم وسيط بين مؤسسات الإعلام والمؤسسات السياسية الحاكمة .

وفي وجهة نظرنا فإن التنظير المعياري الإعلامي في دول العالم النامي قد قطع شوطاً لا بأس به من التقدم حتى استطاع التخلص من بعض نقاط الضعف التي شابته ، وبتوصل هذا التنظير إلى نظرية الإعلام السلطوي/ الديموقراطي والتي نعدها بداية التنظير الحقيقي لمعيارية الإعلام في دول العالم النامي ، فإننا نرى أن التنظير حقق عدداً من النقاط الهامة ، وهي نقاط ضرورية لأي محاولة لتنظير معيارية الإعلام في دول العالم النامي ، وهذه النقاط نجملها فيما يلي :

١ - التخلص من ثنائية وتضاد قيمتي التنمية/ الحرية .

٢ - إعادة تصور الديموقراطية بمفهوم نسبي ديناميكي يراعي الخصوصية والتاريخية للبلد .

٣ - استيعاب المؤسسة الإعلامية ضمن مؤسسة «المجتمع المدني» الهامة في التحليل السياسي للمجتمع .

٤ - الخروج من أحادية التأثير المتصورة في نموذج رقم (١) وبداية طرح نموذج ثنائي يقوم على التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع ، كما في نموذج رقم (٢) .

ونحن نرى أن هذه النقاط هامة وتشكل بداية أساسية لأي محاولة تنظير لدور وسائل الإعلام في مجتمعات الدول النامية .

* * *

الفصل الرابع
طريقة بناء النظرية الاعلامية المعيارية عن وسائل الإعلام في دول العالم النامي

الطريقة لبناء نظرية إعلامية معيارية عن وسائل الإعلام في دول العالم النامي يجب أن يتوافر فيها أمران كما ذكرنا سابقاً :

١ - الاستفادة من تجارب التنظير المعياري المطروحة في الساحة الآن وذلك حتى لا نقوم بإعادة اختراع العجلة مرة أخرى (كما يقال) ، أي أنه يجب علينا البدء من حيث انتهى الآخرون .

٢ - مراعاة الخصوصية الثقافية والتاريخية والاجتماعية والسياسية لدول العالم النامي .

ولذلك ستكون طريقتنا المقترحة مبنية على الإطار التحليلي النظري الذي استخدمناه سابقاً لتحليل جميع النظريات المطروحة سواء في الغرب أو في دول العالم النامي .

(١) تحديد الإطار التاريخي والاجتماعي للنظرية :

يجب أن تنطلق النظرية الإعلامية المعيارية لإعلام دول العالم النامي من واقع الأوضاع التاريخية والاجتماعية لدول العالم النامي ، ولهذا يجب أن يكون المنطلق في هذه الحالة نظرية الإعلام السلطوي التي مثلت ما توصل إليه التنظير في دول العالم النامي ، فهذه النظرية تحقق لنا النقاط الهامة التالية :

١ - تتيح لنا النظرية التخلص من ثنائية وتضاد قيمتي التنمية/ الحرية (الديموقراطية) ، تلك الثنائية التي أسهمت في استخدام النخب للوسائل استخداماً «فوقيا» وأعطت الشرعية للاستخدام السلطوي للوسائل .

٢ - تتيح لنا النظرية إبعاد مفهوم «الديموقراطية» عن المرتبطات الدائرة حول الذات الغربية ، وذلك باستخدام مفهوم إجرائي نسبي ديناميكي يركز على الديموقراطية كعملية (Process) والديموقراطية كحدث (Action) وبذلك يراعي الخصوصية التاريخية للبلد .

٣ - إعادة تأطير المؤسسة الإعلامية ضمن مؤسسة «المجتمع المدني» الهامة في التحليل السياسي للبلد .

٤ - الخروج من أحادية التأثير المتصورة في نموذج رقم (١) وبداية طرح نموذج ثنائي التأثير يعتمد على تفاعل مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الحكم السياسية في البلد .

وهنا لابد أن نؤكد على أن هذه النظرية تشكل نقطة للانطلاق والتطوير والتحسين ، وتحتاج النقطتان (٣) ، (٤) إلى كثير من التطوير ، فالمؤسسة الإعلامية في نظرنا تتمتع بكثير من الخصوصية كمؤسسة واقعة ضمن مؤسسات «المجتمع المدني» لذلك يجب أن تعرف على أنها «مؤسسة ثقافية سياسية» بمعنى أن التنافس على التأثير في مضامينها يمثل في حقيقة الأمر تنافساً بين الجماعات الاجتماعية المختلفة على فرض تفسير معين للأحداث وفرض معان معينة مرتبطة بمصلحة إحدى الجماعات المختلفة ، أما مصطلح «المجتمع المدني» نفسه فينبغي أن يفهم بكثير من الديناميكية والبعد عن التضاد (Dichotomy) ، فالمجتمع المدني يجب ألا يعرف بأنه ليس من مؤسسات الدولة ، بل على العكس فإن المجتمع المدني بالمفهوم الذي نتبناه هو تشكيلة من المؤسسات الطوعية التي قد تتداخل مع مؤسسات الدولة في أي ظرف تاريخي ، وهذا التداخل المشترك والمتغير بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لا ينتج محصلة صفرية ، فليس كل تداخل من مؤسسات الدولة يعني بالضرورة تقهقر مؤسسات المجتمع المدني وضعفه ، ولا العكس ، بل قد يكون هذا التداخل مظهراً

لظاهرة واحدة (وجهان لعملة واحدة) ، هي ممارسة جماعات محددة لقوة بوجهيها الدولي والمجتمعي (١٢٥) .

أما النقطة الرابعة فإننا نرى الحاجة إلى تأكيد دور الفاعل المؤثر للمؤسسات الإعلامية في التأثير على المؤسسات الأخرى في المجتمع بما فيها المؤسسة السياسية الحاكمة ، وإننا نجد تعزيزاً كبيراً لمثل هذا التوجه من دراسات كالدراسة التي قام بها بسيوني حمادة ووجد فيها دوراً مشروطاً لوسائل الإعلام في صنع القرارات في جمهورية مصر العربية وكان قد وجد أن طبيعة هذا الدور تعتمد (Cotingent) على نوعية القضية ونوعية الوسيلة الإعلامية (١٢٦) .

(٢) تحديد هدف النظرية :

ينبغي أن يكون الهدف من النظرية هو تحديد مفهوم معيارية وسائل الإعلام (ديموقراطية ، مصلحة عامة) بالشكل الذي يتناسب مع واقع وسائل الإعلام في دول العالم النامي ، وبذلك يكون الهدف مقارنة هذا الواقع الذي يجب أن يستند فيه على دراسات إمبريقية بالمعيارية المطلوبة أو المتوقعة من هذه الوسائل ، ومن ثم الخروج من واقع هذه المقارنة بعدد من التوصيات والسياسات الاتصالية الهامة ، ونحن نرى أن هذا هو الهدف الممكن من قبل هذه النظريات المعيارية إذ إننا نشارك علماء مثل جون كين وجين كيران رأيهم في أن محاولات الخروج بتعميمات عن الظاهرة الإعلامية خارج إطارها الوطني لن يكتب لها النجاح ، لأن الظاهرة الإعلامية المعيارية يتأتى البدء في فهمها داخل إطارها المجتمعي الثقافي التاريخي .

(٣) تحديد طرق بناء النظرية :

إنطلاقاً من هدفنا في بناء نظرية سياسات (Policy - Making) فإن هذا يعني أننا سنستخدم الإطار الوطني للظاهرة ، أو بمعنى آخر فإننا سنركز على اختيار مستوى

(١٢٥) R.K, Krimly "the Political Economy of Rentier States" (Ph.D.) Dissertation. George Washington University, (1993).

(١٢٦) حمادة ، ١٩٩٣ .

الدراسة الوطني (National) لدراسة الظاهرة ، فنظرية السياسات توفر لنا عدداً من المميزات التي نراها هامة للحصول على تنظير متكامل للظاهرة :

١ - الإطار التاريخي الذي يعامل تفاعل الإعلام مع المؤسسات الأخرى في المجتمع من منظور عملية (Process - Oriented) .

٢ - مراعاة عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة وذلك بدلاً من الاعتماد على تفسير الظاهرة من خلال عامل واحد أو عاملين فقط .

ولهذا نرى أن الطريقة المثلى لبناء نظرية سياسات هي طريقة دراسة الحالة التاريخية (Historical Case Study) ويمكننا في الواقع أن نختار بين عدد محدود من الحالات التاريخية ، ونحن في هذا المجال نتفق تماماً مع ما قاله الباحث ديتريتش رويشماير عن تفوق طريقة الحالة التاريخية عن طريق المقارنات الكمية وذلك لأنها :

١ - توفر تحليلاً نظرياً غنياً للظاهرة .

٢ - توفر معالجة أفضل لعدد كبير من العوامل .

٣ - تراعي الخصوصية التاريخية للبلد .

٤ - تعطي وزناً كافياً للولادة التاريخية للمؤسسات والبنى السياسية والاجتماعية والتطورات .

٥ - توفر أفكاراً تفسيرية تعالج عملية التعاقب للتغيرات (Sequences of change) وهذه العملية هامة لفهم التطورات السياسية كالتغيرات الديموقراطية .

٦ - توفر السببية في إطارها التاريخي (١٢٧) .

ويمكن إجمال طريقة بناء النظرية في الخطوات التالية :

---

(١٢٧) يقدم الباحث ديتريتش مقارنة شاملة بين الطريقتين : منهج البحث الكمي الدولي ومنهج البحث التاريخي المقارن ، ويصل فيها إلى تفوق منهج البحث التاريخي المقارن وذلك بعد استعراض عدد كبير من الدراسات الأكاديمية في هذا المجال .

Dietrich Rueschemayer, "Different Methods - Contradictory Results? Research On Development and Democracy". In C. Ragin, Issues and Alternatives in Comparative Social Research. (Leiden, The Netherlands: E.J Brill, 1991).

١ - الدراسة التاريخية لواقع الأداء الإعلامي لمختلف وسائل الإعلام سواء على المستوى الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي ، ويمكن في هذه الحالة تقديم مقارنة بين أداء الوسائل المختلفة (المطبوعة مقابل الإلكترونية مثلاً) ، وكذلك مقارنة أداء المؤسسة الإعلامية بغيرها من المؤسسات على المستوى الوطني ، أو مقارنتها بمثيلاتها في حالات أخرى مختارة (على أن يستهدف الاختيار هدفاً نظرياً محدداً) .

٢ - الدراسة التاريخية لتوقعات الجماهير أو المؤسسات الأخرى من المؤسسة الإعلامية ، وقد تكون هذه التوقعات على شكل «أساطير» لها قوة الحقيقة أو على شكل قيم ثقافية محددة أو على شكل فلسفات أو أيديولوجيات محددة ، ودراسة التغيرات الطارئة على هذه التوقعات .

٣ - مقارنة هذه التوقعات/ القيم/ المعايير بواقع الأداء للمؤسسات الإعلامية المختلفة ، وتفسير الفجوة بين التوقعات والأداء على ضوء الواقع الإمبريقي .

٤ - الخطوة الأخيرة هي تقديم توصيات ومقترحات تشمل مراجعة الواقع الاتصالي واقتراح طرق وسياسات تصل الفجوة بين واقع الأداء والمعايير المتوقعة .

(٤) تحديد النموذج الذي تبنى به النظرية :

النموذج الذي يجب أن تبني عليه النظرية هو نموذج دائري كما في النموذج رقم (٣) ، ونحن نقترح هذا النموذج بديلاً للنموذج الأحادي التأثير الموجود في الشكل رقم (١) ، وهو النموذج الذي يعطي لوسائل الإعلام فاعلية وقدرة على التأثير في المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، وفي الحقيقة إننا نرى أن النموذج الذي ينظرإلى المؤسسة الإعلامية كمتأثرة فقط بالمؤسسات الأخرى يبالغ في سلبية هذه المؤسسة ولا يعطي لها دورها الذي تقوم به على أرض الواقع ، وينبني النموذج السلبي للمؤسسة الإعلامية على نتائج البحوث الإعلامية التي تقول «بأن وسائل الإعلام تعمل دوماً وبشكل غير منتظم على تعزيز ودعم المؤسسات الاجتماعية القوية أو تعمل على

ترسيخ الوضع الراهن لتوزيع القوى في المجتمع» [١٢٨] ، غير أن مثل هذه النتائج تعارضها نتائج بحوث أخرى ترى أن وسائل الإعلام تعمل أثناء عملها على كشف مشكلات تساعد الآخرين على تحديد القوى القائمة [١٢٩] ، وقد وجدت البحوث أيضاً أن وسائل الإعلام «تظهر في الوقت ثغرات منطقية (Discursive Openings) وعدم تناسق (Inconsistencies) وتناقضات (Contradictions) وهذه تشكل في مجموعها أساساً يستخدم لتطوير الاستراتيجيات السياسية للجماعات والحركات السياسية المختلفة [١٣٠] وقد توصل الكثير من الباحثين إلى حقيقة هذا الدور المزدوج (Dual Role) لوسائل الإعلام في تعزيز الوضع القائم من جهة والمساعدة في تحديده من جهة أخرى في عدد متزايد من الدراسات الامبريقية [١٣١] ، [١٣٢] ، [١٣٣] .

(٥) المفاهيم التي تبنى بها النظرية :

لا تعتمد الطريقة التي نقدمها فقط على إعادة تشكيل النموذج الفلسفي للنظرية فقط وإنما تقتضي أيضاً إعادة صياغة (Reconceptualizing) عدد من المفاهيم التي نراها هامة وضرورية لأية نظرية إعلامية معيارية لدول العالم النامي ، وتشمل هذه المفاهيم : المفهوم التاريخي والاجتماعي لوسائل الإعلام ، طبيعة علاقة المؤسسة الإعلامية بالمؤسسة السياسية ، وطبيعة ارتباط هذين المفهومين بعملية الدقرطة .

١ - المفهوم التاريخي والاجتماعي لوسائل الإعلام :

يجب أن يعاد فهم وسائل الإعلام على أنها مؤسسة ثقافية سياسية هامة مؤثرة في المجتمع ، وأنها من خلال موقعها الوسيط بين الجماعات المختلفة وبين النخب السياسية

(١٢٨) P.Bruck, (1939)

(١٢٩) Ibid.

(١٣٠) Ibid.

(١٣١) Ibid.

(١٣٢) N. Eliasoph, "Routines and the making of oppositional News, "Critical Studies in Mass Communication No 5 (1988), pp. 313 - 334.

(١٣٣) M. Merys, "Reporters and Beats: The Making of Oppositional News "Critical Studies in Mass Communication No. 9 (1992). pp 75 - 90

والثقافية والاقتصادية المختلفة تلعب دوراً هاماً في فرض معان معينة وتفسيرات معينة وأطر أيديولوجية معينة بل وفهم للعالم ، ويشكل التنافس بين هذه النخب تنافساً على التأثير على هذه المعاني والتفسيرات والأطر ، ولاشك أن هذه التفسيرات والأطر تستقي جذورها من القيم الثقافية السائدة في المجتمع فتقوم النخب المختلفة بعملية انتقاء وتأطير لها وتعيد طرحها في مفاهيم جديدة تخدم مصالحها .

أما الإطار التاريخي لهذه الوسائل فهو يتناول كيفية زراعة هذه الوسائل في المجتمع وطبيعة الدور الذي توقعته النخب المختلفة منها بالإضافة إلى طبيعة الدور التاريخي لهذه الوسيلة أو تلك ، فمثلاً قد يتاح مجال كبير من الحرية السياسية لصحيفة معينة نظراً للدور التاريخي الذي لعبته هذه الصحيفة مثلاً كصحيفة وطنية لها تاريخ طويل في محاربة الاستعمار ولاحتوائها على رموز وطنية ذات شعبية وشرعية محددة .

ولهذا نرى أن التحليل النظري الهادف لتكوين نظرية معيارية عن إعلام دول العالم النامي يجب أن يوفر مساحة من الحساسية تكون كافية للتمييز بين الوسائل الإعلامية المختلفة حتى داخل الإطار القطري نفسه ، ناهيك عن التمييز بين الوسائل المطبوعة والوسائل الإلكترونية ، فالتوقعات التنويرية من الوسائل المطبوعة تختلف عن التوقعات الترفيهية من الوسائل الإلكترونية .

ويشكل الإطار التاريخي الثقافي للوسائل نوعية القيم والمعايير الثقافية التي نقلت من مؤسسات الاتصال الجماهيري التقليدية إلى مؤسسات الإعلام الحديثة وما صاحب ذلك من تعديلات وتغيرات ، كما يشمل نوعية القيم التي تتوقعها نخبة معينة أو مؤسسة معينة مقابل توقعات نخب أخرى ونتائج هذا التنافس بينهم .

٢ - علاقة المؤسسة الإعلامية بالسياسة :

لاشك أن طبيعة علاقة المؤسسة الإعلامية بالمؤسسة السياسية في البلد هي طبيعة سياسية ، أي أنها علاقة ترتبط بصراع القوى بين الجماعات والنخب المختلفة ولها علاقة بالمصالح الأيديولوجية لكل طرف من الأطراف السياسية ، غير أن هذا لا يعني بأي

حـال من الأحـوال أن نتـوقف في بناء نظريتنا عند هـذه العـلاقـة ، بل يجب عنـد بناء نظريتنا المعيـارية أن نحصل على تفسير اجتـماعي وثقافي وتاريخي مؤسسي لهـذه العلاقة السياسية ، ويجب أن يشمل هذا التفسير الإجابة عن التساؤلات التالية :

١ - ما القيم التاريخية الثقافية التي اختارتها النخب لشرعية حكمها؟

٢ - ما القيم التاريخية الثقافية التي اختارتها النخب لشرعية سيطرتها على الوسائل؟

٣ - هل طرأ أي تغير على القيم الثقافية أو على الممارسة السياسية المستخدمة أو على النخب السياسية؟

٤ - هل ظهرت قيم بديلة منافسة أو تفسيرات حديثة للقيم أو انقسام في النخب السياسية القائمة أو برزت نخب سياسية حديثة؟

٣ - علاقة المؤسستين الإعلامية والسياسية بمفهوم الدقرطة :

لا ينفصل هذا الموضوع عن سابقه ، فطبيعة التفاعل الإعلامي السياسي سيؤثر بشكل كبيرعلى ظهور عملية الدقرطة ، وكما سبق أن ذكرنا فإن المؤسسة الإعلامية ذات دور مزدوج في المحافظة على النظام وفي مساعدة متحديه ، ويجب هنا أن لا نتوقع أن تقوم وسائل الإعلام بدور «المحدث» (Triggering Role) إلا أنها تلعب دوراً كبيراً في إعداد الأرضية للديموقراطية الثقافية والأيديولوجية وتمهد للتعددية وقبول الرأي الآخر ، ولذلك فهي تلعب دوراً كبيراً في مجتمعات دول العالم النامي .

ومن المفاهيم المهمة التي رأينا إمكانية الانتفاع بها بعد تأصيلها مفهوم «المجتمع المدني» الذي يعد مؤسسة طوعية وسيطة هامة في المجتمع ، وإننا نتفق تماماً مع الباحثين برهان غليون وسيف الدين إسماعيل في ضرورة ألا نأخذ بتضاد هذا المفهوم مع مفهوم الدولة ، وأن عملية الدقرطة ينبغي أن تشمل المؤسستين معاً (١٣٤) ، (١٣٥) ، فالمجتمع المدني كما رأينا من خلال نظرية الديموقراطية يلعب دوراً مسبباً في عملية الدقرطة ،

(١٣٤) اسماعيل ١٩٩٢ .
(١٣٥) غليون ١٩٩٢ .

ولذلك ينبغي أن يشمل تحليلنا لعلاقة المؤسستين الإعلامية والسياسية الإجابة عن التساؤلات الهامة التالية :

١ - ما الدور الذي تلعبه المؤسسات التقليدية في العملية السياسية؟ وهل تسهم في الدقرطة؟

٢ - ما نوعية العلاقة بين المؤسسات التقليدية ووسائل الإعلام؟

٣ - ما نوعية العلاقة بين المؤسسات التقليدية والدولة؟ وأثر ذلك على العلاقة مع وسائل الإعلام؟

وخلاصة القول فإننا ننادي بأن تكون طريقة بناء النظرية الإعلامية المعيارية متبعة للخطوات الرئيسية التالية :

١ - الانطلاق من دراسة الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي للبلد النامي ، ومن خلال دراسة هذا الواقع يتم تحديد العوامل المسهلة والمعوقة لعملية الدقرطة بما في ذلك الدقرطة المتاحة للوسائل الاعلامية .

٢ - دراسة القيم الثقافية العامة والمستخدمة من قبل النخب المختلفة في بناء المؤسسات المختلفة بما فيها السياسية ، والمعايير المستقاة من هذه القيم والتي يحكم بها على أداء وسائل الإعلام .

٣ - مقارنة هذه القيم والمعايير بواقع الأداء للمؤسسات الإعلامية القائمة .

٤ - تحليل أسباب الفجوة الموجودة بين القيم والأداء الإعلامي واقتراح الوسائل والسياسات الكفيلة بدقرطة الوسائل واستجابتها للتوقعات المرتقبة منها .

* * *

الخاتمـــة

قام الباحث بمراجعة تحليلية ناقدة لأدبيات التنظير الإعلامي المعياري عن دول العالم الغربي وتلك الموجودة عن دول العالم النامي ، واستهدف الباحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي في البحث وهو : ما أفضل الطرق لبناء نظرية إعلامية معيارية عن دول العالم النامي؟ والإجابة عن هذا التساؤل مهمة وذلك لأهمية وعود مثل هذه النظرية لأنها : أولاً تلعب دوراً هاماً في إعطاء البنية والشرعية للمؤسسة الإعلامية الوطنية ، وثانياً : لأنها تؤثر في توقعات الجماهير والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في المجتمع عن دور وأداء المؤسسة الإعلامية .

وقد استخدم الباحث في تحليله لأدبيات التنظير الإطار التالي : (١) تحديد الإطار التاريخي والاجتماعي للنظرية ، (٢) وتحديد هدف المنظرين من طرح النظرية ، (٣) وتحديد مادة بناء النظرية ، (٤) وتحديد النموذج الفلسفي الذي بنيت عليه النظرية ، (٥) وتحديد الطريقة التي بنيت بها النظرية .

وقد توصل الباحث إلى طريقة بناء نظرية إعلامية معيارية تتناسب واختلاف ظروف وواقع دول العالم النامي وتشمل الطريقة الإطار التالي :

١ - الانطلاق من واقع الظروف السياسية الاجتماعية للبلد النامي .

٢ - استهداف المنظرين مقارنة الواقع بما ينبغي مع طرح توصيات عملية .

٣ - استخدام الطريقة التاريخية في بناء النظرية .

٤ - استخدام النموذج الدائري الذي يتيح دوراً إيجابياً فاعلاً للمؤسسة الإعلامية بدلاً من النموذج الأحادي المحدود الفائدة .

٥ - استخدام عدد من المفاهيم الحديثة والهامة مثل (١) مفهوم وسائل الإعلام

كمؤسسة ثقافية تاريخية .

(٢) ومفهوم تأثر العلاقة السياسية بين المؤسسة الإعلامية والدولة بعوامل أخرى وأنها ديناميكية متغيرة .

(٣) ومفهوم تفاعل المؤسسة الإعلامية مع المؤسسة السياسية في ظل عملية «دقرطة» تاريخية متغيرة وفي هذا المجال تلعب تفاعلات المجتمع المدني الذي يعد الإعلام جزءاً منها دوراً أساسياً هاماً .

ولا تمثل هذه النظرية في وجهة نظرنا نهاية الطريق بقدر ما تمثل محاولة لتأطير نظرية إعلامية معيارية تناسب دول العالم النامي ، ولاشك لدينا أن هذه الطريقة ستكون قابلة للتطوير والتعديل عند القيام بتفعيلها على أرض الواقع للوصول إلى نظرية إعلامية معيارية وطنية .

* * * *

المراجع الإنجليزية

Almond, G. and S. Verba, The Civic Culture (Princeton: Princeton University Press, 1963)

A min,. Delinking, New York: Monthly Y Press, 1990.

Ang. I. " Culture and Communication: Towards an Ethnographic Critique of Media Consumption in the Transnational Media System. "European Journal of Communication. 5(2-3), 1990

Araby, O. " Media Imperialism: Theoretical Considerations. " Paper presented at the ICA conference in Honolulu May, 1985

Beayeyz, I.A. " An Analytical Study of Television and Society in three Arab States: Saudi Arabia, Kuwait, and Bahrain". Ph.D. Dissertation, Colombus, Ohio: Ohio State University, 1989.

Biltereyst. " Reception Analysis and International Communication Research: Evaluating Qualitative Audience Research on Transnational Media Impact. Paper Presented at the IAMCR conference, Seoul, Korea, July, 1994.

Boyd- Barrett, Medial Imperialism: Toward An International Framework for the analysis of media systems, " In J. Curran, M. Gurevitch and J. Woollacoot, (eds). Mass Communication and Society, London: Arnold, 1977.

Bruck, P. " Strategies for Peace, Strategies for new research" Journal of Communication No 39, 1989.

Cardoso, F.H. and E.Faletto, Dependency and Development in latin America. Berkeley : University of California Press 1979.

Chaffee, S.H. and C.R. Berger. " What Communication Scientists do" In C.R. Berger and S.H. Chaffee (eds.) Handbook of Communication Science, Newbury Park, Calif: Sage, 1987.

Curran, J. " Mass Media and Democracy" In J. Curran and M. Gurevitch Mass Media and Society, London: Arnold, 1991

Dahl, R.A. Polyarchy: Participation and Opposition, New Haven: Yale University Press, 1971.

Gurevitch, M. M., Levy, and I. Roeh, " The Global Newsroom", in P.Dahlgren and C. Sparks (eds.) Communication and Citizenship: Journalism and the Public Sphere in the New Media Age, London: Routledge, 1991.

Eliasoph, N. Routines and the making of oppositional News. " Critical Studies in Mass Communication, No 5 (1988), pp. 313 - 3345.

Farace, V. : A Study of Mass Communication and National Development. " Journalism Quarterly No 43 (2), 1966

Fisher H.D. and J. C Merrill Internantional and Intercultural Communication, New York: Hasting House, 1976.

Fox, E. (ed) Media and Politics in Latin America, London: Sage, 1988

Galtung, J. and M. Ruge, " The Structure of Foreign News" Journal of Peace Research No. 1965.

Gastil, R.,D. Freedom in the World : Political and Civil Liberties, 1988 - 1989. New York: freedom House, 1989.

Golding, P. " Media Professionalism and the Third World"", In J. Curran , M. Gurevitch, and J. Woollacott (eds). Mass Communication and society, London Arnold, 1977

Gonzalez , H. Mass Media and the Spirit of Silence: the Philippines from Marcos to Aquino. Journal of Communication No.37 (4), 1988

Guback, T. and T. Varis, Transnational Communication and Cultural Industries.

Reports and Papers on Mass Communication No. 92, Paris: UNESCO, 1992

Golding , P. and P. Elliott, Making The News, London, Longman, 1979

Hachten, W. The World News Prism, Ames: Iowa State University Press, 1981

Heath, Robert L. & Jennings Bryant. Human Communication Theory and Research (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1992).

Hutchins, R. "Commission of Freedom of the Press" A free and responsible Press Chicago: University of Chicago Press, 1947.

Katz, E. and G. Wedell, Broadcasting in the Third world, (Massachusetts: Harvard University Press, 1977)

Keane, J. " Democracy and the Media - Without Foundations " Political Studies No. 22 (Special Issue)1992.

Kent, K.E. " Freedom of the Press: An Empirical analysis of One Aspect of the concept", Gazette, 23,(3).

Kerlinger, F. Foundations of Behavioral Research, New York: Holt, Rinehart & Winston.

Krimly, R.K. The Political Economy of Rentier States, PHD dissertation, George Washington University. 1993.

Lee, J. K. " Press Freedom and National Development: Towards a re-conceptualiztion, Gazette No, 48, (1991) , pp.149-163.

Lerner, D. The Passing of Traditional Society: Modernising the Middle East., New York: Free Press, 1957.

Levine, D.H, "Paradigm Lost: Dependence to Democracy:, World Politics No.22, April, 1988.

Liebs, T. & E. Katz, The Export of Meaning: Cross - Cultural reading of "Dallas", New York : Oxford University Press. 1990

Lipset, S.M. "Some Social Requisites of Democracy", American Political Science Review. No. 53 , March, 1959.

Livingstone. S. Making Sense of Television. Oxford: Pergamon Press, 1990

Lowenstein, R.L. Press Freedom as A Barometer of political Democarcy In H.D. **Martine**,J. and A.G Chaudhary (eds.) Comparative Mass Media Systems, White Plains. N. Y: Longman, 1983.

Martin, J. and R.E. Hiebert. Current Issues in International Communication , White Plains, N.Y. : Longman 1990

Mattelart, A. Multinational Corporations and the Control of Culture, New Jersey: Humanities Press, 1979.

Mcleod, J.M. and G.M. Kosicki, and D.M. Mcleod, "The expanding Boundaries of political Communication Effects" , In J. Bryant and D. Zillmann Media Effects.

Advances in Theory and Research, Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, 1994

McQuail, D. Mass Communication Theory, London: Sage 1994.

Merril, J.C. and R.L.Lowenstein, Media Massages and Men New York: Mackay 1971

Merrill, J.The Dialectic of Journalism: Towards a Responsible use of Press freedom (Baton Rouge: Lousiana State University, 1989), pp. 97-98.

Meyrs, M. Reporters and beats: The making of oppositional news. Critical Studies in Mass Communication No.9 (1992), pp. 75-90.

Moore, B. Social Origins of Democracy and Dictatorship, Boston: Beacon Press, 1966

Mowlana, H. " Aparadigm for comparative Masss Media Anlysis In H.D. Fisher and J.C Merrill , International and Intercultural Communication, New York: Hasting House, 1976.

Mundt, W.R "Global Media Philosophies "In J.C Merrill, Global Journalism: Survery of International Communication (New York : Longman, 1991) p.20.

Nixon, R.B " Factors Related to Freedom in National Press Systems. Journalism Quarterly No 37 (1) 19640.

O'Donnell, G. and P.C Schmitter, Transition from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about uncertain Democracies, Baltimore: John Hopkins University Press 1986

Partt, C.B. " Fallacies and Failures of Communication for development : a Commentary on Africa South of the Sahara. Gazette No.52, 1993

Picard, R.G.The Press and the Decline of Democracy, Westport, Conn. : Greenwood press,1985.

Pye, L.W. (ed.) Communication and Political Development . Princeton: Princeton University Press, 1963.

Royal Commission On the Press 1947 - Report, London: HMSO, 1949

Rueschemayer, Dietrich, Different Methods Contradictory Result? Research On Development and democracy" In C. Ragin Issues and Alternatives in Comparative Social Research , Leiden, The Netherlands: E.J Brill, 1991.

Scannell, P. "Public service broadcasting and modern public life, Media, Culture and Society, No 11, 10=989.

Schiller, H. Communication and Cultural Domination, White Plains: International Arts.1976

Schiller, D. Objectivity and the News, (Philadelphia, University of Pennsylvania Press 1981)

Schramm, W. Mass Media and National Development, Stanford: Stanford University Press, 1964

Schudson, M., Discoveing the News: A Social History of American Newspapers New York: Basic Books, 1978.

Siebert, F. and T. Peterson, and W. Schramm. Four Theories of the press, Urbana, IL : U. of Illinois Press, 1956

Sproule, J.M. "Social Responses to Twentieth-Century Propaganda" in Ted J. Smith (ed.) Propaganda: A Pluralistic Perspective New York: Praeger, 1989.

Stepan, A. The State and Society: Peru in Comparative persperctive, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978.

Varis, T. International flow of T.V Programmes . Reports and papers on Mass Communication, No. 100, Paris UNESCo, 1982

Weaver, D. " The Press and Government Restrictions: A Cross-National Study over Time. "Gazette, 23 (3).

Wells, A., Mass Communication: A World View, London : Mayfield , 1974

Wiarda, H.J. Comparative Politics: Past and Present" In H. Wiarda (ed.) New Directions in Comparative Politics, Boulder, Colorado: Westview Press, 1985.

***

المراجع العربية

- أبو زيد ، فاروق ، انهيار النظام الإعلامي الدولي ، القاهرة : المؤلف ، ١٩٩١م .
- اسماعيل ، سيف الدين ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة ، في: سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢
- الجمال ، راسم محمد ، الاتصال والاعلام في الوطن العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١
- التهامي ، مختار ،مشروع دستور دولي للصحافة مستمد من تحديد مهمة الصحافة في المجتمع الدولي الحديث رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٥٨
- التهامي ، مختار ، الصحافة والسلام العالمي : بحث في نظرية المسئولية العالمية والدولية للصحافة . القاهرة : دار المعارف بمصر ١٩٦٤م .
- بسيوني ، ابراهيم حمادة ، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
- حسن ، حمدي ، الوظيفة الاخبارية لوسائل الإعلام ، القاهرة دار الفكر العربي ١٩٩١
- رشتي ، جيهان ، نظم الاتصال : الإعلام في الدول النامية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٢م .
- عايش ، محمد ابراهيم ، «الإطار النظري» ، في محمد عايش (تحرير) مبادئ العلاقات العامة (الإمارات : جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٤١٥) .
- غليون ، برهان ، « بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية ، في : سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن الغربي ودوره في تحقيق الديموقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢ .
- محمد ، محمد سيد ، الإعلام والتنمية ، . ط٤ . القاهرة : مكتبة دار الفكر العربي ، ١٩٨٨ .
- النعيمي ، حازم ، الحرية والصحافة في لبنان ، القاهرة : العربي للنشر ١٩٨٩ .

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ - الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ - ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ - الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الإنجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ - علي أحمد باكثير	د. عبده بدوي
٧ - تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية).	د. نايف خرما
٨ - دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ - المرآة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ - الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ - البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ - عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ - لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ - آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ - أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ - مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ - العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ - وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩ - مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ - نظرة في قرينة الأعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ - الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الإنجليزية)	د. رشا حمود الصباح

٢٢ - تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس	د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ - مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية	د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ - مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور)	د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ - نحاة القيروان	د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ - من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية	د. محمد عيسى صالحية
٢٧ - الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية	د. توفيق علي الفيل
٢٨ - مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا.	الأستاذ/ سعيد زايد
٢٩ - واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية)	د. رشا حمود الصباح
٣٠ - مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص الايوطوبي (باللغة الانجليزية)	د. محمد رجا الدريني
٣١ - مفهوم المعنى «دراسة تحليلية»	عزمي موسى إسلام
٣٢ - الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول	د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ - بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية	د. محمد رجب النجار
٣٤ - الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه	د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ - علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية)	د. فؤاد البعلي
٣٧ - قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام	د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ - عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب	د. وسمية المنصور
٣٩ - المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ - البحر في شعر الأندلس والمغرب	د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ - البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية)	د. عبدالرحيم مسعد
٤٢ - وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ - ١٥٦٩م).	د. محمد عيسى صالحية
٤٣ - التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية)	د. محمد ماهر محمود
٤٤ ـ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي	د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن

٤٥ - عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة	د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ - ضمائر الغيبة أصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
٤٧ - قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي	د. محمد إحسان النص
٤٨ - تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث	د. عبدالملك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ - أضواء على ملكة سبأ	د. محمد إبراهيم مرسي
٥٠ - دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
٥١ - هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها	د. محمد رشيد الفيل
٥٢ - الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ - الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ - مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ - الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة	د. منصور أبو خمسين
٥٦ - رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ - التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	د. نورة الفلاح
٥٨ - حركة مسيلمة الحنفي	د. إحسان صدقي العمد
٥٩ - الجاحظ والنقد الأدبي	د. وديعة طه النجم
٦٠ - التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية	د. نايف ثمر خرما
٦١ - الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ - ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ - ١٠٧٥م)	د. محمود عرفة محمود
٦٢ - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي	د. فوزي حسن الشايب
٦٣ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزية الأمريكي بشأن نفط الكويت	د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤ - المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة)	د. مصطفى زكي التوني
٦٥ - جغرافية الحضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس

الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :

٦٦ - النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبو العدوس
٦٧ - النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ - نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ - الاقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ - الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ - الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ - ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ - ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبد الغني
٧٢ - خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو

الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩٢ :

٧٣ - بنو سليمان : حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ - نهاية الأرب في شرح لأمية العرب للشنفري بن مالك الأزدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ - أفلاطون.. والمرأة	أ.د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ - الخبز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ - الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي
٧٨ - دوار الشعب لم يعد موجوداً	د. شفيقة بستكي
٧٩ - الانثروبولوجيا السياسية	د. سليمان خلف
٨٠ - سدوس وتحصيناتها الدفاعية	د. محمد عبدالستار عثمان

الحولية الثالثة عشرة لعام ١٩٩٣ :

٨١ - الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية	د. بنيان سعود تركي
٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية	د. ميمونة خليفة الصباح
٨٣ - جغرافية الحضر عند المدارس الغربية	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٨٤ - علل التغيير اللغوي	د. مصطفى زكي التوني
٨٥ - رحلات جلفر	د. محمد رجا عبدالرحمن الدريني
٨٦ - آداب الشعر العربي القديم	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٨٧ - المصريون النوبيون في الكويت	د. السيد أحمد حامد
٨٨ - النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت	د. عبدالغفار مكاوي

الحولية الرابعة عشرة لعام ١٩٩٤ :

٨٩ - الفجوة الزمنية بين الأشعة الشمسية والحرارة في المملكة العربية السعودية	أ. د. محمد بن عبدالله الجراش
٩٠ - الدراسة التطورية للقلق	د. أحمد محمد عبدالخالق
٩١ - اللباس في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم دراسة مستمدة من مصادر الحديث النبوي الشريف	د. محمد بن فارس الجميل
٩٢ - الأنماط الشائعة لأدوار الرجل والمرأة في الكتب المدرسية وأدب الأطفال	د. سهام الفريح
٩٣ - التحليل العاملي للسلوك الدراسي المرتبط بالتحصيل الأكاديمي	د. العادل أبو علام
٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي	د. سعاد عبدالوهاب العبدالرحمن
٩٥ - فنومنولوجية الاتصال الوجاهي	د. عبدالله الطويرقي
٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت	د. نبيل عارف الجردي علي دشتي

الحولية الخامسة عشرة لعام ١٩٩٥ :

٩٧ ـ موقف البيزنطيين والفاطميين من ظهور الأتراك السلاجقة بمنطقة الشرق الأدنى الإسلامي	د. عبدالرحمن محمد العبدالغني
٩٨ ـ موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير	د. محمد معوض ابراهيم د. ياسين طه الياسين
٩٩ - تبني اللغة القومية	د. محمود الحبيب الذوادي
١٠٠ - شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	د. نسيمة راشد الغيث
١٠١ - المقدمة في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية	د. عبدالله علي الصنيع
١٠٢ - رؤية الموت ودلالتها في عالم الطيب صالح الروائي من خلال روايتي «موسم الهجرة إلى الشمال» و«بندر شاه»	د. عبدالرحمن عبدالرؤوف الخانجي
١٠٣ - الشعر ولغة التضاد الرؤية - الميدان - التطبيق	د. مختار أبوغالي
١٠٤ ـ اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	د. فهد عبد الرحمن الناصر

الحولية السادسة عشرة لعام ١٩٩٦ :

١٠٥ ـ انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠	د . جاسم محمد كرم
١٠٦ - الحسبة على المدن والعمران	**د . وليد عبدالله عبد العزيز المنيس**
١٠٧ ـ أهمية تعلم اللغة العربية	**أ . د . عبده محمد بدوي**
١٠٨ ـ الاعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية	د . بشير صالح الرشيدي
١٠٩ ـ الهوية الأقليمية للبحرين	د . محمد أحمد حسن عبد الله
١١٠ ـ سيكولوجيا التطرف والارهاب	د . عزت سيد اسماعيل
١١١ - رؤية أبي العلاء المعري في الشعر	د . أحمد ساسي الشتيوي

قسيمة تقييم آراء القارىء

عزيزي القاريء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة : ـ

ـ عمر القاريء: ـ ٢٠ ☐ ٢٠ ـ ٣٥ ☐ ٣٦ ـ ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐

ـ الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

ـ بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐

ـ التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

ـ طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐

ـ مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ ـ كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ ـ هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟

نعم ☐ لا ☐

٣ ـ ما رأيك بحجم الحوليات؟

مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ ـ كيف ترى مواضيع الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ ـ ما هو الطابع العام للحوليات؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ ـ هل تقرأ الحوليات بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟

نعم ☐ لا ☐

٨ ـ هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟

نعم ☐ لا ☐

٩ ـ هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ ـ شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟

نعم ☐ لا ☐

١١ ـ ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ ـ ما رأيك بسعر الحوليات؟

مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ ـ اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقداً/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/ أو ☐ ارسال الفاتورة

الاســـــــم : .....

المهنة/ الوظيـفـة : .....

العنـــــــوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٤١٤/١٢/١٩هـ الموافق ١٩٩٤/٥/٢٩م.

أهداف المركز

. يهدف المركز إلى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات أقطار المنطقة وتعكس تطلعاته.
. جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة.
. التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
. تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية.
. تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات.
. تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعة للبارزين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
. طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
. ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الأعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

أنشطة المركز:

. اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
. صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً ابتداء من عام ١٩٧٥.
. تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
. اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. الخ لمنطقة الخليج العربي.
. اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

الاشتراكات

أ . داخل الكويت
الأفراد ٣ د.ك.
للمؤسسات ١٥ د.ك.
ب. الدول العربية
الأفراد ٤,٠٠٠ د.ك.
المؤسسات ١٥ د.ك.
ج . الدول الاجنبية
الأفراد ١٥ دولار أمريكي
المؤسسات ٦٠ دولار أمريكي

جميع المراسلات باسم مدير المركز د.ميمونة خليفة الصباح
ص.ب ١٧٠٧٣
الخالدية.
الكويت
الرمز البريدي 72451

المقر: كلية الآداب. الشويخ. جامعة الكويت

فصلية • محكمة •
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
- صدر
العدد الأول
في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين
والمثقفين من خلال
نشرها للبحوث الأصيلة
في شتى فروع العلوم
الإنسانية باللغتين العربية
والإنجليزية، إضافة إلى
الأبواب الأخرى
الندوات، المناقشات
مراجعات الكتب،
التقارير.
المجلة العربية
للعلوم الانسانية
رئيسة التحرير
د. شفيقة بستكي
- تحرص
على حضور
دائم في شتى
المراكز الأكاديمية
والجامعات في العالم
العربي والغربي، من خلال
المشاركة الفعالة للأساتذة
المختصين في تلك المراكز
والجامعات.
الاشتراكات
الكويت
٢ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٥ دينارا للمؤسسات.
• • •
الدول العربية،
٤ دنانير كويتية للأفراد ،
١٥ دينارا للمؤسسات .
• • •
الدول الاجنبية ،
١٥ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب ـ الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ ـ ٤٨١٦٢٦١ ـ ٤٨١٥٤٥٣ ـ فاكس: ٤٨١٢٥١٤

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية ـ جامعة الكويت

مجلة فصلية ـ تخصصية ـ محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات: للأفراد في الكويت ٢ د.ك وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي ٢,٥ د.ك وللطلاب ١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى ١٥ دولارا أمريكيا بالبريد الجوي
للهيئات والمؤسسات ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولارا أمريكيا.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة التربوية ـ ص. ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت
فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤ هاتف: (٤٤٠٣)ـ(٤٤٠٩) ٤٨٤٦٨٤٣

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة - الاقتصاد - الاجتماع - علم النفس الاجتماعي الانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا الثقافية

رئيس التحرير: د. جعفر عباس حاجي

تأسست عام 1973

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (.1) دينار، عُمان (.1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	للمؤسسات	سنة
الكويت	2 د.ك	الكويت والبلاد العربية	15 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	في الخارج	60 دولاراً
البلاد الاخرى	15 دولاراً		

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

تزجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب.: 27780 الصفاة - الكويت 13055
فاكس: 4836026 - هاتف: 4836026
4810436

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكَّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

رئيس التحرير

أ. د. محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينـار للأفراد - 15 دينـار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد - 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة - دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلى 4415 ، 4416 فاكس 4817028

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

قيمة الاشتراك داخل الكويت	٣ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الوطن العربي	٤ دنانير للأفراد ١٥ دينارا للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الدول الأجنبية	١٥ $ للأفراد ٦٠ $ للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ١٧٤٣٢ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : ٤٧٢٣ داخلي

ABSTRACT

The researcher conducted a critical and analytical review of the existing body of literature concerning the "normative theories of the press". This review included both the literature in this area produced for the West and the literature produced for the developing countries. The main theoretical tool that the researcher used in this research is a framework composed of the following elements:

1 - Defining the historical and social context of the normative theory.

2 - Defining the aims of the theorist.

3 - Defining the way of building the theory.

4 - Defining the philosophical model on which the theory was built.

5 - Finally defining the substance (Core concepts) of the theory.

The researcher conluded the Research by proposing a way of building a normative theory of the press for the developing countries. This way is charactarized by being up to date with the recent theoretical conceptualizations of the press/Politics on one hand. On the other hand, it is also characterized by being sensitive to the indigenous cultural & historical conditions of the developing countries.

Author

– Osman Mohammed Al-Akhdar Al-Arabi.

–Assistant Professor - Department of Mass Communication-University of King Saud.

– B.A., 1981 - Mass Communication - University of King Saud.

– M.A., 1984 - Journalism - University of Coloroda at Boulder.

– Ph.D. 1990 - International Communcation - University of Minnesota at Minneapolis.

Major Works:

First: Published Books:

1 - Mass Communication Theory by Denis Mc1quail, Translated and Published by the researcher,1992.

2 - Propaganda: A pluralistic Perspeetive by Ted Smith, and Others. Translated and published by the researcher, 1993.

Second: Published Researchs:

1 - Normative Media Theories: What is after the Four Theories of the Press?

2 - International Public Relations: The State of the Art.

3 - The Uses and Gratifications Approach: Analysis & Critique.

4 - Mass Communicators Studies in Mass Communication Research.

Normative Media Theories:

/hat is after the Four Theories of the Press?

Dr. Osman M.A. Al-Arabi

Department of Mass Communication
University of King Saud

Edition board

Prof. Fatouh Al - Khatrash

(Chairman)

Prof. M. Rajab Al-Najjar

Prof. Mustafa Torki

Assist. Prof. Fatma Al Abdul Razaq

Dr. Munira Al- Thamar

Consultants:

Prof. Hassan Hanafi
Prof. Ghanim Hana
Prof. Lutfia A'Shour
Prof. A'bdul Salam Al Masdi
Prof. Mohammed Al - Jarrash
Prof. Mustafa Al - Souwaif
Prof. Mahmoud A'oudah.

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICE RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XVI, 1996

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS
Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

Normative Media Theories:
What is after the Four Theories of the Press?

Dr. Osman M.A. Al-Arabi
Department of Mass Communication
University of King Saud

Volume XVI 1996 1416 - 1417
One Hundred and twelve Monograph 1995 - 1996